الفاصلة والسجع دراسة بلاغية في سورة مريم قصتا زكريا ومريم نموذجاً

الدكتور

حسني السيد محمد التلاوي

أستاذ البلاغة والنقد المساعد

في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة

العدد الحادي والعشرون

للعام ١٤٣٨هـ / ٢٠١٧م

الجزء الرابع

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٧م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، نحمدُه حمدًا يكافئُ نِعمَه، أرسل إلينا خاتم رسله (ﷺ)؛ ليكون للناس كافّةً بشيرًا ونذيرًا، قال في محكم التنزيل: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ (١٥) يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ (١٦)﴾ [سورة المائدة]، وجعل آيتَه الدالّةَ على صدقه، وشرعَهُ الذي يعبدونه عليه: بلسانٍ عربيٍّ مبين، ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾ [سورة طه الآية ١١٣]، والصلاةُ والسلامُ على أفصح العرب أجمعين سيدنا محمد، نَهَى عن سجعِ الكُهَّان وغيرهم من المتكلِّفين، وعلى آله وصحبه ومَن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

اللّهم اجعلْنا ممّن هدَيْتَهُم إلى مُرَادِك من التنزيل، وكانوا بما فيه من العاملين المخلِصين، ففازوا برضوانك في جَنَّاتِك جناتِ النّعيم.

أما بعد :

فهذا البحثُ بعنوان: (**الفاصلة والسجع دراسة بلاغية في سورة مريم قصتا زكريا ومريم نموذجًا**)، قصدتُ من ورائه:

التفريقَ بين مصطلحَيْ (السجع) و(الفاصلة) عند البلاغيين.

وبيانَ المانعِ عند بعضهم من استعمال مصطلح (السجع) فيما جاء على أسلوبه مِن الذكرِ الحكيمِ.

والوصولَ إلى رأيٍ في ذلك يُقنع العقل ويوافق الشرعَ الحكيمَ.

ثمّ الاعتقادَ الجازمَ بأنّ السجعَ وغيرَه – ممَّا دُوِّن عند المتأخرين في (علم البديع)، ممَّا جعله بعضُهم حِلْيةً وزينةً شكليةً، هي مِن وجوه التعبير، كالذِّكْرِ والحذْفِ، والمجازِ والتشبيهِ، والقصرِ والتذييلِ، بل ومن وجوه الإعجاز فيه، وهي وُجوهٌ كثيرةٌ لا تُحصَرُ ولا تُستَقْصَى، وهي التي عناها الإمام عبد القاهر بقوله: "وذلك أنّا لا نعلمُ شيئًا يبتغيه الناظمُ بنظمه غيرَ أنْ ينظرَ في وجوهِ كلِّ بابٍ وفروقِهِ.."(١).

وفي النهاية علْمَ اليقين بأنّ ما جاء منه في القرآن الكريمِ كان المعنى هو الذي استدعاهُ وأوجبه، فلا تكلُّفَ فيه ولا صنعةَ، وأنه مِن مظاهر تفرُّدِه وإعجازه.

وسببُ اختياري هذا الموضوع أنني وجدتُ الجمهورَ من البلاغيين قديمًا وحديثًا، قد امتنع عن استعمال مصطلح (السجع) على ما في القرآن الكريم مِن جنسه، بل ودعا إلى ذلك، متعلِّلًا بكلٍّ مِن النَّهْي النبويّ والوضع اللُّغويّ لمادته، كما أنِّي وجدتُ أنّ مشاهدَ قصتَيْ (زكريَّا) و(مريم) بينهما كثيرٌ من أَوْجُهِ الشَّبَهِ والاتِّفاق، وأنّهما جاءتا متجاورتين في أكثر من موضعٍ في الذِّكْرِ الحكيم، وأنهما في سورة (مريم) قد استغرقتا مِن الآيات ما يزيد على الثلاثين، وكلُّها قد اتفق في نوعِ حرفِ الرويِّ، وفي الوزنِ في أواخر آيهَا، فقد اتفقت فواصلُ القصتين جميعًا في سكون الرويّ مسبوقًا بمتحرِّكٍ، قبلهما ساكنٌ مسبوقٌ بمتحرِّكٍ، وهذا العددُ سيكونُ خيرَ دليلٍ على إظهار إعجاز القرآنِ الكريم، وأنّ السجع وإن كَثُرَ في الكلام البليغ فالمعنى هو الذي يطلبه ويستدعيه، دون أدنى تكلُّفٍ أو استكراه، وأنه – وإن تحقَّق به التنغيمُ – لم يكن الغايةَ من استعماله، ولا سببًا في وجوبِ استمرارِه، حتى استغرقَ أسلوبُه جميعَ الآيات التي سَرَدَتْ أحداثَ القصتين على اختلاف الصور والأحوال والمشاهد والأحداث.

---

(١) دلائل الإعجاز ٨١.

وترجع أهميةُ هذا البحث إلى الوقوف على الرأي الـذي تطمـئن إليـه النفس في جواز إطلاق مصطلح (السجع) على ما في القرآن الكريم من صُوَرِه أو عدم جواز ذلك، وعدمِ التقديس لكلِّ ما وصل إلينا من سلفنا (رضي الله عنهم) من قوانين وقواعد، كما ترجع أهميتُه إلى تأكيد أنْ ليس السجعُ فـي الكـلام البليـغِ محصورًا في الجَرْسِ والتنغيم فحسب، ولكنه لا يُستَعمَل عنـد البُلَغـاءِ إلا تلبيـةً لمُقتَضَيات النَّظْمِ كغيره من أدوات التعبير، وأنه في القرآن الكريم مهما كَثُرَ وتتابَعَ هو في الذِّرْوَةِ من الدّقة والإصابة، إلى حدٍّ أعجز المعاندين عن معارضته، وفـي ذلك – بالتَّبَع – ردٌّ لمِثلِ ما صدر عن بعضهم مِن أنّ الفاصلةَ قيمةٌ صـوتيةٌ ذاتُ وظيفةٍ مُهمّةٍ تُرَاعَى في كثيرٍ مِن آيات القرآن، وربما أدّتْ رِعايتُها إلـى تقـديم عنصرٍ أو تأخيره من عناصر الجملة"(١).

واقتضى ذلك أنْ أُراجع ما جاء في مُعْجَمات اللُّغة، لأَخْرُجَ بنتيجةٍ مؤكَّدَةٍ وقولٍ فصلٍ، في حكم إطلاق اسم (السجع) على ما جاء منه في القرآن الكريم، كما اقتضى أنْ أقف مع كلِّ آيةٍ – موضوع الدراسة – بالتأمُّل والتدقيق، باحثًـا فـي الأحوال والمقامات، وما تقتضيه من خصوصيّاتٍ واعتباراتٍ، وما جاء عليه النظمُ المُعجزُ من ألفاظٍ وتراكيبَ، لِأتوصّل من خلال ذلك إلى بيان مطابقة هذا الكلام لما اقتضاه السياقُ والمقامُ، مستعينًا في ذلك بكلام المفسرين والمُعْرِبين وعلماء اللُّغة وأقوال العلماء القدماء والمعاصرين، سالكًا المنهجَ الوصفيَّ القائمَ على التحليـل الموصِّل إلى نتائجَ مسلَّمة، تُقنِعُ العقلَ وتُمتِعُ القلب.

<u>ومن الدراسات التي سَبَقَت في هذا الإطار:</u>

١ – كلماتُ القرآن تفسيرٌ وبيانٌ – لفضيلة الشيخ: حسنين محمد مخلـوف – دار ابن حزم – بيروت – لبنان – ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

---

(١) البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني – للـدكتور تمـام حسـان ٢٨١.

٢ – المستوى البلاغي في سورة مريم – للدكتور: فيصل حسين طحيمر غوادرة – جامعة القدس المفتوحة – كلية التربية – قسم اللغة العربية وآدابها.

٣ – دراسة أسلوبية في سورة مريم – للباحث: معين رفيق أحمد صالح – أُطروحة ماجستير مقدَّمة إلى كلية الدراسات العليا – جامعة النجاح الوطنية – نابلس – فلسطين – ٢٠٠٣م.

٤ – الفاصلة القرآنية في سورة النحل – للدكتورة: عزيزة عبد الفتاح الصيفي – جامعة الأزهر بالقاهرة – ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.

وقد اقتضت طبيعةُ هذا البحث أن يأتي – بعد هذه المقدمة – في مبحثينِ، قبلهما تمهيدٌ، وبعدهما خاتمة، وفي النهاية ثَبْتٌ بأهم المصادر والمراجع، يليه ثَبْتٌ آخرُ بمحتويات البحث وأماكن وجودها فيه.

أمّا **التمهيد** فبعنوان: الفاصلة والسجع.

والمبحث الأول: الفاصلة في قصة زكريّا (عليه السلام).

والمبحث الثاني: الفاصلة في قصة مريم (عليها السلام).

والخاتمة : فيها أهم النتائج التي توصّل إليها البحث.

التمهيد

بين الفاصلة والسجع

ما مِن نبيٍّ إلا ويؤَيِّده الله (تعالى) بآيةٍ تدلُّ على صدقه، والآيةُ أمرٌ يُوجبُ الإقرارَ مِمَّن أُرسِلَ إليهم بأنه نبيٌّ من عند الله، وأقوامُ الأنبياء لا يُقِرُّون لهم بذلك إلا إذا وجدوا في أنفسهم، وفي جميع المخلوقين، وفيمن أُرسِلَ إليهم نفسِه: عجزًا جِبِلِّيًّا فِطريًّا عن الإتيان بمثل ما جاءهم به.

ولقد كان القرآنُ الكريمُ – وسيظلّ – المعجزةَ الكبرى الدالّةَ على صدق نبيِّنا محمد (ﷺ)، فضلًا عن كونه كتابَ تشريعٍ، وحالُ العرب عندما أرسَلَه اللهُ (تعالى) إليهم وإلى الناس كافّةً كان (عجزًا)؛ فقد ظنَّ المعاندون منهم – في بادئ الأمر – أنّ لديهم قُدرةً على معارضته والإتيان بمثله، قالوا: ﴿لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا﴾ [سورة الأنفال من الآية ٣١]، وحاولَ منهم مَن حاول، ثم كان العجزُ والفشلُ، وحالُ العرب هذا ليس كحال غيرِهم من الأقوام مع ما جاءهم على يد أنبيائهم مِن الآيات، فقد كان حالُهم إزاءَ آياتهم (الإبلاسَ)؛ إذْ أَقَرُّوا من أول وهلة بأنهم عاجزون هم وجميعُ المخلوقين عن الإتيان بمثله.

ولفظُ (الإعجاز) في قولنا: (إعجاز القرآن) لا وجود له لا في كتاب الله، ولا في أحاديث رسوله (ﷺ)، ولا في كلامِ أحدٍ من الصحابة، ولا في شيءٍ من كلام التابعين ومَن تَبِعَهُم، ثم بدأ يظهر في القرن الثالث الهجري، ثم استفاض في القرن الرابع، وظل هكذا إلى يومنا الحاضر.

ومنذ هذا العهد والعلماءُ يبحثون في وجوه إعجاز القرآن، فمنهم مَن قال بأنه مُعْجِزٌ بالصَّرْفة، أي أنّ العرب كان لديهم القدرة على الإتيان بمثله، ولكنّ الله صرفهم عن ذلك، وعطّلهم عن معارضته، وتولّى المُخلِصون الردّ على هذا الوجه، ومنهم من قال بأنّ وجهَ إعجازِهِ اشتمالُه على أخبارِ الأمم السابقة مع بُعْد العهد

بها، وفَقْدِ الأخبار عنها، ومنهم مَن قال: إنّ سبب إعجازه إخبارُه عن أحداثٍ ستقع في مستقبَلِ الزمان، والواقعُ يُصَدِّقُها فتقع على ما أخبر، وغير ذلك من وجوه إعجازه مما اجتهد فيه العلماءُ، ولكنّ الوجه المُجمَعَ عليه هو أنه معجزٌ بنَظْمِهِ وترتيبِه وتأليفِه(١).

والحديثُ عن (النِّظْم) – الذي هو أشهرُ وجوهِ إعجازِ القرآنِ الكريمِ وأهمُّها – بدأ فيما قبل الإمام عبد القاهر، ولكنه شيّده وأقامه وأتمّ بناءَه، قال: "اعلم أنْ ليس النظمُ إلا أن تضعَ كلامَك الوضعَ الذي يقتضيه علمُ النحو، وتعملَ على قوانينه وأصوله..، وذلك أنّا لا نعلمُ شيئًا يبتغيه الناظمُ بنظمه غيرَ أن ينظر في وُجوهِ كلِّ بابٍ وفروقِه..، فيعرفَ لكلٍّ من ذلك موضِعَه، ويجيءَ به حيث ينبغي له، وينظرَ في الحروفِ، .. والجُمَلِ، ..، ويتصرّفَ في التعريفِ والتنكيرِ والتقديمِ .. فيصيبَ بكلٍّ من ذلك مكانه، ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له"(٢)، ثم قال: "وإذْ قد عرفْتَ أنّ مدارَ أمر النَّظْم على معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أنّ الفروقَ والوجوهَ كثيرةٌ ليس لها غايةٌ تقف عندها..، ثم اعلمْ أنْ ليست المزيّةُ بواجبةٍ لها في أَنْفُسِها، .. ولكنْ تَعْرِضُ بسبب المعاني والأغراض"(٣)، وقال: ".. ليس من فضلٍ ومزيّةٍ إلا بحسب الموضعِ، وبحسب المعنى الذي تُرِيدُ، والغرضِ الذي تَؤُمّ"(٤).

وهذا يعني بما لا يدعُ مجالًا للشّكّ أنّ الكلام الذي يُعتدّ به هو الكلام الذي تأتي ألفاظُه (مفرداتٍ وتراكيبَ) مصوِّرةً لما يُريدُه مُنْشِئُهُ، فلا مكانَ (في الكلامِ البليغِ) لموضعٍ تأتي فيه ألفاظٌ بغرض الحِلْيَةِ والتزيين؛ إذْ لا تحسين إلا بوضع

(١) ينظر: كتاب (مداخل إعجاز القرآن) للشيخ/ محمود شاكر – مواطن متعددة منه.
(٢) دلائل الإعجاز ٨١، ٨٢.
(٣) السابق ٨٧.
(٤) السابق نفسه.

اللفظ المختار في مكانه المناسبِ من التركيب، وبذلك يكون تحسينُ الوجوه التي دَوَّنَها المتأخرون بعد علمَيْ (المعاني والبيان) تحت عنوان (علم البديع) ومنها الجناسُ أو التجنيس: ذاتيًّا، وليست حليةً ولا زينةً شكليّةً، بل يتوقّفُ عليه أداءُ أصل المعنى المراد لقائله.

السجع: هو أن تتوافق الكلمتان (أو الكلمات) التي تقع كلٌّ واحدةٍ منها في نهاية فقرة من الفقرات المتتالية، هذا التوافق يكون في الحرف الذي تنتهي به كلٌّ من هذه الكلمات(١)، كما في دعاء الصحابيّ الجليل سعد بن عُبادة: (اللهمَّ هَبْ لِي حَمْدًا، وهَبْ لِي مَجْدًا، فلا مَجْدَ إلا بِفعال، ولا فِعالَ إلا بِمال ..)(٢)، فتوافُقُ كلمتَيْ: (حَمْدًا، و مَجْدًا) في أنّ كلاًّ منهما قد خُتِم بحرف الدال المفتوحة، وقد خُتِم بكلٍّ من الكلمتين فقرةٌ، هذا التوافُقُ يُسمَّى في العربية سجعًا، وكذلك الحالُ في كلمتي: (فعال، ومال)، وهذا هو مفاد قول أبي يعقوب السكاكي عن (الأسجاع): "وهي في النثر كما في القوافي في الشعر"(٣)، فالتقفيةُ في الشعر يُقابلها السجعُ في الكلام المنثور.

---

(١) استقيْتُ صياغة هذا التعريف من تلخيص الخطيب وشروحه، ينظر: شروح التلخيص ٤/ ٤٤٥، ٤٤٦.

(٢) تكملة الدعاء: "اللهم لا يصلحني القليل ولا أصلُحُ عليه"، كتاب الطبقات الكبير لمحمد بن سعد بن منيع الزهري ١/ ٥٦٧، وينظر: أسرار البلاغة ١٢.

(٣) مفتاح العلوم لأبي يعقوب السكاكي ٤٣١.

الفاصلة والسجع في عرف البلاغيين

قال السكاكي بعد أن انتهى من تدوين علمَيْ المعاني والبيان: "وهناك وجوهٌ مخصوصةٌ، كثيرًا ما يُصارُ إليها لِقَصدِ تحسين الكلام، فلا علينا أنْ نُشير إلى الأعرف منها، وهي قسمان: قسمٌ يرجعُ إلى المعنى، وقسمٌ يرجع إلى اللفظ"(١)، وفي القسم الذي يرجع إلى اللفظ قال: "ومِن جهات الحُسنِ الأسجاع، وهي في النثر كما في القوافي في الشِّعر، ومِن جهاته الفواصلُ القرآنيةُ، والكلامُ في ذلك ظاهر"(٢)، ولم يَزِدْ على هذا النص في حديثه عن السجع.

ثم جاء من بعده كمالُ الدين عبد الواحد بن الزَّملكاني(٣) الدمشقي (٦٥١هـ) فعرّفه بقوله: "أن يتّفق آخِرُ الكلمتين اللّتَين بهما تَكْمُل القرينتان وَزْنًا ولفظًا في الحرف الأخير"(٤).

ثم جاء الخطيب القزويني شارحًا وموضِّحًا كلام السكاكي، فعرّفه بأنه "تواطُؤُ الفاصلتين من النثر على حرف واحدٍ"(٥)، وهذا صريحٌ في أنّ تَحسينَ (السجْع) – عند كلٍّ من السكّاكي ومَنْ تَبِعَه – للَّفظ أولًا وبالذات، وإذا حسّنَ

---

(١) مفتاح العلوم لأبي يعقوب السكاكي ٤٢٣.

(٢) السابق ٤٣١.

(٣) قال ياقوت: "زَمْلَكانُ بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح اللام وآخرُه نون، قال السمعاني أبو سعد: هما قريتان إحداهما ببلخ، والأخرى بدمشق، ونُسِب إليهما، وأمّا أهلُ الشام فإنهم يقولون زَمَلُكا، .. قرية بغوطة دمشق" معجم البلدان ٣: ١٥٠، وفي بغية الوعاة للسيوطي" خطيب زَمَلُكا" بهذا الضبط ٢: ١١٩، وفي أعلام الزركلي: (الزَّمَلْكاني) بهذا الضبط. الأعلام ٤: ١٧٦.

(٤) التبيان في علم البيان المُطلِع على إعجاز القرآن لابن الزملكاني ١٧٨.

(٥) ينظر: الإيضاح ٤: ٤٤٥ (ضمن شروح التلخيص).

المعنى فهو ثانيًا وبالعَرَضِ، على ما نصّ عليه سعد الدين وغيره من شُرّاح التلخيص(١).

وإذا ما رجعنا إلى ما قبل السكاكي باحثين عن وظيفةٍ له في التعبير سِوى ما جعلوها له فيما بعده، أعلى من ذلك التحسين اللفظيّ، وجدْنا أنّ أبا الفتح عثمانَ بن جني (٣٩٢هـ) قد ذَكر أنّ العرب لا تهتمُّ بالألفاظ فحسب، بل إنّ اهتمامَها بألفاظها ما كان إلا من أجل المعنى، الأمر الذي دفع أبا الفتح ابن جنِّي إلى أن يعقد بابًا في ذلك بعنوان: (باب الردّ على مَن ادَّعَى على العرب عنايتَها بالألفاظ وإغفالَها المعاني).

وقد حاول أبو الفتح في هذا العنوان أن يُثبِتَ للسجع فائدةً تعود إلى المعنى، غير مجرّد التحسين اللفظي الذي قال به السكاكي وأتباعُه فيما بعدُ، فذَكر أنّ السجعَ يُسَهِّلُ الحفظَ، والحفظُ يُساعدُ على الفهم، والفهمُ يعود إلى المعنى لا محالة، قال: "اعلم أنّ هذا الباب مِن أشرف فصول العربية وأكرَمِها وأَنْزَهِهَا، وإذا تأمّلْتَه عرفتَ منه وبه ما يُؤْنِقُكَ، ويَذهب في الاستحسان له كلَّ مَذْهَب.

وذلك أنّ العرب كما تُعْنَى بألفاظها فتُصلِحُها وتُهَذِّبُها وتُراعيها، وتُلاحظُ أحكامَها، بالشِّعرِ تارةً، وبالخُطَبِ أُخرى، وبالأسجاعِ التي تلتزمها وتتكلّف استمرارَها، فإنّ المعانيَ أقوى عندها، وأكرم عليها، وأفخم قَدْرًا في نفوسِها"(٢).

ثم أفردَ السجع بالحديث مع بيان دوره العائد على المعنى بقوله: "فأوّلُ ذلك عنايتُها بألفاظِها، فإنها لمّا كانت عُنْوانَ معانيها، وطريقًا إلى إظهار أغراضها ومراميها، أصلحوها ورتَّبُوها، وبالغوا في تحبيرها وتحسينها؛ ليكون ذلك أوقعَ لها في السمع، وأَذْهَبَ بها في الدلالة على القصد؛ ألا ترى أنّ المثَلَ إذا كان

(١) ينظر: (المختصر في شرح التلخيص) وغيره من الشروح ٤: ٢٨٥ (ضمن شروح التلخيص).
(٢) الخصائص ١: ٢١٥.

مسجوعًا لَذَّ لِسامعه فحفظه، فإذا هو حفظه كان جديرًا باستعماله، ولو لم يكن مسجوعًا لم تأنسْ النفسُ به، ولا أنِقتْ لمستمعه، وإذا كان كذلك لم تحفظه، وإذا لم تحفظه لم تُطالِبْ أنفُسَها باستعمال ما وُضِعَ له، وجيءَ به من أجله"(١).

وقبل التعليق على كلام ابن جني تجدر الإشارةُ إلى أنّ أصل كلامه هذا قد ذكره أبو عثمان الجاحظ (٢٥٥هـ) منسوبًا إلى: عبد الصمد بن الفضل بن عيسى الرِّقَاشِيّ(٢)، قال الجاحظُ: "وقيل لعبد الصمد بن الفضل ابن عيسى الرِّقَاشِيّ: لِمَ تُؤْثِرُ السجعَ على المنثور، وتُلزِمُ نفسَك القوافيَ وإقامةَ الوزن؟ قال: إنّ كلامي لو كنتُ لا آمُلُ فيه إلا سماع الشاهد لقلّ خلافي عليك، ولكنِّي أريد الغائبَ والحاضرَ، والراهنَ والغابرَ؛ فالحفظُ إليه أسرع، والآذانُ لسماعه أنشط، وهو أحقٌّ بالتقييد وبِقلّة التفلُّت.."(٣).

وتعليقًا على ما قاله ابنُ جني وما سبقه من قول عبد الصمد بن الفضل يقال: لا يُنكِرُ أحدٌ ما للسجع من أثرٍ على نفوسِ المستقبلين، بما فيه نغمٍ وجرسٍ صوتي، كما أننا لا ننكر ما له من دَورٍ في تسهيل الحفظ وعدم النسيان، ولا نُنكِرُ كذلك أنّ القرآن الكريم قد جاء كثيرٌ منه مسجوعًا، حتى إنّ السورة لتأتي مسجوعةً في جميع آيها، وكذلك الحديثُ النبويُّ الشريفُ، وكلام الصحابة (رضي

---

(١) السابق ١: ٢١٥، ٢١٦.

(٢) قال عنه الجاحظ: "الخطيبُ القاصُّ السجَّاعُ" ينظر: البيان والتبيين ١: ١١٩، وكان أبوه (الفضلُ بنُ عيسى بن أَبَانٍ الرِّقاشِي) (١٤٠هـ) من أخطب الناس، وكان متكلِّمًا قاصًّا مُجيدًا، سجّاعًا في قصصه، رئيسَ طائفة من المعتزلة تُنسب إليه، قدريًّا ضعيفَ الحديث، ينظر: الأعلام للزركلي ٥: ١٥١، وابنُه (الفضل بن عبد الصمد بن الفضل) كان شاعرًا مجيدًا مِن أهل البصرة، وكان متهتِّكًا خليعًا، وتُوُفِّيَ سنة (٢٠٠هـ)، ينظر: فوات الوفيات ٢: ١٢٥، والأعلام ٥: ١٥٠.

(٣) البيان والتبيين ١: ٢٨٧.

الله عنهم)[١]، وكثيرٌ من كلام البلغاء، بل نعترف كذلك بأنّ القرآن الكريم – وهو معجزة خاتم المرسلين (ﷺ) الدالةُ على صدقِهِ – قد زِيدَ في نهاية بعض آياته حرفٌ ليتحقَّق السجعُ أو الفاصلةُ، كما في قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾، وقوله تعالى: ﴿وَأَطَعْنَا الرَّسُولَا﴾ وقوله تعالى: ﴿فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا﴾ [سورة الأحزاب أواخر الآيات: ١٠، ٦٦، ٦٧][٢].

وكذلك حُذِف من نهاية بعضها حرفٌ للسبب نفسه، قال تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾، وقال تعالى: ﴿وَثَمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ﴾ [سورة الفجر آية ٤، ٩][٣].

---

(١) كما في دعاء الصحابي سعد بن عُبادة: " اللهمَّ هَبْ لِي حَمْدًا، وهَبْ لِي مَجْدًا، فلا مَجْدَ إلا بِفعال، ولا فِعالَ إلا بِمال .." ينظر: كتاب الطبقات الكبير ١/ ٥٦٧، وينظر: أسرار البلاغة ١٢.

(٢) قرأ بزيادة الألف عامةُ قرأةِ المدينة وبعضُ الكوفيين اعتلالا بأنّ العرب تفعل ذلك في قوافي الشعر ومصاريعها، وأنّ هذه الأحرف حسُن فيها إثباتُ الألفات؛ لأنهنّ رءوسُ الآي، تمثيلًا لها بالقوافي. ينظر: تفسير الطبري ١٩: ٣٦، وقال الزمخشري عمن قرأ من القرّاء بزيادة هذه الألفات في تلك الآيات من سورة الأحزاب: "زادوها في الفاصلة كما زادها في القافية مَن قال: أَقِلِّي اللَّوْمَ عاذِلَ والعِتابا" الكشاف ٥: ٥٤، وقال أبو حيان: "حذَفَها: (حمزة وأبو عمرو) وقْفًا ووصلًا، و(ابنُ كثيرٍ والكسائي وحفص) بحذفها وصلًا خاصّةً، وباقي السبعة بإثباتها في الحالين" البحر المحيط ٧: ٢١١، وصرّح الطاهرُ بعلّة زيادتها بقوله: "زِيدَتْ هذه الألف في النطق للرعاية على الفواصل في الوقوف؛ لأنّ الفواصلَ مثلُ الأسجاع، تعتبرُ موقوفًا عليها؛ لأن المتكلم أرادها كذلك"، وقال: "والأحسنُ الوقفُ عليها؛ لأن الفواصل كالأسجاع، والأسجاعُ كالقوافي" تفسير التحرير والتنوير ٢١: ٢٨٢، وفي حجة القراءات: "وللتوفيق بين رءوس الأي" لأبي زرعة بن زنجلة ٥٧٣.

(٣) قال الطبري: "قرأته عامة قرأة الشام والعراق بغير ياء" تفسير الطبري ٢٤: ٣٥٨، وقال أبو حيان الأندلسي: "والجمهور (يسرِ) بحذف الياء وصلا ووقفًا" البحر المحيط ٨: ٤٦٣، قال الشيخ ابن عاشور عند هذه الآية: "ففواصلُ القرآن كالأسجاع في النثر، والأسجاعُ تُعامَلُ معاملةَ القوافي، قال أبو عليّ: وليس إثباتُ الياء في الوقف بأحسن من الحذف.." تفسير التحرير والتنوير ٣٠: ٣١٦.

لكننا لا نتفق مع ابن جني – ومِنْ قَبْلِه الجاحظُ وعبدُ الصمد بن الفضل – في حصر الدور الذي يقومُ به السجعُ في الكلام في تسهيل حفظه؛ إذْ لو سلَّمْنا بذلك لانفسح المجالُ إلى تكلُّفِهِ في الكلام، ولا شكّ في أنه حينئذٍ قد يصرف اهتمامَ صاحب النَّصِّ عن المعنى إلى اللفظ، وما يترتب على ذلك من احتمال الخلل في أداء المعنى المراد تلبيةً لنداء اللفظ لا يخفى على أحد، فغيرُ مُسلَّمٍ أن يكون الغرضُ الذي أوجب على المُنشِئِ سلوكَ طريق السجع في نصِّه سهولةَ حفظه.

يُضافُ إلى ذلك أنّ هناك كثيرًا من الكلام المُهمِّ لدى قائلة لم يأتِ به مسجوعًا، ومع ذَلِكَ يُحفظُ كالمسجوع، وخيرُ دليلٍ على ذلك آياتُ الذكر الحكيم التي لم تأتِ مسجوعةً، فلا هي أقلُّ في الأهمية عن المسجوعة، ولا تعثّر الحفظُ فيها عنها، على أنّ الهدفَ من النصوص لا ينحصرُ في حفظها، بل إنّ الغايةَ منها ومِن أيّ عملٍ أدبيٍّ تَصْويرُ المعنى المراد، ونَقْلُهُ إلى المتلقِّي، وتَمَكُّنُه في نفسِه كَتَمَكُّنه في نفسِ صاحبه.

أمّا إذا قيل: إنّ الكلامَ المسجوعَ الذي ساق المعنى إلى ألفاظه وتراكيبه سهْلٌ حفظُهُ، فهذا مما لا يُعتَرَضُ عليه؛ إذْ لا تكلُّفَ – حينئذٍ – في سَوْقِه، ولا اهتمام بألفاظه دون معانيه، بل المعنى هو الذي أوجبه، والسياقُ هو الذي ساق إليه.

إنّ السجع المقبول هو الذي يحمل معنًى صحيحًا مقصودًا لصاحبه، والألفاظُ – كما قال الإمام عبد القاهر – لا تفيدُ حتى تُؤَلَّفَ ضربًا خاصًّا من التأليف(١)، والمُعَوَّلُ عليه في اختيارِ الألفاظِ ونَظْمِها وترتيبها إنما هو المعنى المُراد، والمعاني إذا أُرسِلَتْ على سَجيَّتِها وتُرِكَ لها اختيارُ ألفاظها التي تُعبِّرُ عنها، فإنها لم تَكْتَسِ إلا ما يليق بها، ولم تلبَسْ مِن المعارض إلا ما يَزِنُها(٢)، أمّا

(١) ينظر: أسرار البلاغة ٤.
(٢) السابق ١٤.

أنْ يَضَعَ المتكلِّمُ في نفسه أنْ لابدّ من سجَع، فذلك هو السجعُ المُتَكَلَّفُ المرذول؛ لأن الألفاظ المُستَكرَهةَ لا تعبِّرُ عن المعنى المراد لصاحبه، فيفسدُ الكلام ويختلُّ المراد.

إنّ السجعَ الذي تتخيّرُ المعاني فيه ألفاظَها، وتستدعيها وتَنْظِمُها، هو السجع الذي [لم يُقصَدْ في نفسه، ولا أحضَرهُ إلا صدقُ معناه دون موافقة لفظه][(١)]، هو سجعٌ لا كُلْفةَ فيه ولا مشَقّة، وهو السهلُ المحمودُ[(٢)]، قال ابنُ الأثير: "ينبغي أن تكون الألفاظُ المسجوعةُ حلوةً حارّةً طَنّانةً رنَّانةً، لا غثة ولا باردة، وأعني بقولي (غثة باردة): أنّ صاحبها يَصْرِفُ نظره إلى السجع نفسه من غير نظرٍ إلى مفرداتِ الألفاظ المسجوعة، وما يُشتَرَطُ لها من الحسن، ولا إلى تركيبها وما يُشترطُ له من الحسن"[(٣)]، ومَنْ كان سجعُهُ من هذا الباب فهو أولى بقول أبي الطيب: [من الكامل]

أنتَ الوحيدُ إذا ارتكَبْتَ طريقةً ∴ وَمَنِ الرَّدِيفُ وقد ركِبْتَ غَضَنْفَرَا[(٤)]

أي أنّ من يسلك هذه الطريقة في الكلام المسجوع، بأن يكون قصدُه محصورًا في تصوير المعاني، ثم يتحقّق السجعُ بدون قصد إليه يكون سابقًا إلى الفضل متفرِّدًا بالثناء.

وبناءً على ذلك وضع البلاغيون أربعةَ شروطٍ إذا تحقّقتْ في كلامٍ مسجوعٍ صار حسَنًا مقبولا، ذَكَرها ابنُ الأثير وأخذَها العلوي، ملخّصُها: أن تكون الكلمات قد تطلّبها المعنى، لا أن تكون مستَكْرَهةً لتحقيق السجع، وأن يكون مكانُها في التركيب قد اقتضاه المعنى المراد، وأن تكون هذه المعاني التي عُبِّر عنها بهذه

(١) سر الفصاحة ١٧١.
(٢) السابق نفسه بتصرف.
(٣) المثل السائر ١: ٢١٣.
(٤) البيت في ديوان المتنبي بشرح البرقوقي ٢: ٢٧٣، وقد استشهد به ابنُ الأثير على ذلك، ينظر: المثل السائر ١: ٢١٤.

الكلمات وتركيبها مألوفةً، غيرَ غريبةٍ ولا مستَنْكَرَةٍ، ولا ركيكةٍ مُسْتَبْشَعَةٍ، وأن تكون كلُّ فِقرةٍ منها دالَّةً على معنًى غير الذي تدلّ عليه الأخرى(١).

أمّا عن تسمية ما في القرآن الكريم من هذا الأسلوب (سجعًا) فالجمهورُ – كما قال ابنُ معصومٍ – على أنّه لا يُقال في التنزيل (أسجاع)، وإنما يُقال له (فواصل)، وذلك أخذًا من قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [سورة فصلت الآية ٣](٢).

وأوّل من منع تسميةَ ما في القرآن الكريم من هذا الأسلوب (سجعًا) هو أبو الحسن الأشعري (٣٣٠هـ)، وهو أول من قال بنظام الفاصلة في القرآن، ليبتعد بها عن السجع والقافية في الشعر، ويقصرها على نَظْمِ القرآن(٣)، وتبعه أبو الحسن علي بن عيسى الرُّمَّاني (٣٨٤هـ)(٤)، فقال بأنّ الفواصلَ بلاغةٌ

(١) ينظر: المثل السائر ١: ٢١٥، والطراز ٣: ٢١ – ٢٣.
(٢) ينظر: أنوار الربيع في أنواع البديع ٦: ٢٥٣.
(٣) ينظر: أثر القرآن في تطور النقد العربي إلى آخر القرن الرابع الهجري للدكتور/ محمد زغلول سلام ٢٤٢.
(٤) خَطَّأَ صاحبُ كتاب (الفاصلة في القرآن) مَن قال بأنّ الرُّمَّاني أولُ مَنْ سمّى نهاياتِ الآياتِ فواصلَ، وهو الدكتور/ محمد زغلول سلام، وقال: بل سبقه إلى ذلك سيبويه، ينظر: الفاصلة في القرآن لمحمد الحسناوي ٣٥، والواقع أنّ سيبويه لم يصرح بمنع إطلاق (الفاصلة) على ما في القرآن، والرُّمَّاني هو الذي صرّح به، قال سيبويه: "وجميعُ ما لا يُحذف في الكلام وما يُختارُ فيه أنْ لا يُحذَفَ: يُحذف في الفواصل والقوافي، فالفواصلُ قولُ الله عز وجلّ: (والليلِ إذا يسر)، و(يوم التناد)، و(الكبير المتعال)، والأسماءُ أجدرُ أنْ تُحذَف؛ إذْ كان الحذفُ فيها في غير الفواصل والقوافي" الكتاب لسيبويه ٤: ١٨٤، ١٨٥، وقال السيرافي: "والحذفُ فيها – يعني: الأسماء – أقوى؛ لأنها يلحقها التنوين في الكلام فيحذف منها الياء" شرح كتاب سيبويه ٥: ٥٧، فاهتمامهما ليس منصبًّا على تخصيص القرآن بالفاصلة دون السجع كما عند الرماني ومِنْ قبله أبو الحسن الأشعري، ثم إنّ قول الدكتور/ زغلول سلّام – "وهو أول مَن قال بنظام الفاصلة في القرآن ليبتعد بها عن السجع والقافية في الشعر، ويقصرها على نظم القرآن" – يقصد به أبا الحسن الأشعري، ينظر: أثر القرآن في تطور النقد العربي ٢٤٢.

والأسجاعَ عيبٌ، وذلك أنّ الفواصلَ تابعةٌ للمعاني، وأمّا الأسجاعُ فالمعاني تابعةٌ لها(١).

وهذا الحكم غير دقيق؛ لأنّه قد ورد من كلام البلغاء من السجع ما هو مطبوعٌ مقبولٌ؛ إذِ المعنى فيه هو المقصود، مع صحّتها وتوفر شروطها، وقد أحسنَ ابنُ سنانٍ الخفاجي في بيان العلاقة بين الأسجاع والفواصل، وأنّ الأسجاع منها ما يكون في اللفظُ تابعًا للمعنى، وذلك في قوله: ".. والذي يجب أن يُحرَّرَ في ذلك أن يُقال: إنّ الأسجاعَ حروفٌ متماثلة في مقاطع الفصول..، والفواصلُ على ضربين: ضربٌ يكون سجعًا، وهو ما تماثلتْ حروفُه في المقاطع، وضربٌ لا يكون سجعًا، وهو ما تقاربتْ حروفُه في المقاطع ولم تتماثل، ولا يخلو كلٌّ واحدٍ من هذين القسمين .. من أن يأتي طوعًا وسهلًا وتابعًا للمعاني، وبالضّدّ من ذلك، ..فإنْ كان من القسم الأول فهو المحمود..، وإنْ كان من الثاني فهو مذمومٌ مرفوضٌ"(٢).

ومما جاء مِن حُجَجِ القائلين بعدم جواز إطلاق اسم (السجع) على ما في القرآن الكريم من هذا الأسلوب أمران، الأول: الوضع الأول لمادة السجع في أصل اللغة، فهو موضوع لصوت الحمام كما قالوا، فالواجبُ تنزيه النصّ المعجز من أن يُطلَقَ عليه ما يُطلقُ على صوت الحمام، الثاني: ورود نصٍّ شرعيٍّ ينهى عن استعمال (السجع) في الكلام، والمشهورُ في ذلك من حديث أبي هريرة (ﷺ) "أنّ رسول الله (ﷺ) قضى في امرأتين مِن هُذَيْلٍ اقتَتَلَتَا، فَرَمَتْ إحداهُما الأُخرى بِحَجَرٍ فأصابتْ بَطنَها وهي حاملٌ فَقَتَلَتْ ولدَها الذي في بطنها، فاختصموا إلى النبيّ (ﷺ) فقضى أنّ دِيةَ ما في بَطْنِها غُرّةٌ عبدٌ أو أَمَةٌ، فقال ولِيُّ المرأة التي غَرِمَتْ: كيف

(١) ينظر: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ٩٧ رسالة الرمّاني (النكت)، وإعجاز القرآن للباقلاني للباقلاني ٨٦.
(٢) سر الفصاحة ١٧٢.

أغْرَمُ يا رسولَ الله مَنْ لا شَرِبَ ولا أكل، ولا نطق ولا استهلّ؟ فمثلُ ذلك يُطَلُّ، فقال النبيّ (ﷺ): (إنَّما هذا مِن إخوان الكُهَّانِ)"(١)، وما رُوِيَ عن ابن عباس: "... ولكنْ أنْصِتْ، فإذا أمروك فَحَدِّثْهُمْ وهم يشتهونه، فانظر السجعَ مِنَ الدُّعاءِ فاجتَنِبْهُ؛ فإنّي عَهِدْتُ رسولَ الله (ﷺ) وأصحابَهُ لا يفعلون إلا ذلك، يعني: لا يفعلون إلا ذلك الاجتناب"(٢).

أمّا عن النهي الشرعيّ:

فحديث الدية لا ينهضُ دليلًا على منعه (ﷺ) استعمالَ السجع على وجه الإطلاق، كيف وقد كثُر في أحاديثه (ﷺ)، من ذلك ما جاء فيما كان يقوله إذا قَفَلَ مِن غزوٍ أو حجٍّ أو عُمرة: ".. آيبُون، تائبُون، عابِدون، ساجدون، لِربِّنا حامدون، صَدَقَ اللهُ وَعدَه، ونصر عبدَه، وهزم الأحزابَ وحدَه"(٣)، وقال ابنُ حجر: "قلتُ: المنكَرُ والمذمومُ السجعُ الذي يأتي بالتكلُّف، وبالتزام ما لا يلزم"(٤).

وقال ابنُ حجرٍ عن النهي الوارد عن السجع في الدعاء: "نَهْيُه عن السجع في الدعاء على غير التحريم؛ لِوجودِ السجع في دعائه ودعاء أصحابه، ويحتمل أن يكون نهيُهُ عن السجع مختصًّا بوقتِ الدعاءِ؛ خَشْيَةَ أن يشتغل الداعي بطلب الألفاظ المناسبة للسجع ورعاية الفواصل عن إخلاص النية، وإفراغ القلب في الدعاء، والاجتهاد فيه"(٥).

---

(١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري للإمام العَيْنِي – كتاب الطب – باب (٤٦) الكهانة – ٢١: ٤٠٩ – رقم ٧٣/ ٥٧٥٨.

(٢) السابق – كتاب الدعوات – باب (٢٠) ما يُكرَهُ من السجع في الدعاء – ٢٢: ٤٦٣ – رقم ٣٢م/ ٦٣٣٧.

(٣) شرح صحيح البخاري لابن بطّال أبواب العمرة – باب (١٢) ما يقول إذا رجع من الحج أ، العُمرة أو الغزو، وعمدة القاري ١٠: ١٨٥.

(٤) عمدة القاري – كتاب المغازي باب (٣١) – غزوة الخندق وهي الأحزاب – ١٧: ٢٥١.

(٥) السابق١٠: ١٨٦، ١٨٧.

وفيما نقله الجاحظ: "لو أنّ هذا المتكلم لم يُرِدْ إلا الإقامة لهذا الوزن لَما كان عليه بأسٌ، ولكنه عسى أن يكون أراد إبطالَ حقٍّ فتشادق في الكلام"(١)، فهذا وغيرُهُ كثير مما يدلّ على عدم المنع الشرعي عن التجنيس في الكلام(٢).

وأمّا عن أصل الوضع اللُّغَوِيّ: فسنعرض ما جاء في كتب اللغة عن أصل الوضع اللُّغوي لكلٍّ من (الفاصلة) و(السجع)، لنرى أصلَ كلٍّ منهما.

الفاصلة والسجع في أصل اللغة

أولًا: الفاصلة

المُتَتَبِّعُ لمادة (الفاء والصاد واللام) في كتب اللغة – فيما قبل ابن فارس – يجد أنها على ما توصَّل إليه هو في قوله: "تدلُّ على تمييزِ الشيءِ من الشَّيءِ وإبانته عنه"(٣)، قال الخليل: "الفصلُ بَوْنُ ما بين الشيئين.."(٤)، وقال ابنُ دريد: "والفَصْلُ: فَصْلُكَ الشَّيءَ عن الشيء حتى يُباينه، وكلُّ شيءٍ بانَ عن شيءٍ فقد فاصَلَهُ، .. والفَصِيلُ من الإبلِ إذا فُصِلَ عن أُمِّهِ"(٥)، وكذلك في تهذيب اللغة وكذلك الحال فيما بعد ابن فارس(٦).

---

(١) البيان والتبيين ١: ٢٨٧.

(٢) وينظر ما جاء في الفصل الأول من الباب الثالث من كتاب (الفاصلة في القرآن) ٩٩ وما بعدها.

(٣) معجم مقاييس اللغة ٤: ٥٠٥.

(٤) كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ٣: ٣٢٤، ٣٢٥.

(٥) جمهرة اللغة ٨٩١، وينظر فيما استقى منهم ابن فارس ما توصّل إليه: تهذيب اللغة ١٢: ١٩٢ – ١٩٤.

(٦) ينظر: تاج اللغة وصحاح العربية ١٧٩٠، والمحكم والمحيط الأعظم ٨: ٣٢٩ – ٣٣١، والمفردات ٤٩٢، ٤٩٣، وأساس البلاغة ٢: ٢٥، والمصباح المنير ٤٧٤، والقاموس المحيط ٤: ٢٩، وتاج العروس من جواهر القاموس ٣٠: ١٦٢.

ولا نكاد نجد من أدرج في هذه المادة ما أُطلِق عليه فيما بعدُ (الفاصلة القرآنية)، حتى يفاجئُنا الأزهري في أواخر القرن الرابع الهجري فيقول في أواخر كلامه في مادة (ف ص ل): "وقولُ الله جلّ وعزّ (بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ)[١] [سورة الأعراف من الآية ٥٢]، له معنيان: أحدُهما: تفصيلُ آياته بالفواصل، والمعنى الثاني: فصّلْناهُ: بيّنّاه، وقولُه جلّ وعزّ: (آيَاتٍ مُفَصَّلَاتٍ): [سورة الأعراف من الآية ١٣٣] بينَ كلِّ آيتين مُهْلَه[٢]، وقيل: مُفَصَّلات مُبيّنات، والله أعلم"[٣].

وبهذا الذي ذكره الأزهري على اعتبار أنّ المراد في كلٍّ من: (فَصَّلْنَاهُ) و(مُفَصَّلَاتٍ) ليس (التَّبْيِين): يكون مصطلحُ (الفاصلة) قد أُطلِق على نهاية الآيات باعتبار أنّ هذه النهاية تَفْصِلُها عمّا بعدها، بدون نظر إلى كونها موافقةً له في التقفية أو حرف الرويّ، وإنْ كان المناسبُ لسياق الآية أنّ المعنى المراد بـ(فَصَّلْنَاهُ) هو أنّ القرآن الكريم مُبَيَّنٌ فيه الحقُّ مِن الباطل، لا سيما وأنّ الآية مُصدَّرةٌ بالقسم من الله عز وجلّ، ﴿وَلَقَدْ جِئْنَاهُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَى عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة الأعراف الآية ٥٢] [٤]، قال النحاس: "بيَّنَّاه حتى يعرفه مَن تَدَبَّره، وقيل: فصّلْناه: أنزلناه متفرِّقًا"[٥]، وبذلك يكون ما قاله الأزهري في مادة (فصل) أنها في القرآن بمعنى فَصْلِ كلِّ آيةٍ عمّا بعدها، وليس نصًّا في أنها بمعنى مُوالاةِ الكلامِ على رَوِيٍّ واحدٍ.

وينتهي القرنُ الرابعُ ولم يُطلَقْ اسمُ (الفاصلة) – عند أصحاب المعاجم – على ما في نهاية الآيات من مَجِيء القرينتَيْنِ – فصاعدًا – على حرفٍ واحدٍ[٦]،

---

(١) في تهذيب اللغة: (بكتابٍ فُصِّلَتْ آياتُهُ) وهو خطأ.
(٢) هكذا في المرجع، ولعلّ الصواب بالتاء (مُهلَةٌ).
(٣) تهذيب اللغة: ١٢: ١٩٤.
(٤) ينظر: تفسير الطبري ١٠: ٢٤٠.
(٥) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٢: ١٢٩.
(٦) ينظر: تاج اللغة وصحاح العربية ١٧٩٠، ١٧٩١، والمحكم والمحيط الأعظم ٨: ٣٢٩ – ٣٣١.

إلى أن يلقانا الراغب الأصفهاني فيذكر أنّ (الفصلَ) إبانةُ أحدِ الشيئين من الآخر حتى يكون بينهما فُرجةٌ ..، إلى أن يقول: "والفواصلُ أواخرُ الآي"(١)، هكذا بدون إشارةٍ إلى اتّفاق بينها في التقفية أو حرف الرويّ، ويأتي بعده جارُ الله فلم يُضِفْ جديدًا إلا قولَه: "وفلانٌ قرأ المُفَصَّلَ وهو ما يلي المَثَانِيَ من قصار السور، الطُّوَلُ ثم المثاني، ثم المُفَصَّلُ"(٢).

ويأتي جمال الدين بن منظور (المصريّ) في أوائل القرن الثامن الهجري وقد جمع في معجمه الضخم (لسان العرب) ما في أمهات كتب اللغة، فيقول بعد أن ذكر ما قاله السابقون في مادة (فصل): "وأواخرُ الآيات في كتاب الله بمنزلة قوافي الشعر، جلّ كتابُ الله (عز وجلّ)، واحدتُها فاصلة"(٣)، ومع أنه ذكرَ أنّ فواصل القرآن بمنزلة القوافي من الشعر إلا أنه لم يصرِّحْ بأنّ المرادَ منها اتفاقُ أواخرها على حرفٍ واحدٍ في الآخر.

وينتهي القرن الثامن الهجري ولم يتعرّض العلّامة الفيومي في هذه المادة لأكثر من بيان جزء المُفَصَّل، وأنّه سُمِّي بذلك لكثرة فصوله، أي: سوره(٤)، وكذلك القرن التاسع، فلم يَزِدْ صاحب القاموس(٥) على ما قاله ابنُ منظور، وكذلك الحال عند الزَّبِيدي في مفتتح القرن الثالث عشر الهجري، لم يخرج في تاج العروس(٦) عما في القاموس.

---

(١) ينظر: المفردات ٤٩٢، ٤٩٣.
(٢) ينظر: أساس البلاغة ٢: ٢٥.
(٣) لسان العرب ٣٤٢٤.
(٤) ينظر: المصباح المنير ٤٧٤.
(٥) ينظر: القاموس المحيط ٤: ٢٩.
(٦) ينظر: تاج العروس ٣٠: ١٦٣.

وبذلك نستطيع القول بأنّ أصحاب معاجم اللغة لم يُصرِّحوا بأنّ مصطلحَ (الفاصلة) يُطلقُ على ما يُطلقُ عليه مصطلح (السجع)، فليس المرادُ من كلٍّ منهما واحدًا حتى يُقال بتخصيص (الفاصلة) بما يقابل (السجع) في كلام البشر.

ثانياً: السجع

معاجم اللُّغة كادت أنْ تُجمِعَ على أنّ مصطلح (السَّجْعِ) يُطلَقُ في أصل الوضع على كلٍّ من: مُوالاة الكلامِ على رَوِيٍّ واحدٍ، وصوت الحمام[١]، قال الخليل: "سَجَعَ الرجُلُ إذا نطقَ بكلامٍ له فواصلُ كقوافي الشِّعْرِ مِن غير وَزْنٍ، كما قيلَ: (لِصُّهَا بطلٌ، وتَمرُهَا دَقَلٌ، إنْ كثُرَ الجَيْشُ بها جاعُوا، وإنْ قَلُّوا ضَاعُوا)، يسجَعُ سَجْعًا فهو ساجعٌ وسَجَّاعٌ وسَجَّاعةٌ. والحمامةُ تَسْجَعُ سَجْعًا إذا دَعَتْ، وهي سَجُوعٌ ساجعةٌ، وحَمَامٌ سُجَّعٌ سَواجِعُ.."[٢].

غيرَ أنّ جمعًا مِن علماء اللُّغة، قدّموا في الذِّكْرِ مِن معاني (السجع) معنى: مُوالاة الكلامِ على رَوِيٍّ واحدٍ، على غيره من المعاني التي منها: صوتُ الحمام[٣]، ولم يخالفْ في ذلك سوى الأزهري، والزمخشري، والفيومي[٤]، فقد قدّموا في الذِّكْر (معنى صوت الحمام) على معنى: مُوالاة الكلامِ على رَوِيٍّ واحدٍ.

ومن الملاحظ – كذلك – أنّهم عند تفسيرهم معنى (السجع) الذي بمعنى: مُوالاة الكلامِ على رَوِيٍّ واحدٍ، يستعملون كلمة (الفاصلة) في تعريفهم إياه،

---

(١) ذَكروا كذلك من المعاني التي يُطلق عليها اسم السجع: صوتَ الناقة، قال ابنُ دُريد: "وسَجَعَتْ النَّاقةُ إذا مَدَّتْ صَوْتَهَا بالحنين" كتاب جمهرة اللغة لأبي بكر بن دريد ٤٧٤، وينظر: تهذيب اللغة ١: ٣٣٩، وغيره.

(٢) كتاب العين ٢: ٢١٧.

(٣) ينظر: كتاب العين ٢: ٢١٧، وكتاب جمهرة اللغة ٤٧٤، ومعجم مقاييس اللغة ٣: ١٣٥، وتاج اللغة وصحاح العربية ١٢٢٨، والمحكم والمحيط الأعظم ١: ٢٩٧، ولسان العرب ١٩٤٤، والقاموس المحيط ٣: ٣٥، وتاج العروس ٢١: ١٨٠.

(٤) ينظر: تهذيب اللغة ١: ٣٣٩، وأساس البلاغة ١: ٤٣٩، والمصباح المنير ٢٦٧.

فيقولون مثلًا: "سَجَعَ الرجلُ إذا نطقَ بكلامٍ له فواصل كقوافي الشِّعْر"(١)، فـ(الفاصلة) – إذن – داخلةٌ في تعريف (السجع) بدون عكس، وهذا يعني أنّ بينهما عمومًا وخصوصًا من وجهٍ، فكلُّ سجعٍ مفصولٌ، وليس كلُّ مفصولٍ مسجوعًا.

وإنما قلتُ في ابتداء الحديث عن (السجع): (معاجمُ اللُّغة كادت أنْ تُجمعَ على أنّ مصطلح (السجع) يُطلَقُ في أصل الوضع على كلٍّ من...)؛ لأنّ العلّامة جار الله خالفَهم، فجعلَ (السجعَ) حقيقةً في كلٍّ مِنْ: ترديد صوت الحَمامِ، وحنينِ الناقة، مجازًا في كلٍّ مِن: مَجِيء القرينتَيْنِ فصاعدًا على نهجٍ واحدٍ، والاستقامة وعدمِ الميل عن القصد"(٢)، وزاد الفيومي توضيح كونه مجازًا مُلوِّحًا إلى أنّ استعماله في (الكلام) يأتي على طريق الاستعارة(٣).

نخرج ممّا في كتب اللُّغة إلى أنّ (الفاصلة) داخلةٌ في تعريف (السجع)، فلا سجع إلا في نهاية فِقرةٍ، ولابد مِن تواطُؤ الكلمتين أو الكلمات في آخر الفِقرتَين أو الفِقَر، ولكن ليس شرطًا أنْ تكون نهايةُ كلِّ فِقرةٍ مسجوعةً مع غيرها؛ فكثيرٌ مِن نهايات الفِقرات ليس متواطئًا مع غيره لا وزنًا ولا تقفية.

كما أنه تأكّد أنّ (القولَ بأنّ أصل السجع مأخوذٌ من تصويت الحمام وتطريبه) ليس دقيقًا، بل العكس هو الصحيح، وهو أنّ (السجع) في أصل اللّغة –

---

(١) ينظر: كتاب العين، وتهذيب اللغة، ومعجم مقاييس اللغة، والمحكم، ولسان العرب، والمصباح المنير، والقاموس المحيط، وتاج العروس (المواضع السابقة نفسها).

(٢) كما في قول ذي الرُّمَّة: [من الطويل]

إذا ما عَلَوْا أرضًا تَرَى وَجْهَ رَكْبِهَا ∴ إذا ما عَلَوْها مُكْفَأً غيرَ ساجِعِ

أساس البلاغة ١: ٤٣٩.

(٣) قال بعد أن ذَكَر سجعَ الحمام: "والسجعُ في الكلام مُشَبَّهٌ بذلك؛ لِتقارُبِ فواصله" المصباح المنير ٢٦٧.

عند الجمهور مِن علماء اللّغة – مستَعمَلٌ في توافق الفواصل على حرفٍ واحد في آخرها، وبذلك لا نسلِّم بعدم جواز إطلاقه على ما في القرآن الكريم مِن جنسه.

فمِن التحكُّم – إذن – أنْ نطلِق على ما ينطبق عليه تعريفُ السجع في القرآن الكريم اسمَ (الفاصلة)، والسجعُ عمومًا منه المتكلَّفُ ومنه المطبوعُ، بل لا مانع من إطلاقه على ما في القرآن، وهو فيه في أعلى درجةٍ من تبعيّة الألفاظ للمعاني.

منهج تربوي

قال الإمام الرازي:

" اعلم أنه (تعالى) إنما قدّم قصة يحيى على قصة عيسى (عليهما السلام)؛ لأنّ خَلْق الولد من شيخين فانيين أقربُ إلى مناهج العادات من تخليق الولد لا من الأب البتّةَ، وأحسنُ الطرق في التعليم والتفهيم: الأخْذُ من الأقرب فالأقرب مترقيًا إلى الأصعب فالأصعب " .

مفاتيح الغيب ٢١: ١٩٦

المبحث الأول

الفاصلة في قصة نبي الله زكريّا (عليه السلام)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿كٓهيعٓصٓ ﴿١﴾ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ ﴿٢﴾ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا ﴿٣﴾ قَالَ رَبِّ إِنِّى وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴿٤﴾ وَإِنِّى خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِىَ مِن وَرَآءِى وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِى عَاقِرًا فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ﴿٥﴾ يَرِثُنِى وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ۖ وَٱجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا ﴿٦﴾ يَٰزَكَرِيَّآ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ ٱسْمُهُۥ يَحْيَىٰ لَمْ نَجْعَل لَّهُۥ مِن قَبْلُ سَمِيًّا ﴿٧﴾ قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِى غُلَٰمٌ وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِى عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا ﴿٨﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَىَّ هَيِّنٌ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا ﴿٩﴾ قَالَ رَبِّ ٱجْعَل لِّىٓ ءَايَةً ۚ قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَ لَيَالٍ سَوِيًّا ﴿١٠﴾ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنَ ٱلْمِحْرَابِ فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ أَن سَبِّحُوا۟ بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴿١١﴾ يَٰيَحْيَىٰ خُذِ ٱلْكِتَٰبَ بِقُوَّةٍ ۖ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا ﴿١٢﴾ وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا وَزَكَوٰةً ۖ وَكَانَ تَقِيًّا ﴿١٣﴾ وَبَرًّۢا بِوَٰلِدَيْهِ وَلَمْ يَكُن جَبَّارًا عَصِيًّا ﴿١٤﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا ﴿١٥﴾﴾

١ – قوله تعالى: ﴿كهيعص﴾

الحروف المقطَّعَة التي جاءت في أوائل بعض السور ومنها سورة مريم، جمعها بعضُهم في قوله: (نصٌّ حكيمٌ قاطعٌ له سرّ)، أو: (لم يكرها نصّ حقّ سطع) (١)، وهي محلُّ خلافٍ، فمنهم مَن رأى أنها سِرٌّ من أسرار الله تعالى في القرآن الكريم، يُؤمَن بظاهرها ولا يُبْحث في باطنها، وهؤلاء هم السلف، ومنهم مَن رأَى أنه ينبغي أن يُبحث عن معانيها، وهؤلاء هم مدرسة الخلف، ثم اختُلِف في المراد بها على أقوالٍ ذُكِرتْ مفصَّلةً في كتب التفسير وعلوم القرآن(٢).

أمّا عن الحروف التي في أوّل سورة مريم فقد ورد منسوبًا إلى ابن عباسٍ (ﷺ) وغيرِه أنها حروفٌ دالّةٌ على أسماءٍ من أسمائه (عزّ وعلا)، فالكافُ من (الكبير)، أو من (كافٍ)، أو من (كريمٍ)، وقيل: إنها دالّةٌ على كلّ اسمٍ فيه حرفُ (الكاف) من أسمائه (تعالى)، قيل: والهاءُ من (هادٍ)، والياءُ من (عليٍّ) أو (حكيمٍ)، والعينُ من (عزيزٍ) أو (عليمٍ) أو من (عدلٍ)، والصادُ من (صادقٍ).

وقيل: إنّ ﴿كهيعص﴾ اسمُ السورة، وقيل: اسمٌ من أسمائه (تعالى)؛ لِما رُوِي عن علي بن أبي طالبٍ (ﷺ) أنه كان يقول: (يا كهيعص اغفر لي).

وعلى ذلك ففي رفع لفظ (ذِكْر) ثلاثةُ أقوال:

الأول: أنه خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، أي: هذا ذِكْرُ..

---

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن للإمام الزركشي ١: ١٦٧.

(٢) ينظر على سبيل المثال لا الحصر من كتب التفسير: معاني القرآن لأبي زكريا الفراء ١: ٩، تفسير الطبري ١: ٢٠٤، ٢٠٥، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١: ٥٥، وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ١: ١٧٧، وتفسير السمرقندي ١: ٨٥، والنكت والعيون تفسير الماوَرْدِي لأبي الحسن عليّ الماوردي ١: ٦٣.
ومن كتب علوم القرآن: البرهان في علوم القرآن ١: ١٧٣ – ١٧٧.

الثاني: أنه مبتدأٌ والخبرُ محذوف، أي: فيما يُتْلَى عليكم ذِكْرُ..

الثالث: وهو للفراء، أنها خبرُ الحروفِ المقطعة، وضعَّفَه أبو البقاء العُكْبَرِي، وللعلامة ابن عربي في تفسير هذه الحروف كلامٌ طيب، يضيق المقام عن ذِكره(١).

٢ – قوله تعالى: ﴿ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾

هذه القرينة خُتمتْ بكلمةٍ (زكريَّا) اسمُ نبيِّ الله تعالى (عليه السلام)، وفي ضوء تعريفِ (الفاصلةِ) القائل بأنها: "توافُقُ أواخر الآي في حروف الرويّ أو في الوزن مما يقتضيه المعنى وتستريحُ إليه النفوس"(٢)، تكون قصتا (زكريا) و(مريم) قد اتفقت آياتُهما في الختام بألف المدّ، وهي آخرُ ساكنٍ في الكلمة، مع سبقِه بمتحرِّكٍ قبلَه ساكنٌ قبله متحرِّكٌ، فقد اتفق نوعُ الرويّ مع هذا القدر من الوزن، وبذلك تحقّق التنغيمُ الموسيقيُّ على امتداد هاتين القصتين من تلك السورة الكريمة سورة مريم.

وفي سبيل إثبات أنّ النصَّ المُعجزَ لا يهتمّ بتحقيق الجرس والإيقاع والشكل فحسب، دون أن يكون المعنى هو الذي طلب اللفظَ واستدعاه، حتى إننا لا نجدُ له بدلاً، ولا نجدُ عنه حِوَلاً، كما قال إمام البلاغة(٣) (رحمه الله) – يُقال:

---

(١) ينظر: معاني القرآن لأبي زكريا الفراء ٢: ١٦١، وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٣: ٣١٨، والنكت والعيون تفسير الماوَرْدِي لأبي الحسن عليّ الماوردي ٣: ٣٥٢ – ٣٥٤، وتفسير ابن عطية ٦: ٥ – ٧، وزاد المسير في علم التفسير للإمام أبي الفرج جمال الدين بن محمد الجوزي ٥: ٢٠٤ – ٢٠٦، وتفسير الفخر الرازي ٢١/ ١٨٠، والتبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العُكْبَرِي ٨٦٥، وتفسير محيي الدين بن عربي بهامش تفسير الخازن ٣/ ٢٣٤ وما بعدها.

(٢) الفاصلة في القرآن لمحمد الحسناوي ٢٩.

(٣) ينظر: أسرار البلاغة ١١.

إنّ قوله تعالى: (ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا) لا يخرج عن كونه أحدَ طرفَي إسنادٍ، وسواءٌ كان مُسنَدًا إلى مُضمَرٍ تقديرُه: هذا الذي نتلوه عليك ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ...، أم مُسنَدًا إليه كونُهُ مما يُقَصُّ في القرآن الكريم على النبيّ (ﷺ)، [كأنه قيل: مما نقُصُّ عليك ذِكْرُ رحمةِ ربِّك][(١)] – فتَعْيينُ عاملِ النصب في (عَبْدَهُ) متوقِّفٌ على موقع ما أضيف إليه المصدر (ذِكْرُ) وهو (الرحمة)، فإن كان من إضافة المصدر إلى مفعوله، والفاعلُ (ربك) فعاملُ النصب في (عَبْدَهُ) الرحمةُ، فهو (عليه السلام) مرحوم، وإن كان من إضافة المصدر إلى فاعله وهو (الرحمة) فعاملُ النصب في (عَبْدَهُ) الذِّكرُ، فهو (عليه السلام) مذكور، ولكن الذي ذَكَرَه (عليه السلام) هو الرحمةُ، إسنادًا للفعل إلى غير ما هو له[(٢)].

وسواءٌ كان (الذِّكرُ) مُسنَدًا إلى الله (تعالى) وهو إسنادٌ حقيقيٌّ، على اعتبار أنّ إضافة (ذِكْرُ) إلى (الرحمة) من إضافة المصدر إلى مفعوله، أم كان مسنَدًا إلى (الرحمة) إسنادًا مجازيًّا[(٣)]، على اعتبار أنّ إضافة (ذِكْرُ) إلى الرحمة من إضافة المصدر إلى فاعله – فإنّ (عبدَه) هو المعنيّ بـ(الذِّكرِ) أو بـ(الرحمة)[(٤)]، فكان حقُّه التأخير، ويوجِب تأخيرَه عدمُ وجودِ ما يقتَضِي تقديمَه،

---

(١) تفسير الطبري ١٥: ٤٥٣، وينظر: معاني القرآن للنحاس ٣: ٤.

(٢) قال العكبري: "وقيل هو مضافٌ إلى الفاعل على الاتساع" التبيان في إعراب القرآن ٨٦٥، وقال الإمام البيضاوي: "الرحمة فاعلة على الاتساع" أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي ٤: ٣، وقال الشيخ زاده: "إن الله قد جعل الرحمة ذاكرةً للعبد" حاشية محيي الدين شيخ زاده ٥: ٥٢٤، وينظر: حاشية الشهاب ٦: ١٤٣.

(٣) فكأنها – وقد قضى الله تعالى بها لهذا العبد – صارت تُحَدِّثُ بما ناله من فضل الله وكرمه.

(٤) علّل الماوردي في النكت والعيون لكلا التركيبين بأنه يحتمل:
أ – أنه رَحِمَه بإجابته له، وهذا على تقدير تقديم (الرحمة) ونصب (عبدَه) بها.
ب – ويحتمل أنه أجابه لرحمته به، وهذا على تقدير تأخير (الرحمة) وانتصاب عبده بالذِّكر، النكت والعيون ٣/ ٣٥٤.

كتخصيصه (عليه السلام) برحمته (تعالى) دون غيره من الخلق، أو تَّقَوِّي الحكم بأنه قد رُحِمَ؛ فرحمتُه (تعالى) عامّةٌ تشمل كلَّ مَن أطاعه ودعاه بإخلاص.

وبذلك يكون لفظُ (زكريّا) – عطفُ البيان لـ(عبدَهُ) أو بدلُ الكلِّ منه – قد جيء به في هذا المكان من القرينة لا لِتَحَقُّق الفاصلة أو السجع، بل لأنّ المعنى قد أوجب تأخيره، والمقام قد استدعاه؛ إذ لا صارف له عمّا جاء عليه، يُضاف إلى ذلك ويُؤيِّدُه أنّ رحمةَ الله تعالى وذِكرَهُ خلقَه عامَّان، يشملان كلَّ مَن أطاعه ودعاه بإخلاص، فلا داعي – إذن – إلى تقديم عبده (زكريّا) في هذا التركيب وتلك القرينة، فمكانُه بحسب المعنى التأخيرُ كما جاء عليه النَّظْمُ الحكيمُ المُعجِزُ، ولا مؤَخِّر له سوى المعنى الذي المُراد.

٣ – قوله تعالى: ﴿إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا﴾

خُتِمتْ هذه القرينةُ وتلك الآيةُ بفاصلةٍ أو سَجْعَةٍ هي قوله تعالى (خَفِيًّا)، وقد اتّفقَتْ هذه الفاصلة مع ما يقابلها في التي خُتِمتْ بها القرينةُ السابقة (زَكَرِيَّا) في الحرف الذي ينتهي به كلٌّ منهما، وفي الوزن الذي شَمِلَ أربعةَ أحرفٍ نُطقًا لا كتابةً، ولا يُقال إنّ هذه الكلمة قد جيءَ بها دون غيرها ليتحقّق بها السجع، فقد يحلّ محلَّها كلمة (سِرًّا) أو كلمة (خافِتًا)؛ لأننا نقول – كما قال الإمام عبد القاهر (رحمه الله) عن السجع الحَسَن –: بل المعنى هو الذي طلبها واستدعاها، ولا نجد عنها حِوَلا، وسأَنْفي أولاً عدمَ أداء المعنى المراد بغيرها، ثم أُثبِتُ أنها الأولى بالسياق.

أ – أمّا كلمة (سِرًّا) فلا تناسب السياق؛ لأنّ (السِّرَّ) في أصل الوضع – وإنْ جمعَ فروعَه معنى الإخفاء كما عند ابن فارس، وهو ضدّ العلانية – فإنه عامٌّ

يشمل القولَ وغيرَه كالنكاحِ وغيرِه من الأعيان، كما في المَثَل: "ما يومُ حليمةَ بِسِرّ"[(١)]، فمادةُ (السِّرّ) لا تناسب هذا السياق.

ب – وأمّا كلمة (خافِتًا) فإنّ (الخاء والفاء والتاء) وإن جعلها ابنُ فارس أصلاً واحدًا هو (الإسرارُ والكِتمانُ)، فإنها عند غيره تعني السكونَ والسكوتَ، فلا كلام أصلاً[(٢)]، فلا يناسبُ (الخَفْتُ) هذا المقامَ.

ج – أمّا كلمةُ (خفِيًّا) فمجيئُها نعتًا لـ(نِدَاءً) قد أثار اهتمام المفسرين لما بينهما من تناقُضٍ في الظاهر، فالنداءُ كما قالوا يعنى رفعَ الصوت، والخفاءُ يعني خفضَه، وجَهْدُ المفسرين في التوفيق بينهما لا يخلو من لطائف وفوائد، غير أنّي رأيتُ وجهًا آخر يخالف ما عندهم.

ذكر الراغب الأصفهاني للنداء ثلاثةَ معانٍ، أولُها: رفْعُ الصوت، وثانيها: الصوت المجرَّد، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾ [سورة البقرة من الآية ١٧١]، أي: لا يعرف إلا الصوتَ المجرّد، دون المعنى الذي يقتضيه تركيبُ الكلام، وثالثُها: المركَّب الذي يُفهَم منه المعنى،

---

(١) قال ابن فارس: "ومن الباب السِّرُّ، وهو النِّكَاحُ، وسُمِّيَ بذلك لأنه أمرٌ لا يُعْلَنُ" معجم مقاييس اللغة ٣: ٦٧، وكلامُ الإمام الجوهري صريحٌ في أنّ (السِّرَّ) عامٌّ في القولِ وغيرِه، قال: " السِّرُّ: الذي لا يُكتَمُ.. وفي المَثَل: (ما يومُ حليمةَ بِسِرّ)، والسِّرُّ: الجِماعُ، والسِّرُّ: الذَّكَرُ"، وهذا المثل يُضرَبُ لكلِّ أمرٍ مُتَعالَمٍ مشهور، وذكر الإمام الجوهري قصتَه، ينظر: الصحاح ٦٨١، ولم يخرج ابنُ سِيدَه عن هذا الحدّ، ينظر: المحكم ٨: ٤٠٦، ونصّ الراغبُ على أنه "يُستَعْمَلُ في الأعيان والمعاني" المفردات ٣٠١، وينظر كذلك: المصباح المنير ٢٧٣. والمثلُ في: المستَقصَى في أمثال العرب للعلامة الزمخشري ٢: ٣٤٠ رقم ١٢٤٧.

(٢) قال الإمام الجوهري: "خَفَتَ الصوتُ خُفُوتًا: سَكَنَ، ولهذا قيل للميّتِ: خَفَتَ إذا انقطع كلامُه وسكَتَ"، الصحاح ٢٤٨، وقال العلامة الزمخشري: "وخفَتَ صوتُهُ: سكَتَ فلم يتكلّم، وأخذه السُّكَاتُ والخُفَاتُ: السُّكُوتُ، ... ويقال للميّت: قد خَفَتَ إذا انقطع كلامُهُ" أساس البلاغة ١: ٢٥٨.

وجعل منه قولَه تعالى: ﴿وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَى أَنِ ائْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [سورة الشعراء من الآية ١٠].

والمناسبُ لسياق هذه القرينة هو المعنى الثالث[١] لأسباب منها: أنّ الجملة التي تَلِي هذه – وهي قوله تعالى: (قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي...) – مفصولةٌ عنها، والفصلُ بينهما دليلٌ على كمالِ اتّصالهما أو شِبْهِ كمالِه، وأنّ الثانيةَ بيانٌ لها، أو جوابٌ عن سؤال أثَارَتْه، فكأنّ النداءَ قولٌ عُبِّر عنه بـ(النداء) لِما في مادته من معنى التجَمُّعِ والخُلْوَةِ وحُسنِ الصوت[٢].

ومنها: أنّ (الإخفاء) يعني: (الكتمانَ والسِّتْرَ)[٣]، قال الراغب: "خَفِيَ الشيءُ خُفْيَةً: استتَرَ، قال تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [سورة الأعراف من الآية ٥٥]، ...ويقابَلُ به (الإبداءُ والإعلانُ)، قال تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ﴾ [سورة البقرة من الآية ٢٧١]"[٤]، ودلالةُ (الكتمانِ والسِّتْرِ) تتَّسِعُ فتشملُ ما قاله المفسرون من كونه (ﷺ) قد طلب ذلك في جوف الليل، أو بعيدًا عن أعين الناس؛ لكونه أبعدَ عن الرياء وأدخَلَ في الإخلاص، أو

---

(١) لم يجعل الراغبُ الآيةَ محل البحث في هذا المعنى الثالث، ولكنه ذكرها ثم قال: "فإنه أشار بالنداء إلى الله تعالى؛ لأنه تصوَّر نفسَه بعيدًا منه بذنوبه وأحوالِه السيئة، كما يكون حالُ مَن يخاف عذابه" المفردات ٦٢٩.

(٢) ينظر: معجم مقاييس اللغة ٥: ٤١٢، ومجمل اللغة لابن فارس ٨٦٢، والصحاح ٢٥٠٥، والمحكم والمحيط الأعظم ٩: ٤٣٦.

(٣) ينظر: الصحاح ٢٣٢٩،

(٤) المفردات ٢٠٣، وينظر: أساس البلاغة ١: ٢٦٠، والمصباح المنير ١٧٦، وتاج العروس ٣٧: ٥٦٣.

في صلاته بدليلِ قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى..﴾ [سورة آل عمران من الآية ٣٩]"(١).

ومِن هنا تحقّق أنّ ختام هذه الفقرة / القرينة بكلمة (خَفِيًّا) لم يكن ليتحقق بها السجع أو الجرس الصوتي، ولكنّ المعنى استدعاها، والسياق دعا إليها وأوجبها.

٤ – قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي – وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا – وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾

هذه القرينةُ تتكونُ من الفعلِ (قال)، والنداءِ، وثلاثِ جُمَلٍ هي مقولُ القول، جاء نَظْمُ كلٍّ من الأولى والثانية على مقتَضَى الظاهر، والثالثةُ على خلافه، حيث تقدّمَ الجارُّ والمجرورُ (بِدُعَائِكَ) على مُتَعَلَّقه خبرِ (أَكُنْ) وهو قوله: (شَقِيًّا)، وهو الفاصلةُ التي خُتِمتْ بها تلك القرينةُ، والشقاءُ يدور معناه حول (الشِّدَّةِ والعُسْرِ والمُعاناةِ)، والشَّقاءُ: ضدُّ السعادة(٢)، والمعنى: لم أشْقَ يا ربّ بدُعائك؛ لأنك لم تخيِّبْ دعائي قبلُ إذْ كُنتُ أدعوك في حاجتي إليك، بل كنتَ تُجيبُ وتقضِي حاجتي قِبَلَكَ(٣).

(١) ينظر: تفسير الطبري ١٥: ٤٥٣، وتفسير السمرقندي ٢: ٣١٨، وتفسير البغوي ٥: ٢١٨، والكشاف ٤: ٥، وتفسير ابن عطية ٦: ٧، وزاد المسير ٥: ٢٠٧، وتفسير الفخر الرازي ١٥: ١٨١، وتفسير ابن عرفة ٣: ١٠٨.

(٢) يُقال: شَقِيَ شَقًا وشَقَاءً وشَقَاوَةً وشَقْوَةً وشِقْوَةً، المحكم والمحيط الأعظم ٦: ٥١٥ مادة (شقو)، ويُنظر فيما قبل المحكم: تهذيب اللغة ٩: ٢٠٩، ومعجم مقاييس اللغة ٣: ٢٠٢، والصِّحاح ٢٣٩٤، وفيما بعده: المفردات ٣٤٩، وأساس البلاغة ١: ٥١٦، والمصباح المنير ٣١٩، وتاج العروس ٣٨: ٣٨٦.

(٣) ينظر: تفسير الطبري ١٥: ٤٥٥، وقيل المعنى: مَن دعاك مخلصًا فقد وحَّدَك وعبَدَك، فلم أكن بعبادتك شقيّا، ينظر: معاني القرآن للزجاج ٣: ٣١٩، وذكر السمعاني وجهًا ثالثًا هو: لمّا دعوتني إلى الإيمان آمنتُ، ولم أشْقَ بترك الإيمان، تفسير القرآن للسمعاني ٣: ٢٧٦، وهناك وجوهٌ أخرى للمعنى، ينظر: تفسير ابن عطية ٦: ٧، وزاد المسير ٥: ٢٠٧، وتفسير ابن عرفة ٣: ١٠٩.

وقد عدل الأسلوبُ القرآنيُّ في الجملةِ الثالثةِ عن مقتضَى الظاهر في ترتيب أجزائها إلى هذا التقديم والتأخير، ولولا هذا العدولُ لجاء النظمُ هكذا: وأجبتَنِي في كلِّ ما دعوْتُكَ به، ولم تكن الغايةُ من هذا التقديمِ وذاك التأخير تحقيقَ السجع، بل لأداء معانٍ لا تُؤَدَّى بدونه، وبه يتحقّق السجعُ كذلك، فبترتيبٍ واحدٍ للكلمات يُؤَدَّى المعنى ويتحقَّقُ السجعُ، وبعدمه يتبدَّل المعنى ويضيعُ السجع، فلا تحقُّقَ للسجع على حساب المعنى، ولا تحقُّقَ للمعنى على حساب السجع.

أمّا المعاني التي أُدِّيَتْ بهذا التقديمِ وذاك التأخير، فمنها:

- التعجيلُ بالإخبار بالسبب وذِكرُهُ قبل المسبَّب، ، وذلك بتقديم (الدعاء)، و(العبادة) – اللازمة للفظ الربّ وما يُوحي به من معنى العبادة – على (عدمِ الشَّقَاوَة)، ففيه إشارةٌ إلى ما ينبغي أن يُقَدّم عند الطلب من الدعاء المصحوب بالعبادة.

- تقديمُ كلٍّ من (الدعاء والعبادة) على (عدم الشقاوة) أفاد التخصيصَ، فكأنّ انتفاء الشقاء يتحقّق لمَن (دعا وأطاع) دون سواه، قصرًا حقيقيًّا، لاسيَّما وأنَّ إفرادَ الله بالعبادة وأنّ خَوَاصَّ الله هم عبادُه هو مضمونُ السورةِ ومحورُها على ما ذَكَره الإمامُ ابنُ تَيْمِية[1] رحمه الله.

- في تقديم ذِكْر (الدعاء) عدمُ فصلٍ بين موجبات الإجابة، وهي: (وهن العظم، وشيب الشعر، والطاعة والعبادة)، كما أنّ في تقديمه مضافًا إلى مفعوله – وهو الله تعالى – مع عدم ذِكْر الفاعل (الداعي) إشارةً إلى تحقُّق الإجابة لعموم من أطاع ودعا، ولولا هذه الإضافةُ للمفعولِ مع ترك الفاعلِ، وتقديمُها: لظُنَّ أنّ (عدم الشقاوة) خاصٌّ بذلك الداعي دون سواه من عباده عز وجلّ.

---

(١) ينظر: التفسير الكبير لابن تيمية ٥: ١٨٣.

– كما أنّ في هذا التقديمِ اللفظيِّ من آداب الدعاء تقديمَ الثناء على المدعُوِّ بين يدي الطلبِ منه، كما أنّ فيه تأكيدًا على أهمية العمل، فلا سعادة بدون عمل. فلابدَّ في المعنى من هذه النهاية التي خُتِمَتْ بها هذا الآيةُ الكريمة.

٥ – قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾

خُتِمتْ هذه القرينةُ بفاصلةٍ هي قوله (وَلِيًّا) مفعولُ الفعل (هَبْ)، وسواءٌ تعلّق (مِن لَدُنْكَ) بالفعل، أم كان حالا من المفعول الذي كان صفةً له قبل أن يتقدّم[١]، ففي تأخُّر هذا المفعول تقديمٌ للجارَّيْن، وفي تقديم (لي) تعجيلٌ بالإخبار باحتياجه (عليه السلام) إلى الوليّ، كما أنّ في تقديم (مِنْ لَدُنْكَ) إقرارًا بأنّ مثلَ هذه الهبة لا تتأتَّى إلا من هذا المَدْعُوِّ تقدّستْ أسماؤه.

كما أنّ اختيار مادة هذه الفاصلةِ المختومةِ بهذا الحرف قد أدَّى من المعاني ما لا يُؤدِّيه غيرُه من هذا الباب، كأنْ يُقال: فهب لي من لَدُنْكَ ابنًا، أو ولدًا، أو وارثًا، أو ذريةً، أو غير ذلك، فالوَلِيُّ في أصل الوضع يدلُّ على القيام بالأعمال، قال ابنُ فارس: "وكُلُّ مَن وَلِيَ أَمْرَ أحَدٍ فهو وَلِيُّه"[٢]، وقد قام يَحْيَى (عليه السلام) بالنُّبُوَّة والدعوة إلى الله؛ فقد قال زكريّا (عليه السلام): (يَرِثُنِي ويَرِثُ مِن آل يعقوب)[٣]، وفي الصحيح من حديث عائشة (رضي الله عنها) قولُه (ﷺ): "لا نُورَثُ، ما تركْناهُ صَدَقةٌ"[٤].

(١) ينظر: حاشية الطيبي (فتوح الغيب) ٩: ٥٦٦، والدر المصون ٧: ٥٦٧.
(٢) معجم مقاييس اللغة ٦: ١٤١، وينظر: المصباح المنير ٦٧٢، ٦٧٣.
(٣) ينظر: تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير ٥: ٢١٢، ٢١٣.
(٤) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ١٢: ٦ رقم ٦٧٢٦.

كما أنّه مِن معاني (الوليّ): الصالحُ[١] المُحبُّ، وهو ضدُّ العَدُوّ، اسمٌ من (والاهُ) إذا أَحبَّه، ، ومِن معانيه: الصَّدِيقُ، ومن معانيه: النَّصيرُ[٢].

فاختيارُ هذه الفاصلة دون غيرها دليلٌ على أنّ كلَّ هذه المعاني قد أرادها بهذا اللفظ، فلم يُؤْتَ بهذه الكلمة للحفاظ على الفاصلة، ولكنّ عظمةَ النّظْم المُعجز تتجلى بأن تكون الكلمةُ التي يتحقَّقُ بها السجعُ مؤدِّيةً من المعاني ما لا يُؤَدِّيه لفظٌ آخرُ من اللسان العربي، فاللفظُ – إذن – ليس المقصود، بل المعنى هو الذي ساق إليه واستدعاه.

٦ – قوله تعالى: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آَلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾

الفاصلة التي خُتِمتْ بها هذه القرينةُ وهي كلمةُ (رَضِيًّا)، في أصل اللُّغة تدلُّ على عِدَّةِ مَعانٍ، منها: المُطيعُ، والمُحِبُّ، والضامنُ[٣]، وبذلك يكون زكريّا (عليه السلام) قد دعا أن يكون الوليُّ الذي طلبه مُطِيعًا مُحبًّا ضامنًا، وكلمةُ (رَضِيًّا) بعينها تفيد في أصل اللغة كذلك أن يكون هذا الوليُّ مُطاعًا، محبوبًا، مضمونًا، مُخْتارًا[٤]، ففي (تهذيب اللغة): "والرَّضِيُّ: المَرْضِيُّ"[٥]، وجاء في الصِّحَاح: "ورَضِيتُ الشَّيءَ وارْتَضَيْتُهُ فهو مَرْضِيٌّ"[٦]، وهذا يعني أنّ زكريّا (عليه السلام) – وقد

(١) قال ابنُ الجوزي: "ولدًا صالحًا يتولاني" زاد المسير ٥: ٢٠٨.
(٢) ذكر هذه المعاني الإمام الزبيدي في: تاج العروس ٤٠: ٢٤٢.
(٣) ذَكَر الإمامُ الأزهري هذه المعاني لِلفظ (الرضِيِّ) عن ابن الأعرابي، ينظر: تهذيب اللغة ١٢: ٦٤، وينظر: تاج العروس ٣٨: ١٦٠.
(٤) معنى (مختارًا) مأخوذٌ من قول العلّامة أحمد الفيُّومي: "رَضِيتُ الشيءَ وَرَضِيتُ به: اختَرْتُه" المصباح المنير ٢٢٩.
(٥) ينظر: تهذيب اللغة ١٢: ٦٤.
(٦) ينظر: تاج اللغة وصحاح العربية ٢٣٥٧.

دعا ربَّه أن يكون هذا الوليّ (رَضِيًّا) – طلب تحقُّقَ تلك المعاني بصيغتَيْ (اسم الفاعل) و(اسم المفعول)، كلُّ ذلك بكلمة (رَضِيًّا) التي خُتِمَت بها تلك القرينة.

وقد ذكر المفسرون لهذه الكلمة – (رَضِيًّا) – كثيرًا من المعاني كذلك، منها: ما يَعنِي وقوعَ الرِّضا منه (عليه السلام)، كما في قول الماوَرْدي: "راضيًا بقضائك وقَدَرِك"(١)، ومنها: ما يُناسبُ وقوعَه عليه، ويتناول الصفاتِ الظاهرةَ والباطنةَ، قال ابن جرير في قوله (رَضِيًّا): "واجعلْ يا ربِّ الوَلِيَّ الذي تهبُه لي مَرْضِيًّا ترضاهُ أنت، ويرضاه عبادُك، دينًا وخُلُقًا وخَلْقًا"(٢)، وقال غيرُه: أي تحبُّه وتُحَبِّبُهُ إلى خلقك في دينه وخُلُقِه(٣)، ومنها: صفاتٌ متحقِّقةٌ فيه غير كلٍّ من الواقعة منه والواقعة عليه، ككونه: صالحًا زكيًّا،(٤)، وكونِه نبيًّا(٥)، وكونِهِ بَرًّا تقيًّا(٦)، وما تَدُلُّ عليه البشارةُ به مِن كونه سيِّدًا وحصورًا، لم يَعْصِ، ولم يَهُمّ بمعصية(٧).

فهذه الفاصلةُ لم تكن مهمتُها في الأصل تحقُّقَ السجع وإحداثَ الجرْس، ولكنّ المعاني المذكورة – على كثرتها – هي التي استدعَتْها وساقت إليها، دون غيرها مما هو من بابها، كالذي في قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً﴾ [سورة آل عمران من الآية ٣٨]، ومما يُستَدلُّ به على أنّ المعاني هي التي أوجبت تلك الفاصلةَ وساقت إليها: ما صاحبها من جو الآيات،

(١) ينظر: النكت والعيون ٣: ٣٥٦، وينظر: فتح القدير للشوكاني ٣: ٤٤٥.
(٢) ينظر: تفسير الطبري ١٥: ٤٦١، وقال القُونَوِي تعليقًا على قول البيضاوي (تَرضَاه قولا وعملا): "أشار إلى أنّ (رَضِيًّا) فعيلٌ بمعنى المفعول" حاشية القُونَوِي ١٢: ١٩٦، وينظر: تفسير الثعالبي ٤: ٨.
(٣) ينظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٥: ٢١٤.
(٤) ينظر: تفسير بحر العلوم للسمرقندي ٢: ٣١٨.
(٥) ينظر: النكت والعيون ٣: ٣٥٦.
(٦) ينظر: معالم التنزيل للبغوي ٥: ٢١٩.
(٧) ينظر: تفسير الفخر الرازي ٢١: ١٨٦.

فقد وهن العظمُ منه، واشتعل الرأس شيبًا، وخاف الموالي، وامرأتُه عاقر، فاحتياجُه في هذا الجوّ ليس إلى ولِيٍّ مَّا، ولا إلى جنس الذُّرِّية فحسْب، ولكنه يحتاج إلى وليٍّ تتحقَّقُ فيه تلك الصفات المذكورة.

السياقُ – إذن – هو الذي اقتضى هذه الفاصلة لِتُخْتَمَ بها تلك القرينةُ، بخلافه في آية (آل عمران)، فقد رزقَ الله (تعالى) امرأةَ عِمرانَ مَن صارتْ هي وابنُها آيةً للعالمين، وقد كفّلها الله (تعالى) زكريّا (عليه السلام)، فالجو جوُّ ذريةٍ وولادةٍ، لذلك كان طلبُه (عليه السلام) هناك مناسبًا للسياق، حيث طلب أن يَهَبَهُ اللهُ (ذرِّيَّةً)، بخلافه هنا في سورة مريم، فقد طلب في (الوليِّ) أن يكون موصوفًا بما عبّرتْ عنه تلك الفاصلةُ مِن معانٍ وصفات، لذلك جاء النداءُ بقوله (ربِّ) المعبِّر عن مدى الاحتياج هناك قبلَ الفعل (هَبْ) لي، أما هنا فقد توسّط بين مفعوليْ الفعل (اجعلْ) الدالّ على التّصْيير، فالمطلوب هناك (ذريةٌ) والمطلوبُ هنا صفاتٌ في تلك الذرية.

ثم تأتي هذه الفاصلة – بعد أدائها هذا الدور في التعبير – متفقةً مع ما خُتِمتْ به القرائنُ قبلها وبعدها في الحرف الأخير، فيتحقّقُ بها السجعُ، وهذا من أهم سمات النظم القرآني الذي أعجز الثقلين كافة عن الإتيان بمثله.

٧ – قوله تعالى: ﴿يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَحْيَى لَمْ نَجْعَلْ لَهُ مِنْ قَبْلُ سَمِيًّا﴾

هذه القرينةُ قد بُدِئَتْ بأسلوبٍ نادَى فيه ربُّ العزةِ (سبحانه) زكريَّا (عليه السلام)، ثم أخبره خبرًا مؤكَّدًا، مُفادُهُ التبشيرُ بغلامٍ، وقد أَتْبعَ النَّظْمُ القرآنيُّ (الغلامَ) بوصفين من خلال جملتين، الأولى: اسمية، وفيها الإفادةُ بأنّ اسمَه يَحْيَى، والثانية فعلية، وتفيدُ الإخبارَ بعدم تسمية الله (تعالى) أحدًا قبله بهذا الاسم.

و(السَّمِيُّ) فَعِيلٌ بمعنى مَفعول، يقال: هذا سَمِيُّ فلانٍ إذا وافقَ اسمُهُ اسمَهُ، كما يُقالُ: هو كَنِيُّهُ[1]، والمشهورُ في معنى الجملة: أنّ الله (عز وجلّ) لم

(١) ينظر: تاج اللغة وصحاح العربية ٢٣٨٣ مادة (سما)، وتاج العروس ٣٨: ٣٠٨.

يُسَمِّ أحدًا بـ(يَحْيَى) قبل (يَحْيَى بن زكريَّا)[١]، قال أبو السعود: "والتسميةُ بالأسامي الممتازة عن أسماء سائر الناس تنويهٌ بالمُسَمَّى لامحالة"[٢].

وقد عُدِل في هذه الجملة عن الاسمية التي جاء عليها قولُه تعالى: (اسْمُهُ يَحْيَى) إلى الفعلية؛ للتصريح بإسناد (عدم التسمية بهذا الاسم قبله) إلى الله (سبحانه)، دليلاً على أنّ التسمية تكون بما أراد الله (عز وجلّ)، وليست من وضع البشر كما يُظنّ، وفيه إظهارٌ لتخصيصه (عليه السلام) بهذه المِنّة دون سواه، وذلك من خلال تقديم (له).

وفيه كذلك تصويرٌ للقدرةِ الإلهيةِ المُطْلَقةِ، وذلك بتقديمِ (مِنْ قَبْلُ) على متعلَّقِهِ (سَمِيًّا) مفعولِ (لم نجعل)، وحَذْفِ ما يُضافُ إليه هذا الظرفُ الذي يفيد العمومَ، فلم يَأْذَنْ (سبحانه) بتسمية أحدٍ قبله (عليه السلام) بهذا الاسم، قبل أن يولد وقبل أن يدعو زكريّا (عليه السلام) ربَّه، وهذا يستلزمُ أن يكون (يحيى بن زكريّا) قد سُمِّيَ بهذا الاسم منذ الأزل.

هذه المعاني هي التي اقتضَتْ ترتيبَ هذه الجملةِ وتلك القرينةِ هذا الترتيبَ، فكان لزامًا أن يتأخر قولُهُ (سَمِيًّا) ليقع عليه الفعلُ المنفيُّ، مُسنَدًا إلى ضميرِ المتكلِّمِ، الفاعلُ (سبحانه)، وأن يكون – كذلك – بهذه الهيئة، وإذْ بالفاصلة

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢: ١٦٢، وهو اختيار الطبري في تفسيره ١٥: ٤٦٣، وقد نَسَبَ الزجاج هذا القول لابن عباسٍ (رضي الله عنهما)، ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣: ٣٢٠، وقيل معناه: لم تلد مثلَه العواقر، فالمعنى: لم نجعل له مِثلاً ولا نظيرًا، فهو (عليه السلام) لم يُذنِب ولم يَهُمّ بذنبٍ، ينظر: النكت والعيون ٣: ٣٥٧، وتفسير القرآن للسمعاني ٣: ٢٧٩، والمفردات للراغب ٣٢٣، ومعالم التنزيل للبغوي ٥: ٢٢٠، وفي التعليل لتسمية كلٍّ من (المُشاكِلَيْن) (سَمِيًّا) قال العلامة جار الله الزمخشري: "وإنما قيل للمِثْل (سَمِيٌّ) لأنّ كلّ مُتَشاكِلَين يُسَمَّى كلٌّ واحدٍ منهما باسمِ المِثل والشبيه والشَّكْل والنظير، فكلٌّ واحدٍ منهما سَمِيٌّ لصاحبه" الكشاف ٤: ٧.

(٢) تفسير أبي السعود ٣: ٥٦٩.

تتحقّقُ باتِّفاقها مع ما قبلها في الحرف الأخير منها، وبذلك لا يكون السجعُ والجرْسُ الصوتيُّ هو الذي اقتضى أن تُختَمَ هذه القرينةُ بهذه الكلمة، ولكنّ المعنى هو الذي طلبها واستدعاها وساق إليها.

٨ – قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾

خُتِمتْ هذه القرينةُ بكلمة (عِتِيًّا)، يقال في أصل اللُّغة: ".. عَتَا الشَّيْخُ يَعْتُو عِتِيًّا: أَسَنَّ وكَبِرَ، فهو عاتٍ، والجمعُ عِتِيٌّ"(١)، وأصلُها (عُتُوٌّ) على فُعُولٍ(٢)، وقد جعل النَّحَّاسُ (عِتِيًّا) نعتًا، والتقديرُ: سِنًّا عِتِيًّا(٣)، فإخبارُ زكريَّا أنه (عليه السلام) قد بلغ من الكِبَر عِتِيًّا يعني أنه وصل إلى نهاية عُمْرِه، فالعِتِيُّ إذن كما قال الراغبُ وغيرُهُ: حالةٌ لا سبيل إلى إصلاحها ومُداواتِها(٤)، فقد تجاوز الحدَّ في الكِبَر، حتى وصل إلى سِنٍّ محالٌ أن يتأتَّى فيها إنجاب، قال الإمامُ الرازي: "العِتِيُّ والعِسِيُّ واحدٌ، .. والعاسِي هو الذي غيَّرَه طولُ الزمان إلى حال البُؤْس"(٥)، فإذا أنجب كان ذلك خارقًا للعادة، وهذا لا يتأتي إلا بأمر منه عز وجلّ، وهذا ما قصده زكريَّا (عليه السلام)؛ فهو – وقد استعجبَ الولدَ من شيخٍ فانٍ وعجوزٍ عاقرٍ – مُقِرٌّ ومُعتَرِفُ بكمال قدرته عزّ وجلّ، هذا مدلول كلمة (عِتِيًّا) وما تَحْمِله من معنًى.

(١) المصباح المنير ٣٩٢ مادة (عتا).
(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعُكْبَري ٨٦٧، وقال: "مثل قُعُود وجُلُوس، إلا أنهم استثقلوا توالي الضمتين والواوين، فكسروا التاء، فانقلبتْ الواوُ ياءً لِسُكونها وانكسار ما قبلها، ثم قُلِبتْ الواوُ التي هي لامٌ ياءً؛ لِسَبْق الأولى بالسكون".
(٣) ينظر: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٣: ٨.
(٤) ينظر: المفردات في غريب القرآن ٤١٨، وتاج العروس ٣٨: ٥٣٣.
(٥) ينظر: مفاتيح الغيب ٢١: ١٨٨.

أمّا التركيبُ الذي نُظِمتْ فيه فحقُّه أن يَأتيَ المفعولُ (عِتِيًّا) بعد الفعل والفاعل (بَلَغْتُ)، ثم يأتي متعلِّقُه (من الكِبَرِ) فيُقال: (بَلَغْتُ العِتِيَّ من الكِبَر)[1]، ولو جاء على هذا الأصل لَما تحقَّقَتْ الفاصلة، ولَضَاعَ الجرسُ والنَّغَمُ، غير أنّ الذي أوْجبَ ما جاء عليه النَظْمُ مِن تقديمٍ للمتعلِّق على المتعلَّق: هو المعنى، وقد جاء اللفظُ المُقْتَضَى لهذا الحال موافقًا لما خُتِمَتْ به القرينةُ السابقةُ وما قبلها في الحرف الأخير، فتحقّقَ السجعُ كذلك.

وسواءٌ تعلّق قولُه (من الكِبَر) بالفعل أم بالمفعول، وسواءٌ كان حالاً من (العِتِيِّ) أم تعليلاً له[2]، فإنّ ذِكرَهُ قبل (العِتِيّ) يُصَوِّر: مدى استبعاد زكريَّا (عليه السلام) أنْ يولدَ له، ومدى اهتمامِه بهذا الاستبعاد، وأنّ هذا الذي تسبَّب في عدم إمكان الولادة له أمرٌ جلَلٌ ليس من السهولة أنْ يُظنّ زوالُه، إلا بأمر إلهي خارج عن الوسائط والأسباب، يقول للشيء كن فيكون.

وهكذا جاء قولُهُ (عِتِيًّا) بهذا اللفظ وتلك الصيغة وهذا النظم والترتيب لأنّ المعنى هو الذي طلبه وساق إليه وأوجبه.

---

(١) قال أبو البقاء العُكْبَري: ".. أي: بلغْتُ العِتِيَّ من الكِبَر، أي: مِن أجلِ الكِبَرِ، ويجوز أن تكون حالاً من (عِتِيٍّ)، وأنْ تتعلّق بـ(بَلَغْتُ)، وقيل: (مِنْ) زائدةٌ، و(عِتِيًّا) مصدرٌ مؤكَّدٌ، أو تمييزٌ، أو مصدرٌ في موضع الحال من الفاعل" التبيان في إعراب القرآن ٨٦٧.

(٢) ذَكَر الشهاب الخفاجي من معاني (مِنْ) في هذا الموضع أنها تعليلية، ينظر: حاشية الشهاب (عناية القاضي وكفاية الراضي) ٦: ١٤٦.

٩ – قوله تعالى: ﴿قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾

الفاصلة التي خُتِمَتْ بها هذه القرينةُ هي كلمةُ (شَيْئًا)، و(الشَّيءُ) عند أهل السنة: الموجودُ[١]، وهذا يعني أن الله تعالى لم يخلقه من شيءٍ، بل خلقه من لا شيءٍ، وهذا معنى قول البيضاوي: "بل كنتَ معدومًا صرفًا"[٢]، وعند المعتزلة أنّه (ﷻ) لم يَكُ شيئًا يُعتَدُّ به، فهو مخلوقٌ من شيءٍ، ولكنه شيءٌ لا يُعتَدُّ به، وخيرُ ما يُوضِّح الفرق بين المذهبين ما ذكره الزمخشري من قول أبي الطيب: [من البسيط]

وَضَاقَتْ الأَرْضُ حَتّى كان هارِبُهُمْ ∴ إذَا رَأَى غيرَ شيءٍ ظنّه رَجُلاً

قيل في شرحه: "وهاربُهُمْ إذا رأى ما ليس بشيءٍ يُعْبَأُ به أو توهّمَ ما ليس بشيءٍ شيئًا: ظنَّه إنسانًا يَطْلُبُهُ"[٣]، فقد راعى الشارحُ في التفسيرِ الأولِ المذهبَ الاعتزاليَّ، وفي الثاني مذهبَ أهل السنة[٤].

(١) والشيءُ عند المعتزلة يشملُ كلاًّ من (الموجودِ)، و(المعدومِ المُمكن)، لذلك قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى (ولم تك شيئًا): ".. لأنّ المعدومَ ليس بشيءٍ، أو شيئًا يُعْتَدُّ به" أي: المعدومُ ليس شيئًا يُعتدُّ به، ينظر: الكشاف ٤: ٨، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب ٩: ٥٨١، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ٧: ٢٧٣.

(٢) أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي ٤: ٤، وهو مأخوذٌ من قول الزجاج: "معناه: لم تك شيئًا موجودًا، أي: أوجدتُكَ بعد أنْ لم تكنْ" معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣: ٢٣١.

(٣) ينظر: شرح ديوان المتنبي لعبد الرحمن البرقوقي ٣: ٢٨٧، ٢٨٨.

(٤) للطاهر بن عاشور كلامٌ نفيسٌ في هذا الموضع، ينظر: التحرير والتنوير ١٦: ٦٩، وينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانُهُ لمحيي الدين الدرويش ٦: ٧٣، ٧٤.

وعلى كلٍّ فاستعمالُ كلمة (شَيْئًا) نفَى عنه (عليه السلام) الشَّيْئِيَّةَ، ونفْيُ الشَّيْئِيَّةِ يستلزم نفيَ الوجود، فكان هذا الاستعمالُ بمثابة الدليل على المراد، كما أنّ كلمةَ (شَيْئًا) أخصرُ من التي كان من الممكن أن تحلَّ محلَّها، ككلمة: (موجودًا)، فإنْ كانت الأولى مكوَّنةً من حركةٍ بعدها ساكنٌ مرتين، فالثانيةُ مكوَّنةٌ من حركةٍ بعدها ساكنٌ ثلاثَ مرات، فكلمةُ (شَيْئًا) – إذن – قد اقتضاها السياقُ، وساق إليها المعنى، ثم هي مُحقِّقَةٌ للفاصلة مع ما قبلها وما بعدها من كلماتٍ خُتِمَتْ بها القرائن.

١٠– قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾

خُتمت هذه القرينةُ بكلمة (سَوِيًّا)، وقد اختُلِف في تعلُّقها بين أن تكون حالاً من فاعل (تُكَلِّمَ)، بتقديم الظرف (ثَلَاثَ لَيَالٍ) وتأخير الحال، وهذا التعلُّقُ هو ما عليه الجمهور من المفسرين، ورجّحه الطبري، والمعنى: أنه (عليه السلام) عندما طلب علامةً يَعلمُ بها وقوعَ ما بُشِّرَ به، قيل له: آيتُكَ أن تُمنعَ الكلامَ وأنتَ سويٌّ صحيحٌ، لا علة بك مِن خَرَسٍ ولا مرضٍ يمنعك من الكلام، فتَعْلم بذلك أنّ الله (جل وعلا) قد وهب لك الولد[1].

(١) ينظر: تفسير الطبري ١٥: ٤٦٧ – ٤٦٩، وفيه أنه عوقب بذلك لأنه سأل آيةً بعد ما شافَهَتْهُ الملائكةُ بذلك مشافهةً، أُخِذَ بلسانه حتى ما يُطيق الكلامَ إلا ما أومأ إيماءً، وينظر في تقرير الوجه الأول: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣: ٣٢١، وإعراب القرآن للنحاس ٣: ٩، والنكت والعيون للماوردي ٣: ٣٥٨، والكشاف ٤: ٩، وتفسير ابن عطية ٦: ١٢، والتبيان للعُكْبَرِي ٨٦٧، والبحر المحيط ٦: ١٦٧.

والوجهُ الآخر: أن تكون متعلقةً بالظرف (ثَلَاثَ لَيَالٍ)، صفةً لليالي الثلاث، أي: متتابعات، أو كاملات مستويات[١]، أو كاملة بأيامها[٢]، و(سَوِيًّا) يوصف به المذكَّرُ – ومنه الضمير في (تُكَلِّمَ) –، والمؤنثُ، والمتعددُ منهما[٣].

وإنما خُتمت هذه القرينةُ بتلك الفاصلة وهي كلمة (سَوِيًّا) – على رأي الجمهور من تعلُّقها بفاعل (تُكَلِّمَ)، وهو الضمير العائد على زكريّا (عليه السلام) – لأنّ الجوَّ هنا جوُّ إظهارِ الضعفِ من نبيِّ اللهِ زكريّا، كما مرّت الإشارة إليه في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي ...﴾، مع ما بُدِئتْ به السورة من الرحمة المسنَدَة إليه، فالمناسبُ لذلك أنْ يُطَمْأَنَ زكريا (عليه السلام) بأنّ عدم قدرته على الكلام الذي سيكون علامةً له على وقوع ما بُشِّر به، ليس مِن عِلّةٍ أو خَرَسٍ، بل وهو صحيحٌ مُعافًى، ويُؤيِّدُ ذلك ما ذُكِر من تعليلِ اختصاص هذه السورة بـ(الليالي)، خلافًا لما في (آل عمران) من التعبير بالأيام[٤]، من أنّ الليلَ محلُّ تنزيلِ الرحمات، والسورةُ مبدوءةٌ بالرحمة[٥].

---

(١) ذكره الماوردي في النكت والعيون ٣: ٣٥٨، وهو اختيار السمعاني في تفسير القرآن ٣: ٢٨١، وينظر: تفسير البغوي ٥: ٢٢٠، ٢٢١، وتفسير ابن عطية ٦: ١٢، وتفسير الفخر الرازي ٢١: ١٩١، وتفسير القرآن الجليل (تفسير الخازن) ٣: ٢٤٩، والبحر المحيط ٦: ١٦٧، والدر المصون ٧: ٥٧٣، وتفسير الثعالبي ٤: ٩.

(٢) ينظر: التحرير والتنوير ١٦: ٧٣.

(٣) قال الطاهر: و(سويٌّ) فعيلٌ بمعنى (مفعول)، يستوي الوصف به الواحد والواحدة، والمتعدد منهما" السابق نفسه.

(٤) في قوله تعالى: ﴿قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا﴾ سورة آل عمران من الآية ٤١.

(٥) قال الإمام البقاعي: "ولما بُدِئتْ السورةُ بالرحمة، وكان الليلُ محلَّ تنزُّلِها – ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا.." ينظر: نظم الدرر ١٢: ١٧٧.

ومن هنا نستطيع القول بأنّ اختتامَ هذه القرينةِ بكلمة (سَوِيًّا) كان لابد منه لأداء هذا المعنى، ولولا هذا اللفظ بتلك الهيئة ما أُدِّي المعنى، فالمعنى هو الذي استدعاه وساق إليه دون غيره من الألفاظ، ثم كان هذا اللفظُ متفقًا مع ما خُتمتْ به القرائنُ، فتحقّق فاصلةٌ أخرى في عِقْدِ هذا السجع.

١١ – قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾

خُتِمتْ هذه القرينةُ بكلمة (عَشِيًّا) وهي و(بُكْرَةً) منصوبان على الظرفية، فالتسبيحُ الذي طلبه زكريّا (عليه السلام) من قومه مقيَّدٌ بهذين الزمنين، وسواء أكان هذا التسبيحُ بمعنى الصلاة، صلاةِ الفجر وصلاة العصر كما عند الفخر الرازي وبرهان الدين البقاعي[1] مجازًا مرسلاً[2]، أم كان بمعناه الحقيقيّ وهو تنزيهُهُ (عز وجلّ)، فإنّ هذا التسبيحَ مطلوبٌ حُصُولُه باستمرار، أمّا كونُهُ بمعنى التنزيه فواضحٌ، وأمّا كونُهُ بمعنى الصلاة فالمرادُ حصولُها باستمرارٍ في هذين الوقتين.

وكلمةُ (عَشِيًّا) بمجيئها منوّنةً دلَّتْ على أنها نكرةٌ، فهي ليستْ عَلَمًا على هذا الوقت، وهذا يُؤيّدُ أنّ يكون هذا التسبيحُ مطلوبًا باستمرارٍ في هذين الوقتين (بُكْرَةً وَعَشِيًّا)، ومن هنا كان لزامًا أن يأتي هذا اللفظُ الذي خُتِمتْ به تلك القرينةُ بما جاء عليه من حيثُ المادةُ والهيئةُ، وأنّ المعنى هو الذي استدعاه وساق إليه وأوجبه، ثم كان أنْ تحقّق به دخولُ هذه الفقرة ضمن القرائن التي سبقتها في عِقْد السجع أو الفواصل.

---

(١) ينظر: تفسير الفخر الرازي ٢١: ١٩١، ونظم الدرر ١٢: ٥٧٤.

(٢) بعلاقة المجاورة، حيث أُطلِق التسبيحُ وأُريد الصلاة لاشتمالها عليه، أو بعلاقة الجزئية، حيث أُطلق الجزء (التسبيح) وأُريد الكلُّ (الصلاة)، ينظر: حاشية القُونَوِي على تفسير البيضاوي، وبهامشه: حاشية التمجيد ١٢: ٢٠١.

ومما يؤيدُ أنّ المرادَ من التسبيحِ المستمِرُّ، وأنّ كلمةَ (عَشِيًّا) بوضعها قد استدعاها المقام، وأنها لم تأتِ لتحقيق الفاصلة:

= قولُ الفرّاء: إنّ لفظ (عَشِيًّا) يُؤَنَّثُ، ويجوز تذكيرُه إذا أُبهِم[١]، فتذكيرُهُ هنا دليلٌ على أنه مُبهَمٌ، وهذا يدلّ على عمومه هذين الوقتين من كل يوم.

= قولُ الإمام الرازي من أنهم كانوا يصلُّون معه في محرابه هاتين الصلاتين، وأنه كان يخرج إليهم فيأْذن لهم بلسانه، فلما اعتُقِلَ لسانُه خرج إليهم كعادته، فأذن لهم بغير كلام[٢].

= قولُ الشيخ الطاهر من أنّ المعنى أنه أومأَ إليهم أن يشرعوا فيما اعتادوه من التسبيح[٣]، وفي كتب اللّغة ما يؤيد ذلك[٤].

١٢ – قوله تعالى: ﴿يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا﴾

خُتِمَتْ هذه القرينةُ بكلمة (صَبِيًّا)، ونَصْبُها على الحالية مِن ضمير المفعول في الفعل (آتَيْنَاهُ)[٥]، وقد اختَلَفَ علماءُ التفسير في تحديد سن الصبيّ اختلافًا كثيرًا، سواءٌ أكان المرادُ بالمفعول الثاني للفعل (آتَيْنَاهُ) – وهو (الْحُكْمَ) : النُّبُوَّةَ، وهو قولُ أكثرِ المفسرين، أم: الفَهمَ لِكِتاب الله (التوراة)، أم استظهارَها

(١) عزا هذا القولَ إلى الفراء أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٣: ٩، والشوكاني في فتح القدير ٣: ٤٤٧.

(٢) ينظر: تفسير الفخر الرازي ٢١: ١٩٢، وتفسير البيضاوي ٤: ٧، وتفسير النسفي ٢: ٣٢٨، و تفسير الخازن ٣: ٢٤٩.

(٣) وإنما احتاجوا إلى أمرٍ منه لئلا يظنوا أنه نذر صومًا فيقتدوا به فيه، ينظر: تفسير التحرير والتنوير ١٦: ٧٤، ٧٥.

(٤) ذكر ابن سيده أنّ معنى قوله تعالى في هذه السورة (وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا) (سورة مريم من الآية ٦٢): "ولهم رزقُهُم في كل ساعة" المحكم والمحيط الأعظم ٢: ٢٨٦

(٥) ينظر: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٣: ٩، والدر المصون ٧: ٥٧٤.

أي: حفظَها، أم: الأحكامَ والمعرفةَ بها، أم: العقل[١]، ومنهم من جعل (الْحُكْمَ) صالحًا لحمله على ذلك كلِّه[٢]، فـ(الصبيُّ) عند كثيرٍ منهم: مَن لم يبلُغ الحُلُمَ، لذلك قيل: كان يَحْيَى بن زكريَّا (عليه السلام) وقتَ إيتائه الحكمةَ ابنَ سنتين، وقيل: ابنَ ثلاثٍ، وقيل: ابنَ سبعٍ.

ولم يخرج هؤلاء المفسِّرون عما قاله علماءُ اللُّغة في المراد بلفظ الصبيّ[٣]، ومع ذلك فَسّر الجمهورُ منهم (الْحُكْمَ) بالنبوّة، غير أنّ ابن عطية الأندلسي الغرناطي، قد استبعد أن يكون يَحْيَى (عليه السلام) نبيًّا وعمرُهُ بضعُ سنين، فلجأ إلى القول بالتجوُّز واستصحاب الحال في لفظ (صَبِيًّا)[٤]، ولعلّه يقصد أنه مجازٌ لُغويٌّ علاقتُهُ اعتبارُ ما كان، غير أنّه سكت عن بيان السرّ في هذا التجوُّز، أي الأمر الداعي للتعبير عنه بلفظ الصّبيّ.

---

(١) ينظر: تفسير بحر العلوم للسمرقندي ٢: ٣٢٠، والنكت والعيون ٣: ٣٦٠، وتفسير القرآن للسمعاني ٣: ٢٨٢، ومعالم التنزيل ٥: ٢٢١، وزاد المسير في علم التفسير ٥: ٢١٣، وقال الفخر الرازي: "والأقربُ حملُهُ على (النبوّةَ) واستدلَّ له، ينظر: مفاتيح الغيب ٢١: ١٩٢، ١٩٣، وينظر: تفسير البيضاوي ٤: ٧، وتفسير الخازن ٣: ٢٤٩، وفتوح الغيب للطيبي ٩: ٥٨٣، وتفسير أبي السعود ٣: ٥٧٤.

(٢) الشوكاني في فتح القدير ٣: ٤٤٩.

(٣) ينظر: تاج اللغة وصحاح العربية ٢٣٩٨ مادة (صبا)، والمصباح المنير ٣٣٢ (الصَّبِيّ)، وتاج العروس ٣٨: ٤٠٦ (صبو).

(٤) قال: "قال القاضي أبو محمد (رحمه الله): وفي لفظ صبيّ – على هذا – تجوُّزٌ واستصحابُ حال" المحرر الوجيز ٦: ١٣، وقد أفدتُ من أستاذنا الدكتور: حمودة داود أستاذ التفسير بالكلية أن ابن عطية كان معتزًّا بنفسه، ومن ذلك أنه كان إذا قال: "قال القاضي أبو محمد رحمه الله" كان يقصد نفسَه.

ولعلّ هذه الإشارة من ابن عطية قد اتَّكأ عليها الأندلسيُّ الآخرُ أبو حيان الذي كان يُجلُّ ابنَ عطية والزمخشريَّ إجلالاً[١]، حين فَسّر (الصبيَّ) في هذا الموضع بالشابِّ الذي لم يبلغ سنَّ الكُهولة[٢]، فخرج بالنُّبُوّةِ عن سن الطفولة وعدم التمييز.

ونحن وإنْ كنَّا لا نشكِّكُ في كلام العلماء، ولا نقدح في اجتهادهم، نُعلِنُ عدمَ الرضا عمّا قاله جمهورُ المفسرين في هذا الموضع؛ إذْ لا يُعقَلُ أنْ يُؤْتِ اللهُ (تعالى) النُّبُوَّةَ لابْنِ سنتين أو ثلاثٍ أو سبعٍ، مع يقيننا بأنّ الله (تعالى) قادرٌ على كلّ شيءٍ، لا يُعْجِزُه شيءٌ، لذلك كان أعدلَ كلامٍ في ذلك ما قاله الطاهر بن عاشور، حيث فسّر (الْحُكْمَ) الذي آتاه الله يَحْيَى في الصِّبا باستقامة الفكر وإدراك الحقائق، وهو أمرٌ خارقٌ للعادة، يناسب أحوال النُّبُوَّةِ، كما أنه استبعد أن يكون المرادُ بـ(الحُكْم) النُّبُوَّةَ[٣].

وفي ضوء ما ذكره ابنُ فارسٍ من معاني (الصاد والباء والحرف المعتلّ) يمكن القولُ بأنّ كلمة (صَبِيًّا) – وقد أعربوها حالاً من ضمير يحيى (عليه السلام) – تعني ميلَهُ القلبيَّ إلى الاستقامة وتركِ اللَّهْو واللَّعِب، قال ابن فارس عن هذه المادة: "ثلاثةُ أصولٍ صحيحةٌ، فالأولُ: واحدُ الصِّبْيَةِ والصِّبْيان، .. ومن الباب: صَبَا إلى الشيءِ يَصْبُو إذا مال قلبُهُ إليه، والاشتقاقُ واحدٌ، والاسمُ الصَّبْوَةُ .."[٤].

---

(١) ينظر: تفسير البحر المحيط ١: ١١٢، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة ٢: ١٦١٣.

(٢) ينظر: تفسير البحر المحيط ٦: ١٦٨، والكهْلُ هو الذي تجاوز سن الثلاثين، خطه الشيبُ، وقيل الأربعين، ينظر: المصباح المنير ٥٤٣.

(٣) ينظر: التحرير والتنوير ١٦: ٧٦.

(٤) الثاني: ريح الصَّبَا، وهي التي تستقبل القبلةَ، .. الثالث: قول العرب: صابيتُ الرُّمحَ، فأما المهموزُ فهو يدلّ على خروجٍ وبروزٍ، يُقال: صَبَأَ من دينٍ إلى دينٍ.."، ينظر: معجم مقاييس اللغة ٣: ٣٣١.

وعلى كلٍّ فهذه الكلمةُ قد استدعاها معناها المرادُ، على اختلاف الآراء والمذاهب، فكان لِزامًا أن توضَع بعينها في هذا الموضع، ثم كانت مختومةً بما خُتمتْ به فواصلُ ما مرّ من قرائن، فأضافتْ من فرائده قرينة.

١٣ – قوله تعالى: ﴿وَحَنَانًا مِنْ لَدُنَّا وَزَكَاةً وَكَانَ تَقِيًّا﴾

خُتمتْ هذه القرينةُ بكلمة (تَقِيًّا)، وهي خبر كان، واسمُها الضميرُ العائدُ على يَحْيَى (عليه السلام)، والتَّقِيُّ في اللغة: المُتَّقِي[١]، والمرادُ بكونه تقيًّا كما عند الطبريّ: أنه كان خائفًا، مُؤَدِّيًا فرائضَه، مُجْتَنِبًا مَحارمَه، مُسارِعًا في طاعته[٢]، وقيل غيرُ ذلك[٣]، وكان مقتَضَى الظاهر أن يكون نظمُ الكلام: وحنانًا من لدُنَّا وزكاةً وتقوًى، ولا يُقال في تعليل مجيئه على ما جاء عليه: للمحافظة على الفاصلة، بل المعنى هو الذي ساق إلى تلك الفاصلة بمادتها وهيئتها.

وفي بيان أنّ المعنى هو الذي أوجب أن تكون هذه القرينةُ (تَقِيًّا) لا الحفاظ على الفاصلة: أنه قد ورد في كلام علماء التفسير عباراتٌ توحي بإشاراتٍ، من ذلك:

١ – ما رُي عن ابن عباسٍ (رضي الله عنهما): من قوله "طَهُرَ فلم يعمل بذنب"، ففي التعبيرِ بالفعلِ (طَهُرَ) مضمومِ العينِ[٤] دليلٌ على أنّ (الطُّهْرَ) وصفٌ غريزيٌّ في يحيى (عليه السلام)، وأنه من طبائعه الثابتةِ التي لا تزول[٥]، وهذا يعني أنّ

(١) ينظر: تاج اللغة وصحاح العربية ٢٥٢٧ مادة (وقى).
(٢) ينظر: تفسير الطبري ١٥: ٤٧٥
(٣) ينظر: النكت والعيون ٣: ٣٦٠، وتفسير الخازن ٣: ٢٥٠، وحاشية الشيخ زاده ٥: ٥٣٣.
(٤) ينظر: تفسير الطبري ١٥: ٤٨٠، وتفسير القرآن العظيم ٥: ٢١٧.
(٥) مما يدل على أنّ طهُر من الطبائع، وهي لا تزول ولا تتغيّر ما قاله العلامة الفيومي رحمه الله: "طَهرَتْ: من الحَيْض من باب (قَتَلَ)، وفي لغةٍ قليلةٍ من باب (قَرُبَ) المصباح المنير ٣٧٩، وهذا يعني أنّ (الطُّهْرَ) المعهود ليس لازمًا، بل يحدث وينقطع، أما الطُّهر الذي يوضح معنى (تقيًّا) في وصف يحيى (عليه السلام) فهو وصفٌ ثابتٌ فيه، لا يتغير ولا يزول.

(التقوَى) التي وُصِفَ بها في قوله تعالى: (تَقِيًّا) كذلك، فهي لازمةٌ له، وسجيَّةٌ فيه، لا تفارقه ولا يفارقها.

٢ – و"وَصَفَهُ بالتَّقْوَى؛ لأنه لم يُذْنِبْ ولم يَهُمّ بذنب"(١)، وهذا النصُّ يُفهَمُ منه أنه (عليه السلام) قد اختُصَّ بهذا الوصف دون غيره من البشر، والأمرُ كذلك؛ فلم يوصف به أحدٌ في القرآن الكريم سِواه، كما أنّ عِلَّةَ وَصفِه به – من كونه لم يُذْنِبْ ولم يَهُمّ بذنب – لم تثبُتْ لغيره (عليه السلام)، بدليلِ ما [رُوِيَ في تفسيرِ هذه الآيةِ مِن طريق عبد الله بن عمرو بن العاص (رضي الله عنه) عن النبيّ (صلى الله عليه وسلم) أنه قال: كُلُّ ابْنِ آدَمَ يَأْتِي يومَ القيامةِ ولهُ ذنْبٌ، إلا ما كان مِن يحيى بن زكريّا (صلوات الله عليه)](٢)، وفي هذا تدليلٌ وبرهانٌ على أنه وحده (عليه السلام) الذي وُصِفَ بأنه كان (تَقِيًّا).

٣ – أنّ قوله تعالى (تَقِيًّا) على وزن (فعيل) مِن تَقْوَى الله عز وجلّ(٣): وفيه دليلٌ على أنّ تَقْوَاه (عليه السلام) أقْوَى مِن تقوى غيره؛ فـ(فَعِيلٌ) من صِيَغِ المبالغة التي تدلُّ على كَثْرة حدوث الفعل، وكيف لا تكون تقواه كذلك؟ وقد ثبت أنه لم يَرِدْ الوصفُ بها في القرآنِ الكريمِ لأحدٍ سِواه.

٤ – أنّ معنى قوله تعالى (تَقِيًّا): "خوَّافًا لله تعالى"(٤)، وبما أنّه من أوزان المبالغة – كذلك – فهو يُثبِتُ زيادةَ خوفِه (عليه السلام) من الله (عز وجل) عن غيره من العقلاء.

---

(١) تفسير القرآن للسمعاني ٣: ٢٨٢.

(٢) تفسير ابن عطية ٦: ١٤، قال السيوطي: وأخرج عبد الرزاق، وأحمدُ في الزهد، وعبدُ بنُ حميدٍ، وابنُ المنذر، وابنُ أبي حاتم، عن قتادة.. وذكر الحديث، الدُّرُّ المنثور في التفسير بالمأثور لجلال الدين السيوطي ١٠: ٢٥.

(٣) السابق نفسه، وينظر: تفسير التحرير والتنوير ١٦: ٧٦.

(٤) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ١٢: ١٧٩.

٥ – يُضافُ إلى ذلك ما ورد مِن جواز حَمْلِ (كان) على معنى (لم يَزَلْ)، فقد جاء في همع الهوامع: "وتختصُّ (كان) بمرادَفَة (لم يزل) كثيرًا، أي: أنها تأتي دالةً على الدوام، ..."[١]، وهذا يوضِّح المرادَ مِن قول الطاهر عند تفسير هذه الآية: "وجيءَ في وَصْفه بالتقوى بفعل (كَانَ تَقيًّا)؛ للدلالة على تَمكُّنه من الوصف"[٢]، فاعتبارُ (كَانَ) هنا دالّةً على الدوام والاستمرار، لا التقييد بالحصول في الزمن الماضي، يُؤَكِّدُ تمكُّنَه (عليه السلام) من التقْوَى وتَمكُّنَها منه جميعَ حياته.

وفي ضوء ما سبق من دلالاتٍ متعدِّدة لا يبقى مجالٌ للقول بأنّه قد جيءَ بلفظ (تَقِيًّا) بترك الظاهر المناسب المتوقَّع، كأنْ يُقال: وحنانًا من لدنَّا وزكاةً وتقوًى، للحفاظ على تحقُّق السجع في تلك الفقرة، فيُزادُ في عقده حَبّة؛ لأن هذه المعاني هي التي استدعت هذا اللفظَ وأوجبتْه؛ إذْ لا يُعبِّر عنها لفظٌ آخرُ سِواه.

١٤ – قوله تعالى: ﴿وَبَرًّا بِوَالِدَيْهِ وَلَمْ يَكُنْ جَبَّارًا عَصِيًّا﴾

خُتمت هذه القرينةُ بكلمة (عَصِيًّا)، والعَصِيُّ ذو عِصيان، من قول القائل: عَصَى فلانٌ ربَّه فهو يَعْصِيه[٣]: على وزن: فَعُول، أو فَعِيل، وكِلا الوزنين يفيد المبالغة[٤]، و(الجَبَّارُ) في الأصلِ: اللهُ (تبارك وتعالى)، القاهرُ خَلْقَهُ على ما أرادَ، قال: "قلتُ: جَعَلَ جَبَّارًا في صفة العباد مِن الإِجْبَارِ، وهو القهرُ والإكْراه"[٥].

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين السيوطي ٢: ٩٩، وسبقه إلى القول بذلك أبو حيان الأندلسي، ينظر: تفسير البحر المحيط عند تفسير قوله تعالى (إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) [سورة النحل الآية ٤٠] ٥: ٤٧٧، وقد ذكر محيي الدين الدرويش لـ(كان) خمسةَ معانٍ، ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه ١٠: ٣١٨.

(٢) تفسير التحرير والتنوير ١٦: ٧٦.

(٣) ينظر: تفسير الطبري ١٥: ٤٨١.

(٤) ينظر: المرجع السابق، وتفسير ابن عطية ٦: ١٥، والبحر المحيط ٦: ١٦٨.

(٥) ينظر: تهذيب اللغة ١١: ٥٨، وينظر: لسان العرب ٥٣٤.

وقد اختلفت كلمةُ المفسرين في المراد بهذا التركيب منذ الطبري وحتى الطاهر والدرويش والمراغي (رحمهم الله)، لكنّ التفسير الذي تستريحُ له النفسُ هو ما ارتآه الإمام برهان الدين البقاعي، حيث جعله من (عكس الظاهر) دون أنْ يُسَمِّيَه، فقال: "وَلَمْ يَكُنْ جبلَّةً وطبْعًا جَبَّارًا عليهما ولا على غيرهما، ثم قَيَّدَهُ بقولِه عَصِيًّا؛ إشارةً إلى أنه يفعل فعلَ الجبارين من الغِلْظَة والقتْلِ والبطْش بمَن يستحقّ ذلك، كما قال تعالى لِخاتم النبيِّين (ﷺ):﴿جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ [سورة التوبة من الآية ٧٣]، فكان مطيعًا لله، قائمًا بحقوقه وحقوق عباده على ما ينبغي"(١).

المعنى إذن: لم يكن يحيى (عليه السلام) (جبارًا قاهرًا) دائمًا فيكون آثمًا عاصيًا، بل كان (جبارًا قاهرًا) فيما يُرضِي الله (ﷻ) لا غير، فالنفيُ على هذا مُنْصَبٌّ على القيد (عَصِيًّا) – وهو نعتٌ لـ(جَبَّارًا) خبر يَكُنْ(٢) – دون المُقَيَّد وهو (الجَبْرُ والقهرُ)(٣)، وهذا من عجائب النمط القرآني الذي لا يُبَارَى؛ لأنّ مثل تلك الأوصاف السابقة لنبيِّ الله يحيى (عليه السلام) كان لابدّ أن تشتمل على ما يُثبتُ له القوةَ والبطشَ المشروعَ، تَأَسِّيًا بقول الله تعالى: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [سورة المائدة من الآية ٥٤]، وبقول النبيّ (ﷺ): "أَجَدْتَ، لا يَفْضُضِ اللهُ فاك" للنابغة الجعديّ عندما أنشده قولَه: [من الطويل]

ولا خير في حِلْمٍ إذا لم تكن له ∴ بَوَادِرُ تَحْمِي صَفْوَهُ أنْ يُكَدَّرَا

(١) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ١٢: ١٧٩.

(٢) هذا الإعرابُ في: إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين الدرويش ٦: ٧٢.

(٣) ولا مانع هنا من أن يكون المرادُ بعكس الظاهر هنا قسمٌ آخرُ وهو: انصبابُ النفي على كلٍّ من القيدِ والمُقَيَّد معًا، فلا قَهرَ ولا عِصْيان، كما في قول الشاعر: على لاحِبٍ لا يُهْتَدَى بِمنارِه.

ولا خَيْرَ في جَهْلٍ إذا لم يكنْ لَهُ حَلِيمٌ إذا ما أوردَ الأمرَ أَصْدَرَا[١]

وبهذا المعنى الذي يُؤَدِّيه هذا التركيبُ كان لِزامًا أن تُختَمَ الجملةُ بهذا القيدِ ليكون المقصودَ بالنفي، وبذلك لا يقال: إنّه قد جيءَ بهذه الكلمةِ بهذه الهيئة وفي هذا المكان للحفاظ على الفواصل التي سبقت هذا الموضع من الآيات، فلا يبتغي أحدٌ بهذا اللفظ بدَلاً، ولا يجدُ عنه حِوَلاً كما قال الإمام رحمه الله.

١٥ – قوله تعالى: ﴿وَسَلَامٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾

خُتِمَتْ هذه القرينةُ بكلمة (حَيًّا)، وهي حالٌ[٢] من نائب الفاعل في (يُبْعَثُ)، العائدُ على الضمير في (عليه) العائد على يحيى (عليه السلام)، والـ(سلامُ) المذكورُ قيل: بمعنى الأمان، وقيل بمعنى السعادة، وقيل بمعنى السلامة[٣]، وعند ابن عطية أنها التحية المتعارف عليها؛ لأنّ الأمان متحصِّلٌ له بنفي العصيان عنه[٤]، ومهما يكن من أمرٍ فإنّ الإنسان في هذه المواضع الثلاثة يكون أحوج ما يكون إلى رضا ربه؛ فهو فيها في غاية الضعفِ والحاجةِ، وقلةِ الحيلةِ، والفقرِ إلى رحمة الله ورأفته به[٥].

(١) ينظر: دلائل الإعجاز ٢٢، وديوان النابغة الجعدي ٨٥، والبيتُ الثاني قبل الأول.
(٢) ينظر: إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين الدرويش ٦: ٧٢.
(٣) ينظر: تفسير الطبري ١٥: ٤٨١، وتفسير بحر العلوم ٢: ٣٢٠، وتفسير القرآن للسمعاني ٣: ٢٨٢
(٤) ينظر: تفسير ابن عطية ٦: ١٥.
(٥) ينظر: تفسير ابن عطية ٦: ١٥، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير ٥: ٢١٧، وتفسير المراغي ١٦: ٤٠.

وهذه القرينةُ جملةٌ واحدةٌ، المبتدأُ فيها: (سلامٌ) لِتَضَمُّنِه معنى الدعاء[١]، والخبرُ: عليه، وهذا السلام مقيَّدٌ بثلاثة أوقات: وقت مولده، ووقت موته، ووقت مبعَثه، غير أنّ القيد الثالث قُيِّدَ بحالٍ هو قوله: (حَيًّا)، ولا يُظنّ أنه قد جيءَ به لتمام الفاصلة وموافقتها لما قبلها من فواصل، وبيانُ ذلك أنّ (البَعْثَ) في أصل اللغة ليس نصًّا ولا حصرًا في البعث من الموت حتى يُستغنَى عن ختام هذه الآية بكلمة (حَيًّا).

المتتبِّع لمادة (بعث) في كتب اللغة يجد أنها تستعمل حقيقةً في معانٍ أخرى مع معنى بَعْثِ الله مَن في القبور مثل: (الإرسال)، ويقال: بعثْتُ البعيرَ إذا أرسلْتَه وحَلَلْتُ عقالَه، وفي معنى: (التنبيه) يقال: بعثْتُهُ من نومه فانبعث[٢]، وعند ابن فارسٍ (الباءُ والعينُ والثاءُ) أصلٌ واحدٌ هو الإثارة[٣]، ثم جاء الراغبُ فصرّح بأنّ (النوم) من جنس (الموت)، فالتَّوَفِّي فيهما والبعثُ منهما سواء[٤]، وهذا يعني أنّ (البعثَ) يُستعمل في الإيقاظ من النوم، وكذا البعث من القبور بعد الموت، والفيومي لم يذكر في تلك المادة معنى البعث من الموت، ولكنه اكتفى بما نقله عن الفارابي من أنّ بعثَه: أَهَبَّهُ، وبعثَ به: وَجَّهَهُ[٥].

وفي ضوء ذلك ينتُجُ أنّ كلمة (حَيًّا) لا يمكن الاستغناءُ عنها في نهاية تلك القرينة، ولا استبدالُها بغيرها مما يمكن أن يحلّ محلّها؛ لِما ثبت من أنّ (البعث) ليس مُتَعَيَّنًا في (البعث من الموت)، وما ثبت – كذلك – من أنّ أمانَ الله

(١) ينظر: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٣/: ١٠، وإعراب القرآن الكريم وبيانه لمحيي الدين الدرويش ٦: ٧٢.
(٢) ينظر: كتاب العين للخليل ١: ١٤٧.
(٣) ينظر: معجم مقاييس اللغة ١: ٢٦٦.
(٤) ينظر: المفردات ٦٧، وينظر: أساس البلاغة ١: ٦٦.
(٥) ينظر: المصباح المنير ٥٢، وينظر: تاج العروس ٥: ١٦٩.

وسلامه ليحيى (عليه السلام) سيكون له عند ولادته، وعند موته، وعندما يُبعث من موته، لا من نومه أو سكونه أو غير ذلك من معاني (البعث).

وبذلك يكون المعنى هو الذي طَلَبَ كلمة (حَيًّا) وساق إليها، ثم كان أن جاءت مُحقِّقةً للفاصلة التي تتفق مع ما سبقها في أواخر القرائن في السورة الكريمة.

المبحث الثاني

الفاصلة في قصة مريم (عليها السلام)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا ﴿١٦﴾ فَٱتَّخَذَتْ مِن دُونِهِمْ حِجَابًا فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴿١٧﴾ قَالَتْ إِنِّىٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحْمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا ﴿١٨﴾ قَالَ إِنَّمَآ أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَٰمًا زَكِيًّا ﴿١٩﴾ قَالَتْ أَنَّىٰ يَكُونُ لِى غُلَٰمٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِى بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴿٢٠﴾ قَالَ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَىَّ هَيِّنٌ وَلِنَجْعَلَهُۥٓ ءَايَةً لِّلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِّنَّا وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا ﴿٢١﴾ ۞ فَحَمَلَتْهُ فَٱنتَبَذَتْ بِهِۦ مَكَانًا قَصِيًّا ﴿٢٢﴾ فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ إِلَىٰ جِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ قَالَتْ يَٰلَيْتَنِى مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا وَكُنتُ نَسْيًا مَّنسِيًّا ﴿٢٣﴾ فَنَادَىٰهَا مِن تَحْتِهَآ أَلَّا تَحْزَنِى قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا ﴿٢٤﴾ وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا ﴿٢٥﴾ فَكُلِى وَٱشْرَبِى وَقَرِّى عَيْنًا ۖ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِىٓ إِنِّى نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴿٢٦﴾ فَأَتَتْ بِهِۦ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُۥ ۖ قَالُوا۟ يَٰمَرْيَمُ لَقَدْ جِئْتِ شَيْـًٔا فَرِيًّا ﴿٢٧﴾ يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا ﴿٢٨﴾ فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ ۖ قَالُوا۟ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴿٢٩﴾ قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِىَ ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلَنِى نَبِيًّا ﴿٣٠﴾ وَجَعَلَنِى مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَٰنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴿٣١﴾ وَبَرًّۢا بِوَٰلِدَتِى وَلَمْ يَجْعَلْنِى جَبَّارًا شَقِيًّا ﴿٣٢﴾ وَٱلسَّلَٰمُ عَلَىَّ يَوْمَ وُلِدتُّ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴿٣٣﴾ ﴾

١٦ – قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾

خُتِمَتْ هذه القرينةُ بكلمة (شَرْقِيًّا)، وهي نعتٌ للظرف أو المفعول[١] المتعلِّق بالفعل (انْتَبَذَتْ) وهو: (مَكَانًا)[٢]، والمعنى: واذكرْ يا محمد في كتاب الله الذي أنزله عليك بالحقِّ مريمَ ابنةَ عمران أمَّ عيسى أُختَ أمِّ يحيى (عليهم السلام)[٣]، ويقال في أصل اللغة: "نَبَذْتُ الشيءَ أَنْبِذُهُ إذا ألقيْتَهُ من يدك"[٤]، لكنّ المعنِيَّ هنا ما ذكرَه العلامة الفيومي بقوله: "وانْتَبَذْتُ مكانًا: اتَّخَذْتُه بمعزِلٍ يكون بعيدًا عن القوم"[٥]، وقوله: (إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا) بدل اشتمال من (مَرْيَمَ) [٦]، والمعنى: أنها اتَّخذتْ لها منزلاً تتعبّدُ فيه بعيدًا عن أهلها[٧].

والمكانُ الذي أتته مريمُ (عليها السلام) معتزِلةً أهلَها – سواءٌ كان بيتَ أهلِها أم بيتَ المقدس – إنما وُصِفَ بقوله تعالى (شَرْقِيًّا) لِمَا كانوا عليه من تعظيم جهةِ المشرق حيث تطلع الأنوار[٨]، قال الإمام القرطبي: "وقالوا: لو كان شيءٌ من الأرضِ خيرًا من المشرِق لوَضَعَتْ مريمُ عيسى (عليه السلام) فيه"[٩]، ومن هنا جاء قول

---

(١) مفعول على القول بتضمين الفعل (انتبذتْ) معنى الفعل (أتتْ) ينظر: تفسير البيضاوي ٤: ٧، وتفسير البحر المحيط ٦: ١٦٩، ونظم الدرر ١٢: ١٨٢.

(٢) ينظر: إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين الدرويش ٦: ٧٧.

(٣) ينظر: تفسير الطبري ١٥: ٤٨٢، وتفسير بحر العلوم ٢: ٣٢٠، وتفسير ابن عطية ٦: ١٦، ونظم الدرر ١٢: ١٨٢.

(٤) تاج اللغة وصحاح العربية ٥٧١.

(٥) المصباح المنير ٥٩٠ مادة (نبذ)، وقال الشهاب: "وانتبذَ: افتعالٌ من النَّبْذِ، وأصلُ معناه الطَّرح، ثم أُريدَ به الاعتزال لقربه منه" حاشية الشهاب ٦: ١٤٩.

(٦) ينظر: حاشية الشيخ زاده ٥: ٥٣٤.

(٧) تفسير القرآن العظيم ٥: ٢١٩.

(٨) تفسير الطبري ١٥: ٤٨٤، ٤٨٥، وتفسير ابن عطية ٦: ١٦، وزاد المسير ٥: ٢١٦.

(٩) الجامع لأحكام القرآن ١٣: ٤٢٨.

ابن عباسٍ (ﷺ): "إنِّي لَأَعْلَمُ خَلْق اللهِ لِأَيِّ شيءٍ اتَّخَذَتْ النّصارَى المشرقَ قِبْلَــةً؛ لِقولِ الله فــ(انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا)، فاتَّخَذُوا ميلادَ عيسى قِبْلَةً"(١).

ومن هنا فإنّ خَتْمَ هذه القرينةِ بكلمة (شَرْقِيًّا) كان لابد منه؛ لِمــا لهــذه الجهة من تعظيمٍ عندهم؛ فهي جهةُ طلوعِ الأنوارِ كلِّها، وإذا عُلِم ذلك فلا مجــال للقول بأنه قد جِيءَ بهذه الكلمة لتحقيق الفاصلة، بل المعنى هــو الــذي طلبهــا واستدعاها، هكذا بهيئتها ومكانها من النَّظْم والتركيب، وفي ذلك إشارةٌ إلى سببِ اختيار جهة المشرق وتقديمِها على غيرها من الجهات.

١٧ – قوله تعالى: ﴿فَاتَّخَذَتْ مِنْ دُونِهِمْ حِجَابًا فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾

هذه القرينةُ تشتمل على ثلاث جُمَل، والمعنى: حين انتبذَتْ مــن أهلهــا مكانًا شرقيًّا، واتَّخَذَتْ مِن دونهم حجابًا – أي: سترًا من جدارٍ أو جبلٍ أو غيره(٢) – أرسلْنَا إليها روحَنا جبريلَ (عليه السلام)، فتمثَّلَ – أي: تشبَّهَ – لها في صورةِ رجــلٍ من بني آدم تامّ الخَلْق؛ ليُعْلِمَها بما يريد بها من الكرامة بولادة عيسى (عليه السلام) مِن غير أَبٍ، وسُمِّيَ (رُوحًا) لأنه يأتي بما يحيا به العبادُ من الوحي(٣).

وقد خُتِمَتْ هذه القرينةُ بكلمةِ (سَوِيًّا)، وهي نعتٌ لــ(بَشَرًا) التي هي حالٌ من فاعل (تَمَثَّلَ) وهو المَلَكُ جبريلُ (عليه السلام)(٤)، وتكمُنُ أهميةُ كلمة (سَوِيًّا) في هــذا التركيب لا في كونها نعتًا للحال الذي هو (بَشَرًا) فحسب، بل في كون تلك الحــال

(١) تفسير الطبري ١٥: ٤٨٤.
(٢) ينظر: تفسير الطبري ١٥: ٤٨٥، وتفسير البغوي ٥: ٢٢٣.
(٣) ينظر: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٣: ١٠.
(٤) وقيل: (بَشَرًا) منصوبٌ بنزع الخافض، أي: فتمثَّل لها ببشــرٍ، أي: تشــبَّهَ بــه وتصــوَّر بصورته، ينظر: إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين الدرويش ٦: ٧٨.

مُوَطِّئَةً – أي: مُمَهِّدَةً – للوصف بتلك الصفة، فالحالُ تنقسمُ – كما قال ابنُ هشامٍ – بحسَب قَصْدِها لذاتها وللتوطِئَةِ بها إلى قسمين: مقصودةٌ، وهو الغالب، ومُوَطِّئَةٌ، وهي الجامدةُ الموصوفةُ، وذَكَرَ هذه الآيةَ مثالا للمُوَطِّئَة(١).

والحالُ التي جاء عليها الملَكُ من كونه في صورةِ بشرٍ، لا تَقِلُّ عنها أهميةً كونُ هذه البشريةِ تامّةً معتدلةً معهودةً، وذلك لِتَأْنَسَ بكلامه، وتتلقَّى منه ما يُلْقِي إليها مِن كلماته(٢)، ولو كان الملَكُ قد جاءها في صورة بشرٍ كبيرِ الحجمِ عمّا هو معهودٌ في عصرها، أو صغيرٍ عنه، أو في صورةٍ مخالفةٍ لما هو معهودٌ عندهم بوجهٍ مَّا، لكان منها نفورٌ، ولَما سمعتْ له ولا حاورته، ومن بابٍ أَوْلَى لو كان جاءها في صورته الحقيقية(٣)، فضلاً عمّا تقرَّر بقوله: (بَشَرًا سَوِيًّا) مِن عفافِ مريمَ وَوَرَعِها، فقد كان مجيئُهُ على تلك الصفة ابتلاءً لها وسبْرًا لعِفَّتِها، إذْ حَسِبَتْه بشرًا اختبأَ لها ليراودَها عن نفسها، فبادرتْه بالتعوُّذ وقالت: (إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا)(٤)، فكلٌّ من كونِه في صورةِ إنسانٍ، وكونِ هذا الإنسان سويًّا: لابد منهما في أداء تلك المعاني.

ولذلك نقول: إن ختامَ هذه القرينةِ بكلمةِ (سَوِيًّا) يتوقّف عليه أداءُ أصلِ المعنى، فالمعنى هو الذي ساق إلى هذه الكلمةِ واستدعاها وأوجبها، ثم كانت هذه الكلمةُ بهيئتها هذه مُضِيفةً فاصلةً أخرى إلى ما سبقتها من فواصل، لا أنها قد أُتِيَ بها لتحقيق السجعة كما هو الحال في السجع المتكلَّف المرذول.

---

(١) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ٥: ٤٢٦، ٤٢٧.

(٢) ينظر: تفسير المراغي ١٦: ٤١.

(٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن الكريم ٣: ٤٢٩، وقد وقع لبعض علماء التفسير في تعليل مجيئه (بَشَرًا سَوِيًّا) كلامٌ غير لائق بهذا السياق العالي، ولا بالقدرة الإلهية المطلقة، ردَّه غير واحدٍ منهم أبو السعود، ينظر: تفسير ابن عربي ٣: ٢٤٠، وتفسير البيضاوي ٤: ٧، وتفسير أبي السعود ٣: ٥٧٥.

(٤) ينظر: تفسير البحر المحيط ٦: ١٧٠، وتفسير التحرير والتنوير ١٦: ٨٠، ٨١.

١٨ – قوله تعالى: ﴿قَالَتْ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا﴾

خُتِمَتْ هذه القرينةُ بكلمة (تَقِيًّا)، وهي خبر كان في (كُنْتَ)، واسمُها ضميرٌ يعود على المَلَك، وهي جملةٌ شرطيةٌ جوابُها محذوفٌ دلّ عليه المذكورُ، وهو: (إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ)، وتقديرُ هذا الجواب: فإني عائذةٌ منك[١]، والكلام على (تَقِيًّا) فيما مضي عند قوله تعالى: (وَحَنَانًا مِنْ لَدُنَّا وَزَكَاةً وَكَانَ تَقِيًّا) يُغنِي عن إعادته هنا، و(التَّقِيُّ) على ما هناك إذا ذُكِّرَ بالله (ﷻ) اتَّعظ وامتنع وانزجر، أمّا غير التقيِّ فإنما يَخافُ من السلطان، أو من الناس[٢]، وهذا الوجهُ قال عنه الفخر الرازي: "وهذا في نهاية الحُسن"[٣]؛ [لأنّ المتَّقِيَ إنما يكون متَّقِيًا إذا أشرف على محارم الله (تعالى) ولا يهتك حرمتَه فيها][٤].

وسواءٌ كان (تَقِيًّا) بهذا المعنى، أم كان عَلَمًا على رجلٍ فاجرٍ من بني إسرائيل مشهورٍ بالعُهر يُسَمَّى (تقيًّا)، خافَتْ مريمُ أن يكون مَن جاءها هو ذلك الرجل، ولعلّ في قراءة عليٍّ وابن مسعودٍ وأبي رجاء: (إلا أنْ تكونَ تقيًّا) تقويةً لذلك الوجه[٥]، أم كانت (إنْ) نافية بمعنى (ما)، أي: ما كنتَ تقيًّا حين دخلْتَ عليَّ في هذه الحالة[٦]، أم كان المعنى على المبالغة في شِدَّةِ التعوُّذِ بالله (ﷻ)، أي: إنْ كنتَ تقِيًّا متورِّعًا فإني أتعوّذُ منك، فكيف إذا لم تكن كذلك؟!

---

(١) ينظر: تفسير البيضاوي ٤: ٧.

(٢) ينظر: تفسير السمرقندي ٢: ٣٢٠، وتفسير ابن عطية ٦: ١٧، والجامع لأحكام القرآن الكريم ١٣: ٤٢٩.

(٣) ينظر: تفسير الفخر الرازي ٢١: ١٩٨.

(٤) ينظر: حاشية الطيبي عل الكشاف ٩: ٥٨٩.

(٥) عزاه لابن عباس (ﷺ) ينظر: النكت والعيون للماوردي ٣: ٣٦٣، وزاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي ٥: ٢٠٧، وتفسير الفخر الرازي ٢١: ١٩٩.

(٦) ينظر: تفسير القرآن للسمعاني ٣: ٢٨٣، وتفسير الفخر الرازي ٢١: ١٩٨، ١٩٩.

أقول: على كلِّ واحدٍ من هذه المعاني لابدّ من كلمة (تقيًّا) بهيئتها، ولابد منها في هذا الموضعِ لا غيره؛ لأنّ المعنى في كلٍّ هو الذي استدعاه وطلبه، ولا دخل للفاصلة في ذِكْره، وهو مع ذلك قد تحقّقت به الفاصلة، فزادت واحدةً على ما سبقها مِن فواصل.

١٩ – قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا﴾

خُتِمتْ هذه القرينةُ بكلمة (زَكِيًّا)، وهي نعتٌ لـ(غُلَامًا) مفعولِ (أَهَبَ)، والغلامُ الزَّكِيُّ هنا – على ما عليه الجمهور من المفسرين – هو الصالحُ الطاهرُ من الذنوب[١]، لكنَّ المادةَ في اللُّغة لها أصلٌ واحدٌ يدلّ على (النماء والزيادة) كما قال ابنُ فارس[٢]، وواضحٌ أنه لا علاقةَ بين هذا المعنى اللُّغوي، وما ذكرَه علماءُ التفسير.

غير أنّ العلامةَ جارَ الله قد ذَكَرَ أنّ للمادة استعمالين: أحدُهما حقيقيٌّ، وهو (النماءُ) على ما مرّ عند ابن فارسٍ، والآخرُ مجازيٌّ، وهو (الزيادةُ من الخير والفضل)،[٣]، وقد أحسن الفخرُ الرازي صنعًا عندما جمع بين (النماء) و(الطهارة من الذنوب) في بيان معنى (الزكيّ) في هذا الموضع، فقال: "الزكيُّ يفيد أمورًا

(١) ينظر: تفسير الطبري ١٥: ٤٨٨، ومعالم التنزيل للبغوزي ٥: ٢٢٣، وتفسير البيضاوي ٤: ٨، وتفسير البحر المحيط ٦: ١٧٠، ونظم الدرر ١٢: ١٨٥، وتفسير أبي السعود ٣: ٥٧٦.

(٢) قال: الزَّاءُ والكافُ والحرفُ المعتلُّ أصلٌ واحدٌ يدلُّ على نَمَاءٍ وزيادةٍ" معجم مقاييس اللغة ٣: ١٧، على أنّ الأزهري قبله قد جعل الزكاءَ متعلِّقًا بكلٍّ من الأمور المعنوية والأمور الحسية، فمن قوله: "ووكلُّ شيءٍ يزدادُ ويسمَنُ فهو يزكو زكاءً" وذلك بعد أن قال: "والزكاةُ: الصلاحُ، يقال: رجلٌ تقيٌّ زَكِيٌّ، ورجالٌ أتقياءُ أزكياءُ، والزرعُ يزكو زكاءً ممدود" تهذيب اللغة ١٠: ٣١٩.

(٣) قال: زَرْعٌ زاكٍ ومالٌ زاكٍ: نامٍ بيِّن الزكاء، .. ومن المجاز: رجلٌ زَكِيٌّ زائد الخيرِ والفضلِ، بيِّن الزكاء والزكاة.." ينظر: أساس البلاغة ١: ٤١٨.

ثلاثةً، الأول: أنه الطاهرُ من الذنوب، الثاني: أنه ينمو على التزكية؛ لأنه يقال فيمن لا ذنب له: زكيّ، وفي الزرع النامي: زكيّ، الثالث: النزاهة والطهارة فيما يجب أن يكون عليه ليصحّ أن يبعث نبيًّا"(١)، وبِزَكاء النفس وطهارتِها يصير الإنسانُ بحيث يستحقُّ في الدنيا الأوصافَ المحمودةَ، وفي الآخرة الأجرَ والمثوبةَ(٢).

ومن هنا نستطيع أن نقول: إنّ خَتْمَ هذه القرينة بهذه الكلمة قد أفاد أنّ عيسى (عليه السلام) الذي بَشّر به الرُّوحُ الأمينُ مريمَ (عليها السلام) سيكون طاهرًا من الذنوب، وأنّ هذا الطُّهْرَ سينمو ويزيدُ طَوْرًا بعد طَوْرٍ، ولا يُؤَدَّى هذا المعنى بلفظٍ آخر كقولنا (صالحًا) مثلا؛ إذْ لكلِّ معنًى لفظٌ يُؤَدِّيه، لا يُؤديه لفظٌ آخرُ سواه.

كما أنّ مجيئَه في هذا الموضع من التركيب أفاد فائدتين، إحداهما: التعجيلُ بما يحقِّق البِشرَ والاطمئنانَ لمريمَ (عليها السلام)، وذلك بتقديم (لَكِ)، والتشويقُ لمعرفةِ المُبَشَّرِ به وذلك بتأخيرِ المفعولِ ونَعتِه عن أن يَلِيَا الفعل (أَهَبَ)(٣)، وبذلك كان لِزامًا أن تأتي هذه الكلمةُ بهيئتها التي جاءت عليها، وفي الموضع الذي جاءت فيه؛ لأداء تلك المعاني التي ما كان لها أنْ تُؤَدَّى إلا بها، وفي مكانها ممّا اقتضاهُ النَّظْمُ المُعجِز، فالمعنى هو الذي ساق إليها واستدعاها، وإذْ بها بعد ذلك قد تحقَّقَتْ بها فاصلةٌ أخرى مع ما سبقها من فواصل.

(١) تفسير الفخر الرازي ٢١: ٢٠٠.
(٢) ينظر: المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني ٢٨٢.
(٣) ينظر: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ١٢: ١٨٤.

٢٠ – قوله تعالى: ﴿قَالَتْ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾

خُتمت هذه القرينةُ بكلمةِ (بَغِيًّا)، وهي خبر (أَكُ) المنفيّ بـ(لم)[١]، واسمُها ضميرٌ يعود على مريم (عليها السلام)، يقال: بَغَتْ المرأةُ بِغاءً أي: زَنَتْ[٢]، وهي بَغِيٌّ أي: طَلُوبٌ للرجال[٣]، وهذا الوزن الذي جاءت عليه تلك الصيغةُ يفيد المبالغةَ وضعًا، وهو وصفٌ مختصٌّ بالمرأة، فلا يُقالُ للرجُلِ بَغِيٌّ[٤].

قالت مريمُ في حوارها مع الملَك عندما بشَّرها بما وهبها الله مِن غلامٍ: من أيّ وجهٍ يكون لي غلامٌ؟ ولم يمسسني بشرٌ على وجه الحلال، ولم أرتكب ذلك من الوجه الحرام، والملاحظُ أنّها عبّرتْ عن (النكاح الحلال) بلفظ (المَسِّ) – وهذه سِمةٌ عامّةٌ في التعبير القرآني[٥] – دون (الوجه الحرام)، فيُقال فيه: فَجَرَ بها، وخبُثَ بها، وما أشبه ذلك؛ لأنّ الأول محلُّ التأدُّب، وفاعلُه يأنَف من التصريح به، بخلاف مرتكِب الزنا، فليس بِقَمَنٍ أن تُراعَى فيه الكناياتُ ولا الآداب على حدِّ تعبير العلاّمة جار الله[٦].

وكان الظاهرُ المُتوقَّعُ ألا يُذكرَ هذا الوجهُ الثاني (وجهُ الحرام) المعبَّرُ عنه بصريح لفظه وهو قولها: (وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا) لسببَيْن، أحدُهما: دُخولُه في الأول

---

(١) في موضع جزمٍ، وحَذْفُ النون لكثرة الاستعمال، ينظر: معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج ٢: ٣٠٤.

(٢) ينظر: تاج اللغة وصحاح العربية ٢٢٨٢.

(٣) ينظر: أساس البلاغة ١: ٧٠.

(٤) ينظر: المصباح المنير ٥٧.

(٥) كقوله تعالى: (مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ) البقرة ٢٣٧، والأحزاب ٤٩، وكقوله تعالى: (أو لامَسْتُمُ النساءَ) النساء ٤٣، والمائدة ٦.

(٦) ينظر: الكشاف ٤: ١٢، وحاشية الشيخ زاده ٥: ٥٣٦، وحاشية الشهاب ٦: ١٥٠، قال العلامة الفيومي: "يقال: هو قَمَنٌ أنْ يفعل كذا – بفتحتين – أي: جَدِيرٌ وحقيقٌ، ويُستَعمَلُ بلفظٍ واحدٍ مطلقًا فيُقال: هو، وهي، وهم، وهنَّ قَمَنٌ" المصباحُ المنير ٥١٧.

ضمنًا، فقولها (لَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ) صادقٌ على كلٍّ من (النكاح الحلال) و(الوضع الحرام)، والآخرُ: موافقةُ ما جاء في القصة نفسها في سورة (آل عمران)، فلم يُذكرْ فيها سوى الوجه الأول، قال تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ قَالَ كَذَلِكِ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ [سورة آل عمران من الآية ٤٧] (١).

والجوابُ عن ذلك: أنها في سورة مريم – وهي مكيةٌ – قد استشعرتْ الخوفَ على نفسها، إذِ الحِوارُ مع فردٍ في صورةِ بَشَرٍ سَوِيٍّ تامّ الخِلقة، ولذلك قالت: (إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ)، فالمقامُ يقتضِي تأكيدَ عِفَّتِها وطهارةِ ذيلها، بخلافه في (آل عمران) فالمُبَشِّرُ هم (الملائكة)، قال تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ﴾[من الآية ٤٥]، ويؤيِّدُ ذلك ما ذكره العلامة جار الله من أنّ أصلَ (بَغِيًّا) عند المبرِّد (بَغُويٌ) على وزن (فَعُول)، وهي من صيغ المبالغة، ثم أُدغِمَتْ الواوُ في الياء(٢)، وما قاله العلاّمة ابنُ عاشورٍ مِن أنّ المبالغة هنا ليست مبالغةَ فِعلٍ، بل هي لتأكيد النفي(٣).

كما أنّ المقامَ هنا – في سورة مريم – مقامُ بيانٍ للمقاولة التي جرت بينها وبين المَلَك، فالمناسب ذِكرُ ما دار فيها كاملاً، بخلافه في (آل عمران)، حيث المقامُ مقامُ تقرير الامتنان بموهوبٍ عظيم القدْر، بديع الشأن، وهذا يناسبه الإطنابُ في أوصافه، لا في المقاولة التي دارت بينها وبين الملائكة، وسواءٌ أكانت القصةُ واحدةً في السورتين مع التركيز على المناسب للسياق في كلٍّ منهما، أم تكرّر التبشيرُ، فليس لذلك أثرٌ في اختلاف التعبير(٤).

---

(١) ينظر: تفسير الفخر الرازي ٢١: ٢٠٠.
(٢) ينظر: الكشاف ٤: ١٢.
(٣) قال العلامة ابن عاشور: "وقولُها (ولم أكُ بغيًّا) تبرئةٌ لنفسها من البغاء بما يقتضيه فعلُ (الكون) من تمكّن الوصف الذي هو خبر (الكون)، والمقصودُ منه تأكيدُ النفي" تفسير التحرير والتنوير ١٦: ٨٢.
(٤) وللعلامة الطيبي جهدٌ طيبٌ في هذه المسألة في أكثر من موضع في حاشيته على الكشاف ٩: ٥٩٠.

ولهذه المعاني جاءت هذه الجملةُ مختومةً بهذه الكلمة، فلم يُؤتَ بها لتمام الفاصلة، بل المعنى هو الذي استدعاها وساق إليها، ثم هي قد زادت من الفواصل أخرى على ما سبقها في نهايات القرائن التي سبقتها.

٢١ – قوله تعالى: ﴿قَالَ كَذَلِكِ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِنَّا وَكَانَ أَمْرًا مَقْضِيًّا﴾

خُتِمَتْ هذه القرينةُ بكلمةِ (مَقْضِيًّا)، وهي نعتٌ لـ(أَمْرًا)، وهو خبرٌ لـ(كَانَ)، واسمُها مُضْمَرٌ عائدٌ على ما قضاه الله (تعالى) من خَلْق الولد أو الغلام، وكلٌّ من المعنى والسياق يتطلب كلًّا من هذه الكلمة والجملةِ التي جاءت فيها، أمّا الجملةُ وهي قوله تعالى: (وَكَانَ أَمْرًا مَقْضِيًّا) فقد جاءت قرارًا قاطعًا لإنهاء النقاش والجدل بين مريم (عليها السلام) وبين المَلَك.

فقد كان يكفيها بعد قولها له: (إِنِّي أَعُوذُ بالرحمنِ مِنْكَ إِنْ كنتَ تَقِيًّا) قولُهُ لها: (إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا)، لا سيما ما تحمله كلمة (زَكِيًّا) من معاني الصلاح والطُّهر كما مرّ بيانُه في موضعه، لكنّها بعد سماعها استبعدت أن يكون لها غلامٌ وهي لم تتزوجْ ولم تكُ بغيًّا، فجاءت الآيةُ التي معنا مشتملةً على إثباتِ سهولةِ خلقِه على الله (ﷻ)، وبيان الغايةِ منه، والهدفِ من ورائه[1].

ثم عُقِّبَ ذلك بما يحسم القضية ويُنهي الجدل، فقال تعالى: (وَكَانَ أَمْرًا مَقْضِيًّا)، والأمرُ هنا ليس هو المصدر من (أَمَرَ يأمُر)، لكنّه خلقُ الولد منها بلا

(١) الآيةُ في قوله تعالى (ولنجعله آيةً للناس ورحمةً منا): العلامةُ على قدرة الله على الخلق والإيجاد، وعلى البعث، ولا مانع من أن تكون الآية بمعنى البرهان على صدق عيسى (عليه السلام) في دعوى النبوّة، والهدف من تصديق الناس به الرحمةُ لهم، والفوز بالجنة، والنجاة من النار، وذلك في زمنه (عليه السلام).

أبٍ، قال ابن جرير: "وكان خَلْقُه منكِ أمرًا قد قضاه اللهُ، ومضى في حكمِهِ وسابِق علمِه أنه كائنٌ منكِ"(١)، ويؤيدُ ذلك التعبيرُ باسم المفعول (مَقْضِيًّا)، ودلالتُه على حدوثه ووقوعه وقت التكلم به، مع أنه لم يكن وقع وقتئذٍ، وقد آتت هذه الجملةُ ثمارَها؛ فقد أنهتْ النقاشَ والجدلَ بالفعل، فانصرف السياق بعدها إلى مشهدٍ آخر من القصة، وهو قوله تعالى: (فحملتْهُ فانتبذَتْ به مكانًا قصيًّا).

أما كلمةُ (مَقْضِيًّا)، التي خُتِمتْ بها تلك القرينةُ فَسِرُّ اختيارها دون غيرها يظهر ببيان الفرق بينها وبين كلمةٍ أخرى من بابها، هي قولنا (مُقَدَّرًا)، فـ(القضاءُ) و(القدَرُ) – وإنْ تقارَبَا في المعنى – بينهما فرقٌ دقيقٌ في الدلالة، قال الراغب: "والقَضاءُ من الله تعالى أخصُّ من القَدَرِ؛ لأنه الفصلُ بين التقدير، فالقَدَرُ هو التقدير، والقضاءُ هو الفصلُ والقَطْعُ، وقد ذكرَ بعضُ العلماءِ أنّ القَدَرَ بمنزلة المُعَدِّ للكيل، والقضاء بمنزلة الكيل"(٢)، وعلى ذلك فـ"القدَرُ ما لم يكن قضاءً فمرجُوٌّ أن يدفعَه اللهُ، فإذا قَضَى فلا مدْفَعَ له"(٣)، وخيرُ ما يفرِّق بينهما قولُ أميرِ المؤمنين عمر (ﷺ) عندما أراد الفرارَ من الطاعون بالشام، فقيل له: "أتَفِرُّ من القضاءِ؟!" فقال: "أَفِرُّ مِن قضاءِ الله إلى قَدَرِ الله"، قال الراغبُ: ويشهدُ لذلك قولُهُ: (وَكَانَ أَمْرًا مَقْضِيًّا)(٤).

(القَدَرُ) – إذن – يُغيَّرُ، بخلاف (القَضَاءِ) فلا رجوع عنه ولا تبديل فيه، فقوله تعالى (وَكَانَ أَمْرًا مَقْضِيًّا) يعني أنّ هذا الأمرَ مبتوتٌ لا رجوع فيه، ولو قال (مُقَدَّرًا) لَما كان كذلك، ولَطالَ الجدلُ من مريمَ (عليها السلام)، وبذلك يثبت بما لا يدع مجالًا للشك أنَّ هذه الكلمةَ التي خُتِمتْ بها تلك القرينةُ قد ساق إليها المعنى

(١) تفسير الطبري ١٥: ٤٨٩.
(٢) ينظر: المفردات للراغب ٥٢٦.
(٣) ينظر: السابق.
(٤) ينظر: السابق نفسه.

واستدعاها دون غيرها مما يُظنّ أنه قريبٌ منها في معناها، ثم هي محقِّقةٌ للفاصلة التي جاءت موافِقَةً ومكمِّلةً لما قبلها.

٢٢ – قوله تعالى: ﴿فَحَمَلَتْهُ فَانْتَبَذَتْ بِهِ مَكَانًا قَصِيًّا[١]﴾

خُتِمَتْ هذه القرينةُ بكلمة (قَصِيًّا)، وهي نعتٌ لـ(مَكَانًا)، وهو ظرفٌ أو مفعولٌ به[٢]، و(انْتَبَذَتْ بِهِ) أي: تَنَحَّتْ واعتزلَتْ وهو في بطنها، أو وهو مصاحبٌ لها[٣]، فالجار والمجرور (بِهِ) في موضع الحال، كما في قوله تعالى: (تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ) [سورة المؤمنون من الآية ٢٠]، أي: تنبُتُ ودُهْنُها فيها[٤].

وأصلُ مادةِ (قَصِيًّا) (القافُ والصادُ والحرفُ المعتلُّ) –: يدلُّ على بُعْدٍ وإبعادٍ[٥]، وقال الجوهري: "قَصَا المكانُ يقصُو قُصُوًّا: بَعُدَ، فهو قَصِيٌّ"[٦]، غير أنّ أبا زكريّا الفرّاء – وتَبِعَهُ: ابنُ جرير الطبري، وأبو جعفر النحاس، والفخر الرازي – قد ساوَوْا في المعنى بين (قَاصِيًا) و(قَصِيًّا) فقال الفراءُ: "مكانًا قَصِيًّا: قاصِيًا

(١) قيل: إنّ مريم حملتْ بعيسى (عليه السلام) تسعةَ أشهُر، وهذا ما عليه الجمهور كما قال ابن كثير، (٥: ٢٢٢)، وقيل: ثمانيةَ أشهُر وهذه آيةٌ؛ لأنه لا يعيش مولودٌ في ثمانية أشهر، ورُوِي عن ابن عباسٍ: ما هي إلا أن حملتْ ثم وضعتْ، وعن مقاتلٍ: حملتْ في ساعة ووضعت في ساعة، ينظر: تفسير السمرقندي ٢/ ٣٢١، وقد ذكر ابنُ الجوزي في مقدار حملها سبعةَ أقوال، ينظر: زاد المسير في علم التفسير ٥: ٢١٩، وينظر: تفسير الفخر الرازي ٢١: ٢٠٣.

(٢) ينظر: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٣: ١١، وإعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين الدرويش ٦: ٨٥.

(٣) ينظر: تفسير البغوي ٥: ٢٢٤.

(٤) ينظر: الكشاف ٤: ١٣، والتبيان ٨٧٠، والبيضاوي ٤: ٨، والدر المصون ٧: ٥٧٩.

(٥) معجم مقاييس اللغة ٥: ٩٤.

(٦) تاج اللغة وصحاح العربية٢٤٦٢.

بمعنى واحدٍ"[١]، وهذا قد يُوقِعُ في القول بأنّ كِلا اللفظين يؤدِّي المعنى المرادَ في تلك الآية التي معنا، وأنّ المحافظةَ على تحقُّق الفاصلة/السجع هي التي رشَّحتْ أن يكون التعبيرُ بـ(قَصِيًّا) دون (قَاصِيًا).

ولا يتَّهمُ عاقلٌ هؤلاءِ الأعلامَ بأنهم بهذا الرأي يُنقِصُون من شأنِ النظمِ القرآنيِّ المُعجِزِ (حاش لله)، وهو لا يمنع كذلك من إبداء وِجهةٍ تخالفُ ما ذَهَبُوا إليه، وهي أنّ لكلٍّ من اللفظين مفهومَه ودلالَتَه التي تختلف عمّا في الآخر، فلكلِّ معنًى لفظٌ يُؤدِّيه، لا يُؤَدِّيه لفظٌ سواه، وكذلك لكلِّ كلمةٍ مع صاحبتها مقام، وذلك أنّ كلًّا من: (قاصٍ) و(قَصِيٍّ) اسمُ فاعلٍ مِن (قَصَا يقصُو)، لكنّ الثاني على وزن (فعيل)، وهو يدل على المبالغة، وهذا يدلُّ على أنّها (عليها السلام) قد بعدت بُعدًا شديدًا مبالغًا فيه، وهذا يدلُّ عليه كذلك ما يأتي:

أولًا: أنّ الجمهورَ على أنّ مُدَّةَ الحمل كانت تسعةَ أشهر، وهي كافيةٌ لابتعادها عن قومها بحيث تكون – كما قال ابنُ كثيرٍ – لا تراهم ولا يرونها[٢].

ثانيًا: ما رُوي من أنّ ولادتها كانت في الأرض المصرية، أو كما في إنجيل لوقا: في قرية بيت لحم، وهي – كما قال ابنُ عطية –: بينها وبين إيليّا أربعةُ أميال، ونقل ابنُ الجوزيّ عن ابن إسحاق: (أنها مشت ستّةَ أميال) اهـ، فرارًا من قومها أن يعيروها بولادتها من غير زوجٍ[٣]، فالمناسبُ لهذا البُعدِ المكانيّ وصفُ المكان الذي انتبذَتْهُم إليه بوزنِ (فعيلٍ) دون (فاعلٍ).

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢: ١٦٤، وينظر: تفسير الطبري ١٥: ٤٩١، وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٣: ١١، وتفسير الفخر الرازي ٢١: ٢٠٣.

(٢) تفسير القرآن العظيم ٥: ٢٢٢.

(٣) ينظر: تفسير البغوي ٥: ٢٢٤، وتفسير ابن عطية ٦: ١٨، وزاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي ٥: ٢١٩، وتفسير التحرير والتنوير ١٦: ٨٤.

ثالثًا: ما صرّح به أبو الليث السمرقندي فيما نقله عن القتبيّ من قوله: "القَصِيُّ أشدُّ بُعدًا من القاصي"(١).

ولا يشفعُ للرأيِ القائلِ باتِّحاد المعنى في صيغتَي (قاصيًا) و(قَصِيًّا)، ولا يقدح في هذا التقرير: ما قاله كلٌّ من ابنِ سِيدَه وابنِ منظور ممّا يؤيِّدُ – بظاهره – كونَهما بمعنًى واحدٍ مِن قولهما: "والقَصِيُّ والقاصي: البعيد"(٢)؛ لأنّ هذا القولَ ليس صريحًا في أنّ الصيغتين بمعنًى واحدٍ، وغيرُ مانعٍ مِن وجود فرقٍ بينهما في الدلالة.

ومن هنا نصل إلى نتيجةٍ تُقنِعُ العقلَ وتُخاطبُ الوِجدانَ، هي أنّ كلمةَ (قَصِيًّا) التي خُتِمتْ بها تلك القرينةُ: المعنى هو الذي طلبها واستدعاها، فلا نَجِدُ لها بدلًا، ولا نبتَغِي بها حِوَلًا، والمعاني إذا أُرسِلَتْ على سجيتها لم تكتسِ إلا ما يليق بها، ولم تَلْبَسْ إلا ما يَزِينُها، كما قال الإمام عبد القاهر، ثم نجدها بعد ذلك قد تحقّقتْ بها فاصلةٌ أُخرى.

٢٣ – قوله تعالى: ﴿فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ قَالَتْ يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسْيًا مَنْسِيًّا﴾

خُتِمتْ هذه القرينةُ بكلمةِ (مَنْسِيًّا)، وهي نعتٌ لِـ(نَسْيًا)(٣)، وهو خبرُ كان، واسمُها ضميرُ التكلُّمِ العائدُ على مريم (عليها السلام)، فعندما ألْجأَها وجعُ الولادةِ إلى الاستعانة بجذع النخلة عندما حان وقت الولادة، تَمَنَّتْ مريمُ أمرين: أحدهما: أنْ لو كانت ماتت قبل هذا الذي حدث، والآخر: أن لو كانت شيئًا لا يُذْكَرُ.

(١) تفسير السمرقندي المسمَّى بحر العلوم ٢: ٣٢١.
(٢) المحكم والمحيط الأعظم ٦: ٥١٧، ولسان العرب ٤٩٨٠.
(٣) هذا الإعرابُ أحدُ وَجهين ذكرهما محيي الدين الدرويش، والآخرُ: أنها تأكيدٌ لـ(نسيًا)، على اعتبار أنهما بمعنًى واحد، ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٦: ٨٥.

وبين يدَيْ بيانِ تَطَلُّبِ المعنى أنْ تُختَمَ هذه القرينةُ بهذه الكلمة نذكُرُ الآراء التي وردتْ في بيان معنى قولها (نَسْيًا) [١] على ما يلي:

الأول: وهو ما عليه الجمهور من أصحاب المعاجم والتفاسير، أنّ (النَّسْيَ) هو الشيءُ المَنْسِيُّ الذي لا يُذكَر[٢]، وخصَّ ثعلب هذا المعنى بصيغة فتح النون، وهي قراءة حمزة وحفص[٣].

الثاني: وقال به الفراء، وخصّه ثعلب بصيغة كسر النون[٤]، وهو أنّ (النَّسْيَ) ما تُلْقيه المرأةُ مِن خِرَق اعتلالها[٥].

الثالث: وقيل هو التافه الحقير[٦].

---

(١) ذكر الماوردي التأويلات في قولها (نَسْيًا مَنْسِيًّا)، وهي على ما ذَكَرَ خمسةٌ: الأول: لم أُخْلَقْ ولم أكنْ شيئًا، ونَسَبَه إلى ابن عباس، الثاني: لا أُعْرَفُ ولا يُدرَى مَن أنا، الثالث: النسْيُ المَنْسِيُّ هو السَّقْطُ، ونَسَبَه للربيع وأبي العالية، الرابع: هو الحيضةُ المُلْقاةُ، أي: خِرَق الحيض، وعزاه لعكرمة، الخامس: معناه: وكنتُ إذا ذُكِرْتُ لم أُطلَبْ، حكاه اليزيدي، ينظر: النكت والعيون ٣: ٣٦٤، وقد جاءت هذه المعاني عند باقي المفسرين،/ لكن ليست مجتمعة كما عند الماوردي، ينظر فيما قبله: تفسير السمرقندي ٢: ٣٢١، ومما بعده ينظر: تفسير القرآن للسمعاني ٣: ٢٨٦، وتفسير البغوي ٥: ٢٢٥، والكشاف ٤: ١٤، وتفسير ابن عطية ٦: ٢٠، وزاد المسير ٥: ٢٢١، وتفسير الفخر الرازي ٢١: ٢٠٤، ونظم الدرر ١٢: ١٨٨.

(٢) ينظر: كتاب العين للخليل ٤: ٢١٩، وقال بذلك كلٌّ من: ابن فارس، وابنُ سيده، والراغب، والفيومي، والزَّبيدي ونسبه للأخفش، ينظر: معجم مقاييس اللغة ٥: ٤٢١، والمحكم والمحيط الأعظم ٨: ٥٨١، والمفردات ٦٣٥، والمصباح المنير ٦٠٤، وتاج العروس ٤٠: ٧٨.

(٣) ينظر: تفسير البغوي ٥: ٢٢٥.

(٤) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ٨: ٥٨١.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢: ١٦٤، وتاج اللغة وصحاح العربية ٢٥٠٩،

(٦) جعله الزجّاجُ خاصًّا بصيغةِ كسر النون، فقال: "والنِّسْيُ في كلام العرب الشيءُ المطروح لا يُؤْبَهُ له، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣: ٣٢٤، وقال الراغب: "فالنِّسْيُ أصلُهُ ما يُنسَى، كالنِّقْضِ لِما يُنقَضُ، وصار في التعارُفِ اسمًا لِما لم يقلَّ الاعتدادُ به"، ينظر: المفردات ٦٣٥.

الرابع: وهو للفراء وتبعه الطبري، قال الفراء: "ولو أردتَ بالنَّسْيِ مصدر النسيان كان صوابًا"(١).

ومريمُ على هذا الرأي لم تكن قد تَمَنَّتْ أن تكون شيئًا قد نُسِيَ فحسب، بل تمنّتْ أن تكون النسيانَ نفسَه، وفيه من تصوير مبالغتها في تَمَنِّيها أنْ لم تكن موجودةً حتى لا تعيش هذا الظرف ما لا يخفَى، وهذا من هول ما أصابها من حملها وولادتها بدون بعل، واستنكارِ أهلِها هذا الحدثَ غيرَ المعتاد.

وبهذه الكلمة (نَسْيًا) يتم المعنى الذي أرادت تصويرَه ، لكنها لم تكتفِ به، بل أتْبعتْه بكلمة (مَنْسِيًّا)، ولا يُظنُّ أنّ النَّظْمَ القرآنيَّ قد أتى بهذه الكلمة لتحقيق الفاصلة؛ حتى تتفق مع ما قبلها؛ لأنّ وصْفَها (النَّسْيَ) مع ما يؤديه مِن هذه المعاني السالفِ ذِكْرُها بكونه (مَنْسِيًّا) كالاحتراس، وهو مِن أنواع الإطناب، فربّما يكون معنى (نَسْيًا) متحقِّقًا في نفسه، لكن لا يمنعُ من وُرودِه على الذهنِ مانعٌ، فَفَرْقٌ في المعنى والدلالة بين أن يكون الشيءُ مِن شأنه أن يُنسَى لتفاهته، وبين أنْ يُنْسَى بالفعل.

فإتْباعُ (النَّسْي) بالوصف (مَنْسِيًّا) أدَّى معنيَيْن: أحدهما: دَفْعُ احتمالِ أن يكون من شأنه أن يُنْسَى وهم تذكّروه، ثانيهما: دَفْعُ احتمالِ أنهم نسَوْهُ وهو ليس من شأنه أن يُنْسَى، فكلٌّ من النعتِ والمنعوت لابدّ منه لأداء هذه المبالغة القوية فيما تمنَّتْه مريمُ (عليها السلام)، وهذه المبالغة التي صوّرتْها ألفاظُها مطابِقَةٌ لما يقتضيه حال الخوف، خوف الصالح الورع على دينه ومكانته في المجتمع الذي يعيش فيه.

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للفراء ٢: ١٦٤، وتفسير الطبري ١٥: ٤٩٩، وينظر: تاج العروس ٤٠: ٧٩.

وبذلك نصل إلى النتيجة التي لا يُنكرها عاقلٌ، والتي تتّفق وسياق النظم مِن أنّ كلمة (مَنْسِيًّا) أوجبها المعنى وساق إليها النَّظْم، ولولاها لَتغيّر المعنى واختلّ الأداء.

٢٤ - قوله تعالى: ﴿فَنَادَاهَا مِنْ تَحْتِهَا أَلَّا تَحْزَنِي قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾

خُتِمَتْ هذه القرينةُ بكلمة (سَرِيًّا)، وهي مفعولٌ للفعل (جَعَلَ) الذي يتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ، فهو بمعنى (صَنَعَ)، أو(أَوْجَدَ)[١]، وجملةُ (قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا) تعليلٌ للنهيِ في الجملة التي سبقتها وهي: (أَلَّا تَحْزَنِي)، أو إجابةٌ على ما أثارتْه من سؤالٍ مؤدَّاه: ولِمَ لا أحزن؟[٢]، فهي استئنافٌ بيانيٌّ، وعلى ذلك يكون (السَّرِيُّ) عطاءً من الله (تعالى) لها.

وقد اتّفق المفسرون إلا الحسن وعبد الرحمن بن زيد[٣] على أنّ (السَّرِيَّ) في هذه الآيةِ النهرُ الصغيرُ، أو الجَدْوَلُ[٤]، فهل لَجَأَ النظمُ القرآنيُّ إلى

(١) ينظر: المفردات ١٢٢.

(٢) ينظر: نظم الدرر ١٢: ١٨٨، وتفسير التحرير والتنوير ١٦: ٨٧.

(٣) السَّرِيُّ عندهما بعنى رفيع الشأن، فهو مِن (السَّرْوِ) أي الرفعة كما في المفردات للراغب ٣٠٥، وحجةُ من فسّره بذلك أنه لو كان المرادُ به النهر لكان إنما يكون إلى جنبها، ولا يكون النهر تحتها، ينظر: تفسير الطبري ١٥: ٥١٠.

(٤) هذا ما قاله الفخر، ينظر: تفسيره ٢١: ٢٠٦، وينظر فيمن فسّره بالنهر قبله: معاني القرآن للفراء ٢: ١٦٥، وهو اختيار الطبري، ينظر: تفسيره ١٥: ٥١٠، وينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣: ٣٢٥، وتفسير السمرقندي ٢: ٣٢٢، واستدلّ الزمخشري على أنه بمعنى الجدول بقول لَبيد: [من الكامل]:

فَتَوَسّطَا عُرْضَ السَّرِيِّ فَصَدَّعَا ∴ مَسْجُورةً مُتجاورًا قُلَّامُها

ــ الكشاف ٤: ١٤، ١٥، وقال التبريزي: "والسَّرِيُّ: النهر" شرح القصائد العشر للإمام الخطيب التبريزي ١٤٩.

اختيار التعبير بلفظ (سَرِيًّا) لِمناسبة الفواصل السابقة واللاحقة، الأمرُ الذي لا يتحقّقُ بغيره كـ(الجدول) أو(النهر)؟

لقد اختارَ النّظْمُ المُعجِزُ لفظ (سَرِيًّا) لأنّ المعنى هو الذي أوجبه، فكان المناسبَ للسياق دون (الجدول) و(النهْر)، وذلك لأسبابٍ منها:

أ- أصلُ مادة (سَرِيًّا) يدلُّ على المَنحِ والعطاء، وهو ما يقتضيه حالُ مريم وما تترقبه من مواساةٍ وتعزيةٍ وتسليةٍ من الله (جلّ وعزّ)، ذي القوة والملكوت، قال ابنُ فارس: "... فالسَّروُ: سخاءٌ في مروءة، يُقال: سَرِيَ وقد سَرُوَ.."[١]، وهذا المعنى لا يفيده أصل مادة (النهر) ولا أصل مادة (الجدول).

ب- ما ورد في الأصلِ اللُّغويِّ لمادة (السَّرِيِّ) مِن أنه موضوعٌ للماء الذي يَجري إلى النخل، قال ابنُ سيده: في معنى لفظ (السَّرِيِّ): ".. وقيل: النهرُ الصغيرُ يجري إلى النَّخْل، والجمعُ أسريةٌ وسُريانٌ، حكاه سيبويه"[٢]، و(السَّرِيُّ) بهذا الاعتبارِ أنسبُ لقصةِ مريمَ مِن كلٍّ من (النهْر) و(الجدْول)، وكانت قد ألجَأها المخاضُ إلى جِذْعِ (نخلةٍ).

ج- و(السَّرِيُّ) منبطحٌ سائحٌ، سهلُ الوُلوجِ والصُّدورِ، وليس كذلك (الجَدْوَل)، قال ابنُ فارس: "والجَدْوَلُ: نَهْرٌ صغيرٌ، وهو مُمْتَدٌّ، وماؤُهُ أَقْوَى في اجتماعِ أجزائه من المنبطح السائح"[٣]، فـ(السَّرِيُّ) يناسبُ استعمالَ المرأةِ في حالِ تعبِ الولادة دون (الجَدْوَل).

د- كما أنّ كلًّا مِن قَدْرِ مِساحَةِ (السَّرِيِّ) وهدوءِ سَيْرِه يناسبُ حالَ مريم، وليس كذلك (النَّهْر)، فأصلُ مادّته يفيد الاتِّساعَ والكثرةَ، وما يلزمهما من شِدَّة

(١) معجم مقاييس اللغة ٣: ١٥٤.
(٢) المحكم والمحيط الأعظم ٨: ٥٧١.
(٣) معجم مقاييس اللغة ١: ٤٣٣.

انحدار الماء، قال الخليلُ: "السَّرِيُّ: النَّهْرُ فَوْقَ الجَدْوَلِ ودونَ الجَعْفَرِ"(١)، ويرى الفراء: أنّ النهر يدلّ على الاتساع، قال: ".. ويقالُ: (إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ) [سورة القمر من الآية ٥٤] في ضِياءٍ وسَعَةٍ"(٢)، وقال الجوهري: "ونَهَرَ الماءُ إذا جرى في الأرض وجعل لنفسه نَهْرًا، وكلُّ كَثيرٍ جرى فقد نَهَرَ واسْتَنْهَرَ، .. وأنْهَرْتُ الدَّمَ أي: أَسَلْتُهُ، وأَنْهَرْتُ الطَّعْنَةَ وَسَّعْتُهَا، واسْتَنْهَرَ الشَّيْءُ: اتَّسَعَ"(٣)، وقال ابنُ سيده: "ونَهْرٌ نَهِرٌ: واسعٌ"(٤)، وقال: "وماءٌ نَهِرٌ: كَثِيرٌ"(٥).

وبهذه الفروق الدلالية بين هذه الأصول يتّضحُ أنّ التعبيرَ بكلمةِ (سَرِيًّا) هو المناسبُ للمقام، فالمعنى هو الذي استدعاه وأوجبه، ثم بعد ذلك تحققت به الفاصلةُ، فصارت موافقةً لما قبلها، فزادت بها فاصلة.

٢٥ – قوله تعالى: ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾

خُتِمَت هذه القرينةُ بكلمة (جَنِيًّا)، وهي نعتٌ لـ(رُطَبًا)، على وزن (فَعِيل) بمعنى (مفعول)، قال ابنُ جرير: "جَنِيًّا يعني به مَجْنِيًّا"(٦)، و(رُطَبًا) تمييزٌ أو مفعولٌ به(٧)، فإذا قُرِئَ بفتح الياء أو التاء – على أنّ الفاعلَ: النخلةُ أو الجِذْعُ – فتمييزٌ، أي: يتساقطُ الجذعُ أو تتساقطُ النخلةُ رُطَبًا جَنِيًّا، وإذا قُرِئَ بالضمِّ فمفعولٌ به، أي:

---

(١) السابق نفسه.
(٢) معاني القرآن للفراء ٣: ١١١.
(٣) تاج اللغة وصحاح العربية ٨٤٠.
(٤) المحكم والمحيط الأعظم ٤: ٣٠٢.
(٥) السابق ٤: ٣٠٣.
(٦) تفسير الطبري ١٥: ٥١٤.
(٧) وذكر أبو البقاء ل(رُطَبًا) أربعة أوجه، ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٨٧١.

تُسَاقِطُ النخلةُ رُطَبًا جَنِيًّا[١]، و(جَنِيٌّ) يعني أنه أُخِذَ لِوَقْتِهِ[٢]، أو هو الثمرُ المُجْتَنَى مادام طَرِيًّا[٣]، هكذا المعنى في أصل اللغة، وكلا المعنيين يصلح في هذا السياق.

ولا يُقالُ: إنه قد جيءَ بهذه الكلمة بهذا الوزن وتلك الهيئة حفاظًا على تحقُّق الفاصلة، بل جيء بها لأنها تُؤدِّي معنًى لا تُؤَدِّيه كلمةٌ أخرى غيرُها، وذلك أنّ (البُسْرَ)[٤] – وهو ثمرُ النخل قبل أن يصير رطبًا – قد يُتَحايَلُ عليه بفِعْلٍ فينضج قبل أوانه، فقد رَوَى القُرْطبيّ عن ابن وهبٍ قال: قال مالكٌ: قال الله تعالى: (رُطَبًا جَنِيًّا) الجَنِيُّ مِن التمر ما طاب من غير نقشٍ ولا إفسادٍ، والنَّقْشُ: أنْ يُنقَشَ من أسفلِ البُسْرَة حتى تُرْطِبَ[٥]، فهذا مكروهٌ[٦]، قال القرطبي: "يريد: يُثْقَبُ فيه بحيث يُسْرِعُ دخول الهواء إليه، فيُرْطبُ معجَّلاً"[٧]، وقال تعليقًا على كلامِ الإمامِ مالكٍ: "يعني مالكٌ أنّ هذا تعجيلٌ للشيء قبل وقته، فلا ينبغي لأحدٍ أن يفعله، وإنْ فعَلَه فاعلٌ ما كان ذلك مجوِّزًا لبيعه، ولا حُكْمًا بِطيبِه"[٨]، فقد انتفَى جوازُ بيعِهِ لانتفاءِ نَفْعِهِ إذا أُكِلَ.

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣: ٣٢٦، والكشاف ٤: ١٦، وتفسير ابن عطية ٦: ٢٤، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب ١٠: ٨.

(٢) قال ابن فارس: "الجيم والنون والياء: أصلٌ واحدٌ هو أَخْذُ الثمرة من شجرها.." معجم مقاييس اللغة ١: ٤٨٢، وفي الصِّحاح: "وثمرٌ جَنِيٌّ على فعيلٍ: حين جُنِيَ" تاج اللغة وصحاح العربية ٢٣٠٥، ينظر: تاج العروس ٣٧: ٣٧٨.

(٣) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ٧: ٥٠٩، ولسان العرب ٧٠٧.

(٤) قال الجوهري: "البُسْرُ: أوّلُهُ طَلْعٌ، ثم خَلالٌ، ثم بَلَحٌ، ثم بُسْرٌ، ثم رُطَبٌ، ثم تَمْرٌ، الواحدةُ: بُسْرَةٌ"، تاج اللغة وصحاح العربية ٥٨٩.

(٥) قال الجوهري: "ونَقْشُ العِذْقِ أيضًا: أن تضربه بالشوك حتى يُرطِبَ" الصحاح ١٠٢٢، والعِذْقُ: الكِبَاسَةُ، (الصحاح ١٥٢٢)، والكِباسَةُ عُنْقُودُ النَّخْل، (المصباح المنير ٥٢٤).

(٦) الجامع لأحكام القرآن الكريم ١٣: ٤٣٧.

(٧) السابق ٨: ٤٧٦.

(٨) السابق ١٣: ٤٣٧.

ولا يقال: إنّ كلمةَ (يَانِعًا)[١] تُؤدِّي المعنى المرادَ مِن كلمة (جَنِيًّا)، وإنما صِيرَ إلى الثانية للحفاظ على الفاصلة؛ لأنّ (اليَانِعَ) يعني: (النَّاضِجَ) لا غير، بخلاف (جَنِيًّا) ففيه – زيادةً على النُّضْجِ – كونُهُ (طَرِيًّا) على ما سبق في أول الحديث عن هذه الفاصلة[٢]، قال ابن جرير: "والمَجْنِيُّ: المأخوذُ طَرِيًّا، وكلُّ ما أُخِذَ من ثمرةٍ أو بقلةٍ من موضِعه بطراوته فقد اجْتُنِي"[٣]، ومن هنا استوجب المعنى التعبيرَ بقوله: (جَنِيًّا).

كما لا يُقال: ((كان حقُّ التعبير أن يكون النعتُ مُؤَنَّثًا ليكون مُطابِقًا مَنْعُوتَهُ، فيُقال: (رُطَبًا جَنِيَّةً)، وإنما عُدِلَ عن تلك المُطابَقَةِ للحفاظ على الفاصلة))؛ لِأَنَّا نقول: إنّه قد يُخرَجُ بعضُ الكلام على التذكير، وبعضُه على التأنيث، كما في تلك الآيةِ على ما قال ابنُ السِّيد البَطَلْيَوْسي (ت٥٢١ هـ)، مُستشهِدًا بقول الأعشَى: [من الكامل]

قَالَتْ قُتَيْلَةُ ما لِجِسْمِكَ شاحِبًا ∴ وأرَى ثِيَابَكَ بالِيَاتٍ هُمَّدَا[٤]

وبذلك يكون النعتُ بـ(جنيًّا) شاملا (الرُّطَبَ) و(النخلةَ) كذلك، ويُؤَيِّدُ ذلكَ الشُّمولَ الوجهُ القائلُ بأنّ (رُطَبًا جَنِيًّا) منصوبٌ بالفعل (هُزِّي)، على اعتبار أنّ المعنى: هُزِّي رُطَبًا جَنِيًّا بِهَزِّكِ جِذْعَ النخلة، على طريقة قولهم: لَقِيتُ بِزَيْدٍ كَرَمًا وبِرًّا، أي: لَقِيتُ الكَرَمَ والبِرَّ بِلِقائي إيّاه[٥]، فالهَزُّ – إذن – متناولٌ كلًّا من

(١) قال ابنُ سيده: "يَنَعَ الثَّمَرُ يَيْنَعُ ويَيْنِعُ يَنْعًا ويُنُوعًا، فهو يانعٌ، مِن ثَمَرٍ يَنْعٍ، وأَيْنَعَ: كلاهما: أَدْرَكَ"، المحكم ٢: ٢٥٦، "..واليانِعُ: ..الثَّمَرُ الناضِجُ"، القاموس المحيط ٣: ٩٩، وينظر: تاج العروس ٢٢: ٤٣٣.

(٢) ينظر: المحكم لابن سيده ٧: ٥٠٩، ولسان العرب ٧٠٧، وتاج العروس ٣٧: ٣٧٨.

(٣) تفسير الطبري ١٥: ٥١٤، ٥١٥.

(٤) ينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب لابن السِّيد البطليوسي ٢: ٣٠٣.

(٥) المرجع السابق.

(الرُّطَبِ)، و(جِذْعِ النخلةِ)، أو ليكون النعتُ بـ(جَنِيًّا) شاملًا الرُّطَبَ وما فيها من غذاءٍ؛ إذْ هو المطلوب من الرُّطب، وهي وسيلةٌ إلى تحصيله.

فقد ثبت بما لا يدعُ مجالًا للشّكّ أنّ كلمةَ (جَنِيًّا) قد جاءت لأداء معنى لا يقومُ لفظٌ غيرُها يُؤَدِّيه، ولا يُؤَدَّى هذا المعنى بوضعها في غير ما جاء عليه هذا النَّظْمُ المُعجِزُ، فالمعنى هو الذي ساق إليها واستوجبها، ثم بها تحقّقَت الفاصلة موافقةً ما قبلها.

٢٦ – قوله تعالى: ﴿فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾

خُتمتْ هذه القرينةُ بكلمة (إِنْسِيًّا)، وهي مفعولٌ به للفعل (أُكَلِّمَ) المنفيِّ بـ(لَنْ)، وفاعلُهُ الضميرُ العائدُ على مريمَ (عليها السلام)، فقد قيل لها: كُلِي من الرُّطب واشربي من السَّرِيِّ وطِيبِي نفسًا بِوَلَدِكِ عيسى، فإنْ رَأَيْتِ أحدًا من الناسِ وسألَكِ عن ولادَتِكِ فقولي: إني نَذَرْتُ للرحمن صمتًا فلن أُكلِّمَ اليومَ إنْسِيًّا.

أمّا عن المعنى الذي استدعى التعبيرَ بقولها: (إِنْسِيًّا) فأوّلُ مَن تعرّض له – فيما أعلم – الإمام محيي السُّنَّة الحُسَيْن الفَرّاء البَغَوِي (ت ٥١٠ هـ)[١]، فقال: "كانت تُكلِّم الملائكةَ، ولا تكلِّمُ الإنسَ"[٢]، وهو بهذا القول يشير إلى أنّ كلمةَ (إِنْسِيًّا) أفادت هنا معنيين، الأول: انتفاءُ كلامها مع البَشَرِ، والثاني: إثباتُ كلامها مع الملائكة.

ثم جاء من بعده العلّامة جارُ الله فجعل المعنى الثاني هو المقصود أولًا من هذا اللفظ، وكأنّ اللفظَ لمْ يأتِ إلا مِن أجله، فقال: "أي: أُكلِّمُ الملائكةَ دون

(١) ينظر في ترجمته: وفيات الأعيان ٢: ١٣٦ رقم (١٨٥).
(٢) تفسير البغوي "معالم التنزيل" ٥: ٢٢٨.

الإنس"[١]، وكان القاضي البيضاوي أشدَّ تصريحًا منه بهذا المعنى، إذْ قَصَر كلامَها على كونه مع الملائكة ومناجاةً لله (ﷻ)، ونفى كونَه مع البَشَر، فقال: "فلن أُكلِّمَ اليومَ إنسيًّا بعد أن أخبرْتُكُم بِنَذْرِي، وإنما أُكلِّمُ الملائكةَ وأُناجي ربِّي"[٢]، ثم سار في هذا المضمار جمعٌ غفيرٌ من علماء التفسير[٣]، فرأَوْا أنّ قولها (فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا) يُرادُ به أنها تُكلم الملائكةَ وتناجي اللهَ (ﷻ).

لكنّ الشيخ ابن عاشور لم يرضَ بأن يكون هذا مرادَ الذِّكرِ الحكيمِ من التعبير بكلمةِ (إِنْسِيًّا)، بل رأَى أنه قد جيءَ بهذه الكلمة للحفاظ على فاصلة الياء[٤]، ونحن معه في عدم الرضا عمّا قاله المفسرون في ذلك، ولسنا معه في أن يكون النَّظْمُ المُعْجِزُ قد آثر التعبيرَ بهذه الكلمةِ دون غيرها ككلمة (أحدًا) مثلًا حِفاظًا على تحقُّق الفاصلة.

أما عن عدم الرضا عمّا قاله المُفسِّرون فلأنّ موضوعَ [كلامِها مع الملائكةِ، ومناجاتها إِلَهَ الكون (ﷻ)] ليس محلَّ اختلافٍ أو اهتمامٍ عند قومِها الذين استنكروا أمرَ وِلادتِها من غيرِ أبٍ، حتى يكونَ مُرادُها بقولِها (فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا) إثباتَه، إنما القضيةُ محصورةٌ في (عدم التكلُّم)، وهو إنما يتعلّق بهؤلاء المُخاطَبين دون غيرهم؛ فَهُم الذين سَيُبكِّتُونها ويجادلونها فيما أَتَتْ به، وقد أخبرتْهُم بأنها لن تكلمهم لا هم ولا غيرهم من أفراد جنسهم، قال ابنُ سيده: "والإنسِيُّ مَنْسُوبٌ إِلَى الإِنْسِ"[٥].

---

(١) الكشاف ٤: ١٧.

(٢) أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٤: ٩.

(٣) ينظر على سبيل المثال: تفسير القرآن الجليل للخازن ٣: ٢٥٢، فتوح الغيب١٠: ١٢، تفسير البحر المحيط٦: ١٧٦، نظم الدرر١٢: ١٩١، روح المعاني١٦: ٨٧، تفسير المراغي١٦: ٤٦.

(٤) ينظر: تفسير التحرير والتنوير ١٦: ٩٤.

(٥) المحكم والمحيط الأعظم ٨: ٥٥٣.

وأما عن عدم الرضا عن أن يكون مرادُ النَّظْم المُعجِز من اختيار هذه الكلمةِ دون غيرها الحفاظَ على تحقُّق الفاصلة، فإنّ السجعَ المطبوعَ والذي رفعه الأئمةُ وعلى رأسهم الإمامُ عبدُ القاهر هو الذي يطلبه المعنى ويسوقُ إليه، وإلا كان سجعًا متكلَّفًا مرذولًا، تعالى ربُّنا وتكبَر أن يكون في كلامِهِ المُعجِزِ شيئٌ من ذلك، كما أنه لو كان مرادُ النَّظْمِ القرآنيّ من لفظ (إِنْسِيًّا) الحفاظَ على تحقُّق الفاصلة، ولولاه لَعُبِّر بلفظ (أحدًا) كما في كلام الشيخ ابن عاشور، فلماذا عُبِّرَ بـ(النّاسَ) دون (أحدًا) في قولِهِ تعالى: (آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا) [سورة آل عمران من الآية ٤١]، وقولِهِ تعالى: (آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا) [سورة مريم من الآية ١٠] ، مع عدم احتياج الفاصلة إليه هذين في الموضعين؟

ثم إنّ المعنى قد أوجب أن يكون لفظُ (إِنْسِيًّا) في آخر تلك القرينة، وذلك أنّ المرادَ تقييدُ (عدم كلامها مع قومها) بهذا الوقت دون سواه، فعدمُ كلامها قومَها محصورٌ في هذا اليوم المذكور، ومنفيٌّ عن غيره، وهذا يستوجبُ تقديمَ الظرف (الْيَوْمَ)، وتأخيرَ المفعول (إِنْسِيًّا)، ولولا هذا المعنى ما كان واجبًا تأخيرُ هذا المفعول الذي تحقَّقت بتأخُّره تلك الفاصلة.

إذا ثبتَ أنّ النَّظْمَ القرآنيَّ لم يأتِ بكلمةِ (إِنْسِيًّا) لا لإثباتِ كلامِها مع ربِّها والملائكةِ، ولا حفاظًا على تحقُّق الفاصلة، فالأقربُ أن يكون مجيئُه لإفادة العموم، أي أنّ انتفاء كلامها عامٌّ يشمل جميع أفراد البشر، بما فيهم هؤلاءِ القوم، فكلامُها معهم مُنْتَفٍ بالتأكيد.

بقي أمران، الأول: يوجب استعمالَ لفظ (إِنْسِيًّا)، والثاني: يمنع من استعمال لفظ (أحَدًا)، أمّا ما يُوجِبُ استعمالَ لفظ (إِنْسِيًّا): فإنه قد قيل: إن لفظ (إِنْسِيًّا) أفاد أنّها تُكَلِّمُ الملائكةَ وتناجي ربَّها، فيُقال: فِيمَ يدخلُ الجنّ إذن؟ فيمن ستكلِّمُهُم؟ أو فيمن لا تُكلِّمهم؟ فعلى فرضِ دخول الجنّ فيمن ستُكلِّمهم فالواجبُ التعبيرُ بلفظ (إِنْسِيًّا)؛ لِما نُسِب إلى ابنِ جنّي مِن أنّ لفظَ (الإنس) يُستعملُ في

الجنّ[١]، وبذلك يكون الكلامُ المنفيُّ شاملًا كلًّا مِن الإنس والجنّ، فاستعمالُه – إذن – هو الصواب دون لفظ (أحَدًا).

وأمّا ما يمنع من استعمال لفظ (أحدًا): فإنه – كما يُستعمل مع العاقل – يُستعملُ مع غير العاقل، فلو كان التعبيرُ هنا به لدخل غيرُ العاقل فيمن لا تكلمهم، وهذا غيرُ مستساغ، جاء في المصباح المنير: ".. ما بالدارِ مِنْ أحدٍ، أي: مِن شيءٍ عاقلًا كان أو غير عاقل، ثم يُستَثنَى فيُقال: إلا حمارًا ونحوه، فيكون الاستثناءُ متصلًا"[٢]، فثبتَ بذلك أنّ المعنى الذي أثبتناه هو الذي أوجب استعمالَ لفظ (إنْسِيًّا)، لا المعنى الذي قاله جمهورُ المفسرين، ولا المحافظةُ على تحقُّق الفاصلة كما رأى الشيخ ابنُ عاشور.

٢٧ – قوله تعالى: ﴿فَأَتَتْ بِهِ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُ قَالُوا يَا مَرْيَمُ لَقَدْ جِئْتِ شَيْئًا فَرِيًّا﴾

خُتِمتْ هذه القرينةُ بكلمةِ (فَرِيًّا)، وهي نعتٌ لـ(شَيْئًا)، المفعولِ به للفعلِ (جِئْتِ)، الفعلُ الذي أُسنِدَ للضمير العائد على مريم، وإنما كان مفعولًا لـ(جِئْتِ) لأنه بمعنى (فَعَلْتِ)[٣]، وذلك أنها عندما أتَتْ قومَها بولدها الذي خلقه اللهُ (ﷻ) من غير أبٍ، وهي تحمله، قالوا لها هذه الجملة: (يَا مَرْيَمُ لَقَدْ جِئْتِ شَيْئًا فَرِيًّا).

(١) قال ابنُ سيده: "قال ابنُ جنّي: ويُحكَى أنّ طائفةً من الجنّ وافَوْا قَومًا، فاستأذنُوا عليهم، فقال لهم الناسُ: مَن أنتم؟ فقالوا: أُناسٌ من الجنّ، قال: وذلك أنّ المعهود في الكلام إذا قيل للناس: مَن أنتم؟ فقالوا: أُناسٌ مِن بني فلان، فلمّا كَثُر ذلك استعملوه في (الجنّ) على المعهود مِن كلامهم مع الإنس"، المحكم والمحيط الأعظم ٨: ٥٥٤.

(٢) المصباح المنير ٦٥٠، ٦٥١.

(٣) ينظر: التبيان لأبي البقاء ٨٧٣، وإعراب القرآن وبيانه للدرويش ٦: ٨٧.

ولمّا كان (فَرِيٌّ) على وزنِ (فَعِيلٍ)، وفعلُهُ (فَرَى يَفْرِي) من باب (رَمَى يَرمِي)[١]، وهو من صيغِ المبالغة، فإنّ المعاني التي ذَكَرهَا المفسِّرون لهذه الكلمة تكون كلُّها على وجه المبالغة، ومن تلك المعاني:

الأمرُ العظيمُ البديعُ الشنيعُ، العجيبُ الفائقُ العَجَبِ، المُنْكَرُ الفائقُ الإنكار، المُفتَرَى من نوعٍ قبيحٍ، الباطلُ، المصنوعُ، فهو لم يَعْتَدْه الناسُ، وشِدَّةُ إنكاره من حيث إنَّ شأنَهُ ألّا يتأتّى من مريمَ ولا من بيتها، قال الفَرَّاء: "الفَرِيُّ: الأمرُ العظيمُ، والعربُ تقولُ: يَفْرِي الفَرِيَّ إذا هو أجاد العملَ أو السقيَ، فَفَضَلَ الناسَ قيل هذا فيه"[٢]، وقال ابن جرير: "وكلُّ عامِلٍ عملًا أجاده وأحسَنَهُ فقد فَرَاهُ، .. وفَرِيًّا: عظيمًا، .. وفَرِيًّا أي: الفاحشةُ غير المقاربة"[٣].

ولفظُ (الفريّ) يُحملُ على هذه المعاني كلِّها ويُؤدِّيها، ولا يُؤدِّي معناهُ واحدٌ من تلك الألفاظ المذكورة ولا أكثرُها، وممّا يصحُّ دليلًا على ذلك ما جاء في تاج العروس – وقد نقله الجوهريُّ[٤] – من أنّ الفَرِيَّ كَغَنِيّ: الأمرُ المُختلَقُ المصنوعُ، أو العظيمُ، أو أنّ معناه – وقد نقله الراغبُ[٥] –: العجيبُ، ثم قال الزَّبِيدي: بعد ذلك: "وبِكُلِّ ذلك فُسِّرَ قولُهُ تعالى: (لَقَدْ جِئْتِ شَيْئًا فَرِيًّا)"[٦]، فلا مجال

---

(١) ينظر: المصباح المنير ٤٧١.
(٢) إعراب القرآن للفراء ٢: ١٦٦.
(٣) تفسير الطبري ١٥: ٥٢٠، وينظر في باقي المعاني: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣: ٣٢٧، وتفسير السمرقندي ٢: ٣٢٢، النكت والعيون للماوردي ٣: ٣٦٨، وتفسير القرآن العظيم للسمعاني ٣: ٢٨٨، والمفردات للراغب ٤٩٠، وتفسير البغوي ٥: ٢٢٨، والكشاف ٤: ١٧، وتفسير ابن عطية ٦: ٢٧، وزاد المسير لابن الجوزي ٥: ٢٢٦، وتفسير الفخر الرازي ٢١: ٢٠٨، وتفسير البيضاوي ٤: ٩.
(٤) ينظر: تاج اللغة وصحاح العربية ٢٤٥٤.
(٥) ينظر: المفردات للراغب ٤٩٠.
(٦) ينظر: تاج العروس ٣٩: ٢٣١.

– إذن – للقول بأنّ كلمة (فَرِيًّا) قد جيء بها هنا دون غيرها للحفاظ على تحقُّق الفاصلة، بل لأداء معانٍ قد لا يُؤدِّيها ما ذكره كلٌّ من اللغويين والمفسّرين في بيان المرادِ بها في هذا السياق.

هذا المذكورُ على اعتبار أنّ لفظ (فَرِيًّا) مستعمَلٌ فيما وُضِع له، أمّا إذا كان مستَعمَلًا في غير ما وُضِعَ له، فهو مجازٌ، قال ابنُ فارس: "(الفاءُ والراءُ والحرفُ المعتلُّ) مُعظَمُ الباب قطعُ الشيء، ثم يُفرَّعُ منه ما يقارِبُهُ.."[١]، وقال الراغبُ: "الفَرْيُ: قَطْعُ الجِلْدِ للخَرْزِ والإصلاحِ، والإفراءُ[٢] للإفساد، والافتراءُ فيهما، وفي الإفسادِ أكثر، ولذلك استُعمِلَ في القرآن في الكذب، والشرك، والظلم"[٣]، هذا دالٌّ على أنّ الفريّ حقيقةٌ في (القطع)، وقال الزمخشري – وتبعه البيضاوي –: "الفَرِيُّ: البديع، وهو مِن فَرْيِ الجلد"[٤]، والبديعُ هو (الفعل الذي لم لم يُسبَقْ بمثله)، وهذا يعني أنّ النَّظْمَ القرآنيَّ قد استعمل لفظَ (فَرِيًّا) الذي بمعنى (القطع)، في (الفعل الذي لم يُسبَقْ بمثله).

ولمّا كان (الفَرْيُ) في أصلِ الوضعِ بمعنى (القَطْع)، فإنّ استعمالَه مُرادًا به (الفعل الذي لم يُسبَقْ بِمثله) مجازٌ على طريق الاستعارة الأصلية[٥]، حيث شُبِّه شُبِّه هذا (الفعلُ) بـ(القطع) أي: الفَرْي، ثم أُطلق اسم المشبَّه به عليه بعد أن اعتُبِرَ – أي: المشبَّه وهو (فعلُ ما لم يُسبَقْ) – فردًا من أفراد المشبَّه به (الفري

(١) معجم مقاييس اللغة ٤: ٤٩٦، وينظر: مجمل اللغة ٧١٩.
(٢) في كتاب المفردات النسخة المحققة (الإفراد) بدلا من (الإفراء)، ولا معنى لها.
(٣) ينظر المفردات للراغب ٤٩٠.
(٤) الكشاف ٤: ١٧، وينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٤: ٩.
(٥) قال الشهاب عند قول الزمخشري (الفَرِيُّ: البديع، وهو من فَرْي الجلد): "يعني: أن حقيقة الفَرْي قطعُ الأديم والجلد مطلقًا، ثم فُرِّق بين قطع الإفساد والإصلاح، ثم استُعير لفعل ما لم يُسبَقْ له، ولذا فسّره المصنفُ بديعًا" حاشية الشهاب ٦: ١٥٥، وينظر: حاشية القونوي ١٢: ٢٢١.

بمعنى القطع)، فلم يكن الأمرُ ليقفَ عند مجرَّد تشبيه (فعل ما لم يُسبَقْ) بـ(الفَرْيِ)، ولكنّ هذا الشَّبَهَ بُولغ فيه إلى أن صار (فعلُ ما لم يُسبَقْ) فردًا من أفراد (القطع) أي: (الفري) وداخلًا في جنسه.

فلمّا كان الفعلُ الذي جاءتهم به مريمُ شديدَ الغرابةِ والمخالَفَةِ لِمَا اعتاده الناسُ، صار كأنه قَطْعٌ لعادتهم التي اعتادوا عليها، وهذا التجوُّزُ في استعمال لفظ (فَرِيًّا) – الذي بمعنى (القطع) – في معنى (ما لم يُسبَقْ بِمِثْلِه)، قد صَوَّرَ مدى استنكار قومِها ما جاءتهم به مِن وَلَدٍ بدون أبٍ، ولولا هذا التَّجَوُّزُ اللُّغَوِيّ في هذا اللفظِ، ما صُوِّرَتْ مبالغتُهم في استنكارهم فعلَها، وبذلك يكون قد ثبت بما لا يدع مجالا للشك أنّ كلمة (فَرِيًّا) قد ساق إليها المعنى وطلبها وأوجبها، ولولاها ما عُبِّر عن المُراد في هذا الإيجاز من القول، ثم نجدها بعد ذلك قد تحقّقت بها الفاصلة، فلله در التنزيل.

٢٨- قوله تعالى: ﴿يَا أُخْتَ هَارُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾

خُتمت هذه القرينةُ بكلمة (بَغِيًّا)، وهي خبرُ الفعل الناسخ في (كَانَتْ)، واسمُه (أُمُّكِ) أي: أمُّ مريم، وإنما كان لابدّ من ختام هذه القرينة بتلك الكلمة لأنّهم قد ذَكرُوا الذنْبَ الذي ارتكبتْهُ مريمُ وبيَّنَتْهُ، وهذه الآيةُ بمثابة التبكيت والتعيير بهذا الفعل، قال الفراء: "أيْ: أهْلُ بيتِكِ صالحون، وقد أتيتِ أمرًا عظيمًا"(١)، أو التوبيخِ على ما ذَكَر الشيخ زاده(٢)، فهذه الآيةُ بمثابة التأكيد على شناعة ما ارتكبته مريمُ وجاءتهم به، فقد فعلتْ شيئًا (فرِيًّا) بما تحمله الكلمةُ من معانٍ مَرَّ ذِكْرُها في الآية التي سبقتْها، والتأنيبُ لا يتمُّ إلا بذِكر ما يفيد أنّ أُصولَها (عليها السلام) لم تكن بهذا الحال التي رأوها عليه، ولهذا فقد أحسن القاضي

(١) معاني القرآن للفراء ٢: ١٦٧.
(٢) ينظر: حاشية شيخ زاده ٥: ٥٤٤.

البيضاوي في قوله عن هذا الآية: "تقريرٌ لأَنَّ ما جاءت به فَرِيٌّ.."[١]، وبذلك لا يكون لها عُذْرٌ فيما جاءتهم به بأنها قد نشأتْ في بيئةٍ سيئةٍ، أمَا وقد كانت بيئتُها بهذا العفاف والطُّهْر، فهذا دليلٌ على أنها سَعَتْ واجتهدتْ وحاولتْ وتعمدّتْ، فارتكبتْ ما لم تكن نُشِّئَتْ عليه.

إنّ التوبيخ الذي وَجَّهوه إلى مريم مبنيٌّ على التصديق بأنها قد سَعَتْ لارتكاب الفاحشة سعيًا يُخالف فطرتَها، وما ورثته من بيئتها التي نُشِّئتْ عليها، فكان لابدّ في توبيخها من ذِكْرِ والديْها موصوفيْن بالعفاف والطُّهر؛ ولذلك قال البيضاوي – في علة ذِكْر هذه الآية بعد قولهم لها: (لَقَدْ جِئْتِ شَيْئًا فَرِيًّا) –: ".. وتنبيهٌ على أنّ الفواحش من أولاد الصالحين أفحش"[٢]، فقالوا في الأول: (مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ) أيْ: ما كان أبوكِ عِمرانُ رَجُلَ سَوْءٍ يأتي الفواحشَ أيْ: زانيًا كما قال ابنُ عباس (ﷺ)[٣]، وما كانت أُمُّكِ (حِنّةٌ) بَغِيًّا، أيْ: زانية[٤]، وقد تحوّل الأسلوبُ مع الأمِّ، فبدلًا مِن أن يقال: ابنةَ سوءٍ فيوافق ما جاء مع الأب، قيل: (وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا)، وذلك لأنّ (البغيّ) وصفٌ خاصٌّ بالنساء دون الرجال، يجري مجرَى (حائض) و(طالق)[٥]، وبذلك يتأكّدُ أنَّ ختامَ هذه القرينةِ بكلمة (بَغِيًّا)

---

(١) أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٤: ٩، وهذا أدقُّ مما قاله القُونوي من أنّ هذه الجملة تذييليةٌ مقرِّرةٌ لمنطوق ما قبلها، ينظر: حاشية القونوي على تفسير البيضاوي ١٢: ٢٢٢، فالتذييلُ: تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها للتأكيد، ومنه ما يخرج مخرج المثل، ومنه ما لا يخرج مخرج المثل، والجملةُ هنا لها معناها المستقلّ، الأولى تثبت أنها جاءت بأمرٍ فريٍّ، والثانيةُ تُثبت أن منبتَها طاهرُ.

(٢) السابق نفسه.

(٣) ينظر: تفسير البغوي (معالم التنزيل) ٥: ٢٢٩.

(٤) تفسير الطبري ١٥: ٥٢٥.

(٥) ينظر: السابق نفسه، وينظر: إعراب القرآن وبيانه للدرويش ٦: ١٠١.

لا بديلَ له، ولا حِوَلَ عنه؛ فالمعنى هو الذي طلبها واستدعاها وساق إليها، ثم هي بعد ذلك قد تحقّقت بها الفاصلةُ التي أَلْحَقَتْها بما قبلها.

٢٩ – قوله تعالى: ﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾

خُتمت هذه القرينةُ بكلمة (صَبِيًّا)، وهي خبر (كَانَ)، واسمُها ضميرٌ مستترٌ مُرادٌ به المولود، و(فِي الْمَهْدِ) جارٌّ ومجرورٌ متعلقان بمحذوف حالٌ من اسم (كَانَ)، والجملةُ صلةُ (مَنْ)، وهو مفعول (نُكَلِّمُ)، وهذا الإعراب مبنيٌّ على أنّ (كَانَ) ناقصةٌ، فهي كما قال العلّامة جارُ الله –: "لِإيقاعِ مضمون الجملة في زمانٍ ماضٍ مُبهمٍ، يصلح لقريبه وبعيده، وهو هاهنا لقريبه خاصّةً، والدالُّ عليه مبنَى الكلام، وأنه مسوقٌ للتعجب"(١)، وقد وقع في (كان) هنا خلافٌ كبيرٌ بين العلماء، نتج عنه كثيرٌ من الآراء(٢)، لا علاقة لها بموضوع هذا البحث.

و(الصَّبِيُّ) وإنْ اكتفى بعضُ أصحابِ المعاجم بالقولِ بأنه الغلامُ(٣)، أو مَن لم يبلغ الحُلُمَ، فقد خصّصَهُ آخَرون بالفترة مِن لَدُن يُولَدُ إلى أنْ يُفطَم(٤)، وهذا هو السنّ الذي كلّم فيه عيسى قومَه، وإذا لم يكن هذا سِنَّهُ في ذلك الوقت، لَما كان لاستغرابهم إشارتَها إليه أنْ يُكلِّموه وجهٌ، يوضِّح ذلك ويؤيده ما قاله الشيخُ ابنُ

(١) الكشاف ٤: ١٨.
(٢) منها: أنها بمعنى (وُجِدَ)، فهي التامة، فلا تقتضي خبرًا، المعنى: كيف نُكلّم مَن وُجِدَ في المهد صَبِيًّا، ينظر: تفسير الطبري ١٥: ٥٢٦، ومنها وهو أشهرها، وهو الأجود عند الزجاج: أن تكون (مَنْ) في معنى الشرط، أي: مَن يكُنْ في المهد صَبِيًّا كيف نكلمه؟ كما يقال: كيف أعظ مَنْ كان لا يقبل موعظتي؟ أي: مَن يكنْ لا يقبل، والماضي بمعنى المستقبل في باب الجزاء، ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣: ٣٢٨، وإعراب القرآن للنحاس ٣: ١٥، وفتوح الغيب ١٠: ١٦.
(٣) ينظر: تاج اللغة وصحاح العربية ٢٣٩٨، والمفردات للراغب ٣٦٠ مادة (صبا).
(٤) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ٨: ٣٨٤، وينظر: تاج العروس ٣٨: ٤٠٦ مادة (صبو).

عاشور مِن أنّ (كان) هنا زائدةٌ للدلالة على تَمكُّن (المظروفية في المهد) مِن هذا الذي أُحيلوا على مكالمته، وذلك مبالغةً منهم في الإنكار، وتعجُّبٌ من إشارتها إليه[١]، فلولا أنه كان في هذا السِّنِّ الذي هو في الفترة مِن ولادته إلى فطامه، ما كان منهم تعجُّبٌ من إشارتها إليه، ويزيد هذا التعجُّبُ منهم كلّما كان المولود أحدث في الولادة.

ومن هنا عُلِم أنّ كلمة (صَبِيًّا) لم يُؤْتَ بها هنا لتحقيق الفاصلة، بل الذي أوجبها واستدعاها وطلبها هو المعنى؛ إذْ لا يحلّ محلّها لفظٌ آخرُ في اللسان العربي ويُؤدِّي معناها؛ لِما مرّ من أنها تُعبِّر عن السِّنِّ الذي تعجّب منه قومُها أن يتكلم فيه هذا الوليدُ، فالمعنى هو الذي أوجبها في السياق دون سواها، ثم هي بعد ذلك قد تحقّقت بها الفاصلةُ موافقةً لِما سبقها من فواصل السورة الكريمة.

٣٠ – قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا﴾

ختمت هذه القرينةُ بكلمة (نَبِيًّا)، وهي المفعول الثاني لـ(جَعَلَ) التي بمعنى (صيّر)، والمفعولُ الأولُ (الياءُ) في (جَعَلَنِي)، والفاعلُ اللهُ (ﷻ).

ومع الخلاف في التفريق بين (النبيّ) و(الرسول)، وأنهما قد يكونان بمعنًى واحدٍ، فإنّ اختيار النَّظْم المُعجِز استعمالَ (النبيّ) هنا أولَى من لفظ (الرسول) وغيرِه؛ وذلك لأنّ هذا المقامَ مقامُ تكريم لنبيّ الله عيسى (عليه السلام)، قال أبو الليث السمرقندي: "(وَجَعَلَنِي نَبِيًّا): أكرَمَني الله (تعالى) بأنْ جعلني نبيًّا"[٢]، وقال ابنُ الجوزي: "(وَجَعَلَنِي نَبِيًّا): هذا وما بعده إخبارٌ عمّا قضَى الله له، وحكَمَ

(١) وعلى هذا فـ(كان) زائدة للتوكيد، و(في المهد) خبر (مَنْ) الموصولة، و(صَبِيًّا) حال مِن اسم الموصول، ينظر: ينظر: تفسير التحرير والتنوير ١٦: ٩٧.

(٢) تفسير السمرقندي ٢: ٣٢٣.

به، ومنَحَه إياهُ مما سيَظْهرُ ويكون"[١]، فإذا ثبت أنّ مادة (نبـيّ) فيهـا تكـريمٌ ورِفعةٌ، كانت هي المناسِبة للسياق.

إنَّ المتتبِّعَ لمادة (نبيّ) في اللغة يجد أنّها تفيد الرفعة، قال ابنُ السِّكِّيت: "وهو مِن أَنبأَ عن الله (جلّ وعزّ)، فتُركَ همزُهُ، وإنْ أخَذْتَـه مـن النَّبـوةِ وهـو الارتفاعُ من الأرض، أي: شُرِّف على سائر الناس، فأصلُهُ غير الهَمْزِ، ... وأهـلُ مكة يخالفون غيرَهم من العرب فيهمزون النبيَّ عليه السلام"[٢]، فعلى أنّ أصـله من النَّبْوَة تكون الرِّفعةُ في معناه، ثم جاء ابنُ فارس فكان أشدَّ تصـريحًا بـذلك، فقال: "النون والباء والحرف المعتل أصلٌ صحيحٌ يدلّ على ارتفاعٍ في الشيءِ عن غيره، ... ويقال: إنّ النبيّ (ﷺ) اسمُهُ من النَّبْوَةِ، وهو الارتفاع، كأنه مُفَضَّلٌ على سائر الناس برفع منزلته"[٣]، وهلّلَ ابنُ سيده كونَه أرفعَ خَلْق الله بقوله: "ومنـه اشتقاقُ (النبيّ)؛ لأنه أرفعُ خَلْق الله؛ وذلك لأنه يُهتَدَى به"[٤].

فإذا ثبت أنّه قد ورد عن علماء اللُّغة أنّ لفظَ (النبيّ) مأخوذٌ من (النَّبْوة) بمعنى الارتفاع[٥]، وكان أصلُ (الرسول) لا يدلّ على ذلك، بل فيه معنى الانبعـاث والامتداد[٦]، وكان المقامُ هنا مقامَ إكرامٍ ونصرٍ لنبيّ الله عيسى، عُلِمَ أنّ ختامَ هذه القرينةِ بهذه الكلمةِ أمرٌ واجبٌ، اقتضاه المقامُ، وساق إليه المعنى وطلبه، لا أنـه قد جيء بها لتحقيق الفاصلة، ثم هي بعد أنْ ساق إليها المعنى جـاءت محقِّقـةً للفاصلة.

---

(١) زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي ٥: ٢٢٩.
(٢) إصلاح المنطق لابن السِّكِّيت ١٥٨، ١٥٩.
(٣) معجم مقاييس اللغة ٥: ٣٨٤، ٣٨٥.
(٤) معجم مقاييس اللغة ٥: ٣٨٤، ٣٨٥.
(٥) وقيل: إنّ أصله من النبأ، ولابن سيده بحث عميق في أصل اشتقاقه، ينظـر: المُخصَّـص ١٢: ٣٢١ – ٣٢٣.
(٦) ينظر: معجم مقاييس اللغة ٢: ٣٩٢.

٣١ – قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾

خُتمتْ هذه القرينةُ بكلمةِ (حَيًّا)، وهي خبرُ (دُمْتُ) على رأي أبي جعفر النحاس، وحالٌ عند الفراء[١]، و(دُمْتُ): فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، و(مَا) مصدرية ظرفية، والاسمُ التاءُ، والمصدرُ المؤوَّلُ منصوبٌ على الظرفية، والظرف متعلِّقٌ بـ(أَوْصَانِي)[٢]، فالمعنى: أوصاني بهما مدة حياتي.

وسواءٌ أكان المرادُ بـ(الزكاة) زكاةَ المال، أو تطهيرَ البدن من الذنوب، أو الاستكثارَ من الطاعة[٣]، فإنّ هذه الجملة ببنائها الذي جاءت عليه، بما في ذلك خَتْمُها بكلمة (حَيًّا): لابدّ منه؛ لأنّه يؤدي معنًى لا يُؤَدَّى بغيرها، ويؤيدُ هذا الرأيَ أمران: الأول: انتصابُ (حَيًّا) على الحالية عند الفراء كما مرّ، الثاني: قولُ الثعالبي: ".. وإلا فالعقلُ لا يحيلُه، لا سيما وأمرُه كلُّه خَرْقُ عادةٍ"[٤]، هذا المعنى ذكره الإمام الفخر الرازي وغيرُه من المفسرين[٥].

هذا الوجهُ الذي لا يُصَوَّرُ بغير هذا اللفظِ هو ما عبّر عنه الإمامُ الرازي بقوله: ".. لعلّ اللهَ تعالى لمَّا انفصل عيسى عن أمه صيَّره بالغًا عاقلًا تامَّ الأعضاء والخِلْقة، وتحقيقُهُ قولُه تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ﴾ [من الآية ٥٩ من سورة آل عمران]، فكما أنه تعالى خلق آدمَ تامًّا كاملًا دفعةً، فكذا القولُ في عيسى عليه

(١) ينظر: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٣: ١٦.
(٢) ينظر: إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين الدرويش ٦: ٨٨، ٨٩.
(٣) ينظر: تفسير الطبري ١٥: ٥٣١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣: ٣٢٨، وزاد المسير ٥: ٢٢٩.
(٤) ينظر: تفسير الثعالبي ٤: ١٨.
(٥) ينظر: تفسير الفخر الرازي ٢١: ٢١٦، وتفسير القرآن الجليل للخازن ٣: ٢٥٣، وحاشية الشيخ زاده على تفسير البيضاوي ٥: ٥٤٦.

السلام"[١]، ثم يقول الفخرُ الرازي ناصًّا على ما يفيد أنّ تركيبَ (مَا دُمْتُ حَيًّا) لابد منه في هذا السياق لأداء هذا المعنى: "وهذا القولُ الثاني أقربُ لقوله (مَا دُمْتُ حَيًّا)؛ فإنه يفيد أنّ هذا التكليفَ متوجِّهٌ عليه في جميع زمان حياته[٢]"، ثم قال: "إنه تعالى جعله – مع صغر جثته – قويَّ التركيب، كاملَ العقل، بحيث كان يمكنه أداء الصلاة والزكاة.

فإذا ثبت أنّ (الصلاةَ والزكاةَ) الموصَى بهما مطلوبٌ أداؤهما منه (عليه السلام) مدة حياته، لا بعد بلوغه فحسب[٣]، عُلِم أنّ قوله تعالى: (مَا دُمْتُ حَيًّا) لابد منه بهذه الهيئة التي جاء عليها، وبذلك يكون المعنى هو الذي أوجب هذا التعبيرَ بما فيه من كلمة (حَيًّا)، ولا يُؤدَّى إذا تغير تركيبه أو تبدّلت كلماتُه.

وهناك وجهٌ آخرُ من المعنى غير مُستَبْعَدٍ، يُوجِبُ – كذلك – أن يأتي التعبيرُ على ما جاء عليه، وهو أن يكون المرادُ من هذا القولِ التأكيدَ على بشريّة عيسى (عليه السلام)، والردَّ على النصارَى الزاعمين أنّه الله، أو أنه ابنُ الله، أو أنه ثالثُ ثلاثة، فكان قولُه (مَا دُمْتُ حَيًّا) تأكيدًا لبشريته، وتأكيدًا لانتفاء الألوهية عنه، قال الإمامُ البقاعي عند قوله تعالى (مَا دُمْتُ حَيًّا): "ليكون ذلك حجةً على مَن أطراهُ؛ لأنه لا شُبْهةَ في أنّ مَن يُصَلِّي لِإلهٍ ليس بإلهٍ"[٤]، ويلفت الشيخ زاده إلى مغزًى دقيقٍ من وراء هذا التعبير يُؤكِّد على بشريته طيلة حياته، حتى بعد نزوله فيقول:

---

(١) تفسير الفخر الرازي ٢١: ٢١٦.

(٢) في المصدر: (حيائه).

(٣) قال أبو حيان: "(ما) في (ما دمتُ) مصدرية ظرفية، وقال السمين الحلبي: "والتقدير: مدة دوامي حيًّا"، ينظر: البحر المحيط ٦: ١٧٧، والدرّ المصون ٧: ٥٩٦.

(٤) نظم الدرر ١٢: ١٩٣.

"والآيةُ تدلُّ أيضًا على أنّ تكليفه لم يتغيّر حين كان في الأرض، وحين رُفع إلى السماء، وحين ينزل مرةً أخرى"(١).

وممّا يرشِّحُ أنّ قولَه (مَا دُمْتُ حَيًّا) إنما جيء به لإثبات البشرية له (عليه السلام) ونفي الألوهية عنه: إثباتُه الولادةَ والموتَ والبعثَ فيما بعدُ من الآيات، وهذا المعنى يُوجِب أن يكون التعبيرُ على ما جاء عليه، فليس الذي دعا إلى ختام هذه الآيةِ بتلك الكلمةِ المحافظةُ على تحقُّق الفاصلة، ولكنها تحقَّقَتْ بهذه الهيئة التي استدعاها المعنى وساق إليها.

٣٢ – قوله تعالى: ﴿وَبَرًّا بِوَالِدَتِي وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا﴾

خُتمتْ هذه القرينةُ بكلمة (شَقِيًّا)، وهي وصفٌ للمفعول الثاني للفعل المنفي بـ(لَمْ)، والمفعولان هما (الياء) و(جَبَّارًا)، قال الحافظ ابن كثير: "ولم يجعلني جبّارًا مستكبرًا عن عبادته وطاعته وبرِّ والدتي، فأشْقَى بذلك"(٢)، قال الشيخ ابن عاشور: "وَوُصِفَ (الجَبَّارُ) بـ(الشَّقِيّ) باعتبار مَآله في الآخرة، وربما في الدنيا"، وصرّح محيي الدين الدرويش بأنّ (شَقِيًّا) صفةٌ لـ(جَبَّارًا)(٣).

والنعتُ – كما عند النحاة – يُبيِّنُ صفةً في متبوعِه، فهو مُكَمِّلٌ له(٤)، ويلزم من ذلك أنْ يكون (شَقِيًّا) مبيِّنًا صفةً في (جَبَّارًا) يَكْمُلُ معناه بها، غير أنّ المعنَى اللُّغويّ لِما هو نعتٌ هنا يخالف معنى المنعوت.

---

(١) ينظر: تفسير الرازي ٢١: ٢١٦، وحاشية الشيخ زاده ٥: ٥٤٦.

(٢) ينظر: تفسير القرآن العظيم ٥: ٢٢٩، وقال ابن عاشور: "وَوُصِفَ (الجَبَّارُ) بـ(الشَّقِيّ) باعتبار مَآله في الآخرة، وربما في الدنيا"، التحرير والتنوير ١٦: ١٠٠.

(٣) ينظر: إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين الدرويش ٦: ٨٩.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢: ٢٨٣ – ٢٨٥، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣: ١٩١.

فمعنى (الجَبَّار) هنا يدور حول: (العظمة والكِبْر والتَّعالي)[١]، قال ابنُ سيده: "والجبَّارُ: المتكبِّرُ عن عبادة الله، وفي التنزيل: (وَلَمْ يَكُنْ جَبَّارًا عَصِيًّا) [سورة مريم من الآية ١٤]، وقال حكايةً عن عيسى (عليه السلام): (وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا)، أي: متكبِّرًا عن عبادته"[٢]، هكذا يظهر أنّ معنى الجبّار يدور في محيط الإثم والخطأ والمخالفة.

ويذكرُ الراغبُ معنًى آخرَ لـ(جَبَّارًا) يُضافُ إلى ما سبق، بقوله: "والجبّارُ في صفةِ الإنسان يقال لمن يَجْبُرُ نقيصتَه بادِّعاءِ منزلةٍ من التّعالي لا يستحقُّها، وهذا لا يُقالُ إلا على طريق الذم، كقوله عز وجلّ: (وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا)"[٣]، هذه المعاني يدور حولها لفظُ (الجَبَّار).

أمّا ما وُصِف به هنا وهو قولُه: (شَقِيًّا) فقد قال ابنُ فارس: "الشين والقاف والحرف المعتل: أصلٌ واحدٌ يدلّ على المعاناة، وخلافِ السهولةِ والسعادة"[٤]، فهو بلا شكّ من جنس العقاب، لا من جنس العمل كما في وصف (الجَبَّار)، وبذلك يتّضح الفرقُ بين معنى كلٍّ من المنعوت وما نُعِتَ به.

---

(١) قال ابن فارس: "الجيم والباء والراء: أصلٌ واحدٌ، وهو جنسٌ من العظمة والعُلُوّ والاستقامة"، ينظر: معجم مقاييس اللغة ١: ٥٠١، والاستقامةُ عنده يفسرها قولُ الجوهري: "والجبَّارُ من النخل: ما طال وفات اليدَ"، تاج اللغة وصحاح العربية ٦٠٨، وقال ابن سيده: "ورجُلٌ جَبَّارٌ: متكبِّر، .. والجبَّار: المتكبِّرُ الذي لا يرى لأحدٍ عليه حقًّا، .. والجبارُ: اللهُ عز وجلّ؛ لِتكبُّره، أي: يجبر عبادَه على حكمه، والجبّارُ من الملوك: العاتي.." المحكم والمحيط الأعظم ٧: ٤٠٦.

(٢) المحكم والمحيط الأعظم ٧: ٤٠٦.

(٣) المفردات للراغب ١١٢.

(٤) معجم مقاييس اللغة ٣: ٢٠٢، وينظر: تاج اللغة وصحاح العربية ٢٣٩٤، والمحكم والمحيط الأعظم ٦: ٢١٢ مادة (شقو)، والمفردات للراغب ٣٤٩، وأساس البلاغة ١: ٥١٦، والمصباح المنير ٣١٩.

هذا التغايرُ الصريحُ بين مفهوم كلٍّ من المنعوت وما نُعِتَ به يُنتِجُ إشكالا مؤدَّاه: كيفَ يُوصَفُ الشيءُ بآخرَ ليس من جنسه؟ بل لا نبعد إذا قلنا: إنّ النعتَ هنا بمثابة الجزاء والعقاب للموصوف، فكيف وُصِفَ قولُه: (جَبَّارًا) بقوله: (شَقِيًّا) في هذا السياق؟

والإجابةُ على هذا السؤال هي أنّ النسقَ القرآنيّ أراد أن يبيِّنَ عاقبةَ (الجَبَّار) المتكبِّر المتعالي، وحتميتَها ولزومَها له وسرعتَها، وأنّ العقابَ عليه متحقِّقٌ كأنه جزءٌ منه لا يكاد ينفصل عنه، فالشقاوةُ التي هي ضدُّ السعادة – وهي العقابُ للمتكبر – كأنها مُكَمِّلةٌ لمعنى الكِبر والظلم والطغيان[1]، ولولا هذا المعنى من حتمية هذا العقاب المتعلِّق بإرادة الله (ﷻ) لسار النَّظْم على النسق الذي بدأ به كلامَه (عليه السلام)، فقد بدأه بالإيجاب في قوله: (آتَانِيَ) و(جَعَلَنِي) و(جَعَلَنِي) و(أَوْصَانِي) و(بَرًّا)[2]، فكان من الممكن أن يقول: (وذليلا لطاعته متواضعًا) بالإيجاب، ولكنه عدل عن الإيجاب إلى السلب فقال: (وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا)، فنصّ بذلك على كلٍّ من: (الذنب) و(عقابه)، ولولا هذا العدولُ ما عُبِّر عن هذا المعنى، ومن هنا نقول: إنّ المعنى هو الذي أوجب تلك الألفاظ بما فيها كلمة (شَقِيًّا)، وقد تم بها – بعد ذلك الأداءِ – تحقيقُ الفاصلة.

٣٣ – قوله تعالى: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾

خُتِمتْ هذه الفقرة بكلمة (حَيًّا)، وقد سبق التعليل لها وكيف أنّ المعنى ساق إليها واستدعاها في آخر قصة يحيى عليه السلام، ويُزادُ هنا أنّ ذِكْرَ هذه الأمور حاصلةً لعيسى (عليه السلام) فيه اعترافٌ آخرُ، مع زيادة تأكيدٍ على أنه بشرٌ مثل

(١) الشقاوة كالسعادة، فكما أنّ السعادة في الأصل ضربان: دنيوية، وأُخرويّة، والدنيوية ثلاثةُ أضرب: نفسية، وبدنية، وخارجية، وكذلك الأخرويةُ، ينظر: المفردات للراغب ٣٤٩ ببعض الاختصار.

(٢) عطفا على مباركًا، وهو معمول (جعلني).

ابن خالته يحيى (عليه السلام)، بدليل أنّ النصّ واحدٌ غيرَ أنّه في قصة يحيى جاء ذِكرُ السلام على لسان رب العزة سبحانه، أمّا هنا فقد جاء على لسان عيسى نفسه، فلا فرق إذن إلا إرادة اعتراف عيسى (عليه السلام) ببشرية نفسه، ولذلك قيل بأنّ اللام في (السَّلَامِ) هنا لام العهد، أي: أنّ السلام والأمان والرحمة التي ستكون لعيسى (عليه السلام) في هذه الأوقات هي هي ما ستكون ليحيى (عليه السلام)، فلا فرق بينهما في الاحتياج، وهذا يُثبت له البشرية، وينفي عنه الألوهيةَ، والبُنوّةَ لله تعالى، والتثليثَ، وبذلك يكون المعنى هو الذي ساق إلى أن تختم هذه القرينةُ بتلك الكلمة، ثم تحقّقت بها الفاصلة.

الخاتمة

الحمدُ لله ربّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على أفصح العرب إمام المرسلين، سيدِنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين،

أمّا بعد:

فبعد هذه الرحلة المباركة مع آيات من القرآن الحكيم، انتهى البحث إلى نتائج منها ما يلي:

١ – ثَبَتَ – بالرجوع إلى أصل اللُّغة وشروحِ الأحاديث النبوية – أنْ لا حرج في إطلاق اسم (السجع) على ما يصدقُ عليه حدُّه مِن آياتِ الذِّكرِ الحكيمِ، وإذا خُصِّص ما فيه باسم (الفاصلة) فليس لِحرجٍ شرعيٍّ، ولا لوضعٍ لُغويٍّ يُخصِّصُ مادته بتصويت الحَمَام أو غيره من الحيوانات، بل لمجرّد تمييزه عما يجيءُ عليه من كلام البشر.

٢ – قصتا (زكريّا، ومريم) اتفقتا في ميلادِ طفلٍ على غير المعهود في دنيا البشر، الثانيةُ منهما – في مقاييس البشر – أصعبُ من الأولى، وكلٌّ عليه (تعالى) أهْوَن، وقد اتّفقت القصتان في نهايةِ كلِّ آيةٍ أو قرينةٍ في أربعةِ أصواتٍ متداخلة في آخرها (ساكنٌ قبله متحرّكٌ، قبلهما ساكنٌ قبله متحرّكٌ)، فضلا عن اتحاد الحرف الأخير في كلٍّ منها، وما أحدثه ذلك كلُّه من التنغيمِ في التِّلاوة لا يخفى، ولكلِّ واحدةٍ من تلك النهايات معنًى أوجبَها دون غيرِها، بل لو أُديرَ لسانُ العربِ على ما يحلّ محلّها فلن يوجد أولى منها، حتى ما يُقال بأنه مرادفٌ لها، وهذه التراكيب تُصوِّرُ أحداثًا واقعةً بالفعل، وليست متكرِّرةً، ولا ألفاظُها مُستَكرَهَةً، ولا تأليفُها مُتَكَلَّفٌ، ولا يقدر على ذلك مجتمِعًا بهذا القدر من الكلام إلا الله (تعالى)، فذلك وجهٌ من وجوه إعجاز القرآن الكريم.

٣ – قد يُعدَلُ في التركيب الذي في آخره فاصلةٌ أو سجعٌ عن الظاهرِ إلى غير الظاهر، وذلك بتقديمٍ وتأخيرٍ أو غيرهما، ولا يكون ذلك لأجل تحقيق السجع أو الفاصلة، بل ذلك العدولُ وذاك التركيبُ وما معه من الفاصلة يُؤدِّي من المعاني ما لا يُؤَدَّى إلا به، فالفاصلةُ تستوي مع باقي التركيب في تصوير المعنى وأدائه.

٤ – غالب فواصل هاتين القصتين وصفٌ على وزن (فعيل)، وهو من أوزان المبالغة، وهي تدلّ على حدوث هذه الصفات على أتمِّ وجهٍ وأعلى درجةٍ، وهذا يتضامن مع دقة الاختيار للمفردات والتراكيب، لا سيما وأنّ صاحب النّصّ (تقدست أسماؤه) قادرٌ على كلّ شيءٍ، فهذه المبالغةُ في شأنه (تعالى) ليست خارجةً عن المعتاد، وإنْ كانت مع ما معها من صفات التراكيب وجهًا من وجوه إعجاز القرآن الكريم.

٥ – من وجوه إعجاز القرآن الكريم أنّ السجعة التي تُحقِّق الجرس والنغم الصوتيين يُؤدِّي كلٌّ منها معنًى لا يُؤَدِّيه سواها، فإذا تغيَّرت الفاصلةُ ضاع السجعُ واختلّ المعنى معًا.

٦ – لا وجود للترادف التام بين كلمتين لا في اللغة ولا في القرآن الكريم، وأنّ لكلِّ معنًى لفظٌ يُؤدِّيه، لا يؤديه لفظٌ آخرُ سواه.

٧ – انتفاء وقوع الترادف بين مفردات العربية من أهم مظاهر إعجاز القرآن الكريم.

فهرس الآيات القرآنية محلّ الدراسة

م	الآية	الصفحة
١	كهيعص	٣١٦٥
٢	ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا	٣١٦٦
٣	إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا	٣١٦٨
٤	قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا	٣١٧١
٥	وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا	٣١٧٣
٦	يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا	٣١٧٤
٧	يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَحْيَى لَمْ نَجْعَلْ لَهُ مِنْ قَبْلُ سَمِيًّا	٣١٧٦
٨	قَالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا	٣١٧٨
٩	قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا	٣١٨٠
١٠	قَالَ رَبِّ اجْلْ لِي آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا	٣١٨١
١١	فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيًّا	٣١٨٣
١٢	يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا	٣١٨٤
١٣	وَحَنَانًا مِنْ لَدُنَّا وَزَكَاةً وَكَانَ تَقِيًّا	٣١٨٧
١٤	وَبَرًّا بِوَالِدَيْهِ وَلَمْ يَكُنْ جَبَّارًا عَصِيًّا	٣١٨٩
١٥	وَسَلَامٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا	٣١٩١
١٦	وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا	٣١٩٥

م	الآية	الصفحة
١٧	فَاتَّخَذَتْ مِنْ دُونِهِمْ حِجَابًا فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا	٣١٩٦
١٨	قَالَتْ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا	٣١٩٨
١٩	قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا	٣١٩٩
٢٠	قَالَتْ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا	٣٢٠١
٢١	قَالَ كَذَلِكِ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِنَّا وَكَانَ أَمْرًا مَقْضِيًّا	٣٢٠٣
٢٢	فَحَمَلَتْهُ فَانْتَبَذَتْ بِهِ مَكَانًا قَصِيًّا	٣٢٠٥
٢٣	فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ قَالَتْ يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسْيًا مَنْسِيًّا	٣٢٠٧
٢٤	فَنَادَاهَا مِنْ تَحْتِهَا أَلَّا تَحْزَنِي قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا	٣٢١٠
٢٥	وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا	٣٢١٢
٢٦	فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا	٣٢١٥
٢٧	فَأَتَتْ بِهِ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُ قَالُوا يَا مَرْيَمُ لَقَدْ جِئْتِ شَيْئًا فَرِيًّا	٣٢١٨
٢٨	يَا أُخْتَ هَارُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا	٣٢٢١
٢٩	فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا	٣٢٢٣
٣٠	قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا	٣٢٢٤
٣١	وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا	٣٢٢٦
٣٢	وَبَرًّا بِوَالِدَتِي وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا	٣٢٢٨
٣٣	وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا	٣٢٣٠

فهرس المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم.

ثانياً: السنة المطهَّرة.

ثالثاً:

١ – أثر القرآن في تطور النقد العربي إلى آخر القرن الرابع الهجري – تأليف د: محمد زغلول سلام – مكتبة الشباب – القاهرة – الطبعة الأولى – بدون تاريخ.

٢ – أساس البلاغة لأبي القاسم جار الله محمود الزمخشري – تحقيق د/ محمد باسل عيون السود – منشورات: محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ١٩٩٨ م.

٣ – أسرار البلاغة للإمام عبد القاهر الجرجاني – تحقيق الشيخ/ محمود محمد شاكر– شركة القدس للنشر والتوزيع – مطبعة المدني – الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ١٩٩١م.

٤ – إصلاح المنطق لابن السِّكِّيت – شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون – طبعة دار المعارف – الطبعة الرابعة – بدون تاريخ.

٥ – إعراب القرآن – لأبي جعفر النحاس – تحقيق د: زهير غازي زاهر – عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية – بيروت – لبنان – الطبعة الثالثة – ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م.

٦ – إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس – تحقيق الدكتور/ زهير غازي زاهد – عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية – الطبعة الثالثة – ١٤٠٧هـ ١٩٨٨م.

٧ – إعراب القرآن وبيانه – تأليف الأستاذ: محيي الدين الدرويش – طبعة: اليمامة، ودار ابن كثير – دمشق – بيروت – ١٤٠٠هـ ١٩٨٠هـ.

٨ – الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين لخير الدين الزركلي – دار العلم للملايين – بيروت – لبنان – الطبعة السابعة ١٩٨٦م.

٩ – الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البطليوسي – تحقيق: الأستاذ/ مصطفى السقا، والدكتور/ حامد عبد المجيد – دار الكتب المصرية بالقاهرة – ١٩٩٦م.

١٠ – أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي – إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي – دار إحياء التراث العربي – مؤسسة التاريخ العربي – بيروت – لبنان – بدون تاريخ.

١١ – البرهان في علوم القرآن للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي – تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم – مكتبة دار التراث – القاهرة – بدون تاريخ.

١٢ – بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة – للحافظ جلال الدين السيوطي – تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الفكر – الطبعة الثانية – ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

١٣ – البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني – للدكتور تمام حسان – عالم الكتب – القاهرة – الطبعة الأولى – ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.

١٤ – البيان والتبيين للجاحظ – تحقيق د:عبد السلام هارون – الخانجي القاهرة – الطبعة السابعة ١٩٩٨م.

١٥ – تاج العروس من جواهر القاموس – للسيد محمد مرتضَى الزَّبِيدي – تحقيق: عبد الستار أحمد فراج – مطبعة حكومة الكويت – الطبعة الأولى ١٣٨٥ هـ ١٩٦٥ م.

١٦ – التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبَرِي – تحقيق: علي محمد البجاوي – طبعة: عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٧ – التبيان في علم البيان المُطلِع على إعجاز القرآن لابن الزملكاني – تحقيق د/ أحمد مطلوب – د، خديجة الحديثي – مطبعة العاني – بغداد – الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ ١٩٦٤م.

١٨ – تفسير ابن عرفة – أبي عبد الله محمد بن محمد بن عرفة الورغمي – تحقيق: جلال الأسيوطي – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ٢٠٠٨م.

١٩ – تفسير ابن عطية المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي – تحقيق وتعليق: الرحالة الفاروق، عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، السيد عبد العال السيد إبراهيم، محمد الشافعي الصادق العناني – مطبوعات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – دولة قطر – الطبعة الثانية – الدوحة – ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

٢٠ – تفسير أبي السعود أو إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم – لقاضي القضاة أبي السعود بن محمد العمادي – تحقيق: عبد القادر أحمد عطا – مكتبة الرياض الحديثة – مطبعة السعادة مصر – بدون تاريخ.

٢١ – تفسير البحر المحيط لمحمد بن يوسف أبي حيان الأندلسي– دراسة وتحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وزكريا النوتي، وأحمد النجولي– دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.

٢٢ – تفسير البغوي (معالم التنزيل) لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي – تحقيق: محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة ضميرية، وسليمان مسلم الحرش – دار طيبة للنشر والتوزيع – الرياض – المملكة العربية السعودية – ١٤٠٩هـ.

٢٣ – تفسير التحرير والتنوير لمحمد الطاهر ابن عاشور– الدار التونسية للنشر – تونس – ١٨٨٤م.

٢٤ – تفسير الثعالبي المسمى بالجواهر الحسان في تفسير القرآن – للإمام عبد الرحمن الثعالبي – تحقيق: الشيخ: علي محمد معوض و الشيخ: عادل أحمد عبد الموجود – شارك في تحقيقه أد: عبد الفتاح أبو سنة – دار إحياء التراث العربي – مؤسسة التاريخ العربي – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

٢٥ – تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم – لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي – تحقيق وتعليق: الشيخ: علي محمد معوض، و الشيخ: عادل أحمد عبد الموجود – د: زكريا النوتي – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.

٢٦ – تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل القرآن) – لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري – تحقيق : عبد الله عبد المحسن التركي ، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية – دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان – القاهرة – الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠١ م.

٢٧ – تفسير الفخر الرازي المشتهر بـ(التفسير الكبير) و(مفاتيح الغيب) للإمام محمد الرازي فخر الدين ٢١/ ١٨٠ – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الطبعة الأولى – ١٤٠١هـ ١٩٨١م.

٢٨ – تفسير القرآن الجليل المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل – تأليف الإمام: علاء الدين بن محمد المعروف بالخازن – طبعه: حسن حلمي الكتبي.

٢٩ – تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير – تحقيق: سامي بن محمد السلامة – الطبعة الثانية ١٤٠هـ ١٩٩٩م.

٣٠ – تفسير القرآن للإمام العلامة شيخ الإسلام أبي المظفر السمعاني – تحقيق: أبي تميم ياسر بن إبراهيم – دار الوطن الرياض – الطبعة الأولى – ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

٣١ – تفسير المراغي – للأستاذ الكبير: أحمد مصطفى المراغي – مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر – الطبعة الأولى ١٣٦٥هـ ١٩٤٦م.

٣٢ – تفسير النسفي مدارك التنزيل وحقائق التأويل – لعبد الله أحمد بن محمود النسفي – حقّقه وخرّج أحاديثه: يوسف علي بديوي – راجعه وقدّم له: محيي الدين ديب مستو – دار الكلم الطيب – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ١٤١٩ هـ ١٩٩٨م.

٣٣ – تفسير روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني للعلامة الألوسي البغدادي – دار إحياء التراث العربي – بيروت – بدون تاريخ.

٣٤ – تفسير محيي الدين بن عربي بهامش تفسير الخازن – طبعة حسن حلمي الكتبي ومحمد حسن جمالي الحلبي.

٣٥ – تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري – الدار المصرية للتأليف والترجمة – حققه وقدم له: عبد السلام هارون – راجعه: محمد علي النجار.

٣٦ – الجامع لأحكام القرآن والمُبَيِّنُ لِما تَضَمّنه من السُّنَّة وآيِ الفرقان – لأبي عبد الله محمد القرطبي – تحقيق : عبد الله بن عبد المحسن التركي – مطبعة : الرسالة – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.

٣٧ – حاشية الشهاب المسماة "عناية القاضي وكفاية الراضي" على تفسير البيضاوي للشهاب الخفاجي "أحمد ابن محمد" – دار صادر – بيروت – لبنان.

٣٨ – حاشية القونوي عصام الدين بن محمد الحنفي على تفسير الإمام البيضاوي – ضبطه وصحّحه وخرّج آياته: عبد الله محمود محمد عمر – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

٣٩ – حاشية محيي الدين شيخ زاده على تفسير البيضاوي – تحقيق: محمد عبد القادر شاهين – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ ١٩٩٩م.

٤٠ – حجة القراءات – للإمام أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة – مؤسسة الرسالة – الطبعة الخامسة – ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

٤١ – الخصائص – صنعة أبي الفتح عثمان بن جني – تحقيق: محمد علي النجار – المكتبة العلمية – بدون تاريخ.

٤٢ – الدر المصون في علوم الكتاب المكنون – تأليف: أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي – تحقيق: د: أحمد محمد الخراط – دار القلم – دمشق – بدون تاريخ.

٤٣ – الدُّرُّ المنثور في التفسير بالمأثور لجلال الدين السيوطي – تحقيق الدكتور: عبد الله بن عبد المحسن التركي – بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية – القاهرة – الطبعة الأولى – ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.

٤٤ – دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر الجرجاني – قرأه وعلّق عليه الشيخ/ محمود محمد شاكر – مكتبة الخانجي بالاشتراك مع الهيئة المصرية العامة للكتاب – مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٠م.

٤٥ – ديوان النابغة الجعدي – جمعه وحقّقه وشرحه الدكتور: واضح الصمد – دار صادر – بيروت – الطبعة الأولى – ١٩٩٨م.

٤٦ – زاد المسير في علم التفسير للإمام أبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي – المكتب الإسلامي – الطبعة الثالثة – ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

٤٧ – سر الفصاحة لعبد الله ابن سنان الخفاجي– دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.

٤٨ – شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك – تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد – الطبعة الشرعية الوحيدة – الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ ١٩٨٠.

٤٩ – شرح الرضي على الكافية ٢: ٢٨٣ – تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر – منشورات جامعة قاويونس – بنغازي – الطبعة الثالثة – ١٩٩٦م.

٥٠ – شرح القصائد العشر للإمام الخطيب أبي زكريا يحيى بن علي التبريزي – رأس أهل الأدب في عصره – عنيت بتصحيحها وضبطها والتعليق عليها للمرة الثانية سنة ١٣٥٢هـ – إدارة الطباعة المنيرة لصاحبها ومديرها/ محمد منير الدمشقي – درب الأتراك.

٥١ – شرح ديوان المتنبي – وضعه: عبد الرحمن البرقوقي – دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان – ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م.

٥٢ – شرح صحيح البخاري – لابن بطال – أبي الحسن علي بن عبد الملك – ضبط نصه وعلّق عليه: أبو تميم ياسر بن إبراهيم – مكتبة الرشد – الرياض – بدون تاريخ.

٥٣ – شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان – تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي – دار الكتب العلمية – محمد علي بيضون – بيروت – لبنان– الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.

٥٤ – شروح التلخيص لـ(السبكي والتفتازاني والمغربي) – دار السرور – بيروت – لبنان – بدون تاريخ.

٥٥ – الصِّحاح تاج اللغة وصحاح العربية – لإسماعيل بن حماد الجوهري – تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار – دار العلم للملايين – بيروت – لبنان – الطبعة الرابعة ١٩٩٠م.

٥٦ – عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعلامة بدر الدين العَيْنِي – ضبطه وصححه: عبد الله محمود محمد عمر – منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠١م.

٥٧ – الفاصلة في القرآن لمحمد الحسناوي – دار عمار للنشر والتوزيع – عمان – الطبعة الثانية – ١٤٢١هـ ٢٠٠١م.

٥٨ – فتح الباري بشرح صحيح البخاري – للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني – قرأ أصله تحقيقًا وتصحيحًا: عبد العزيز بن عبد الله بن باز – المكتبة السلفية – بدون تاريخ.

٥٩ – فتح القدير الجامع بين فنَّيْ الدراية والرواية – من علم التفسير – تأليف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني – حقّقه وخرّج أحاديثَه الدكتور: عبد الرحمن عميرة.

٦٠ – فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب – وهو حاشية على الكشاف – لشرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي – الإمارات العربية المتحدة – الطبعة الأولى – ١٤٣٤هـ ٢٠١٣م.

٦١ – فوات الوفيات والذيل عليها – تأليف: محمد بن شاكر الكتبي – تحقيق د: إحسان عباس – دار صادر – بدون تاريخ.

٦٢ – القاموس المحيط للفيروزابادي.

٦٣ – كتاب الطبقات الكبير لمحمد بن سعد بن منيع الزهري – تحقيق الدكتور/ علي محمد عمر – مكتبة الخانجي بالقاهرة – الطبعة الأولى – ١٤٢١ هـ ٢٠٠١م.

٦٤ – كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز – ليحيى بن حمزة العلوي – طبع بمطبعة المقتطف – مصر – ١٣٣٣هـ ١٩١٤م.

٦٥ – كتاب العين مرتبًا على حروف المعجم تصنيف الخليل بن أحمد الفراهيدي – ترتيب وتحقيق: الدكتور/ عبد الحميد هنداوي – منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٣ م

٦٦ – كتاب جمهرة اللغة – لأبي بكر بن دريد – حقّقه وقدّم له د: رمزي منير بعلبكي – دار العلم للملايين – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٩٨٧م.

٦٧ – الكتاب كتاب سيبويه – لأبي بشر عَمرو بن عثمان بن قَنبر – تحقيق الأستاذ: عبد السلام محمد هارون – مكتبة الخانجي بالقاهرة – الطبعة الثالثة – ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

٦٨ – الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل – تحقيق وتعليق ودراسة الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ/ علي محمد معوض، وشارك في تحقيقه د/ فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي.

٦٩ – كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون – لحاجي خليفة – دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان.

٧٠ – لسان العرب لابن منظور – طبعة دار المعارف – بدون تاريخ.

٧١ – المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لضياء الدين بن الأثير – قدمه وعلق عليه: د/ أحمد الحوفي، ود/ بدوي طبانة – دار نهضة مصر للطبع والنشر – الفجالة – القاهرة – بدون تاريخ.

٧٢ – مجمل اللغة لابن فارس – دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان – مؤسسة الرسالة – الطبعة الثانية – ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

٧٣ – المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي المعروف بابن سيده – تحقيق الدكتور: عبد الحميد هنداوي – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

٧٤ – مداخل إعجاز القرآن – للشيخ: محمود شاكر – مطبعة المدني بمصر – وجدة – الطبعة الأولى – ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.

٧٥ – المُسْتَقْصَى في أمثال العرب للعلامة الأديب أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري – وزارة المعارف الهندية – ١٣٨١هـ ١٩٦٢م.

٧٦ – المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي تأليف العالم العلامة أحمد بن محمد بن علي المُقْرِي الفيومي – تحقيق الدكتور/ عبد العظيم الشناوي – دار المعارف – الطبعة الثانية – بدون تاريخ.

٧٧ – معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء – عالم الكتب – بيروت – الطبعة الثالثة – ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

٧٨ – معجم البلدان – لياقوت الحموي – دار صادر – بيروت – لبنان – ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م.

٧٩ – معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا – تحقيق: عبد السلام هارون – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٨٠ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري – تحقيق وشرح الدكتور: عبد اللطيف محمد الخطيب – الكويت – الطبعة الأولى – ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

٨١ – مفتاح العلوم لأبي يعقوب السكاكي – ضبطه وكتب هوامشه وعلّق عليه: نعيم زرزور – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.

٨٢ – المفردات في غريب القرآن – لأبي القاسم الحسين المعروف بالراغب الأصفهاني – مكتبة نزار مصطفى الباز – بدون تاريخ.

٨٣ – نظم الدرر في تناسب الآيات والسور – لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي – دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة – بدون تاريخ.

٨٤ – النكت في إعجاز القرآن لعلي بن عيسى الرماني – (ضمن ثلاث رسائل) تحقيق: محمد خلف الله أحمد و محمد زغلول سلام – دار المعارف – الطبعة: الرابعة – بدون تاريخ.

٨٥ – النكت والعيون تفسير الماوَرْدِي لأبي الحسن عليّ بن محمد الماوردي البصري – راجعه وعلق عليه: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم – دار الكتب العلمية – مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت – لبنان.

٨٦ – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين السيوطي – تحقيق وشرح د/ عبد العال سالم مَكْرَم – مؤسسة الرسالة – ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

٨٧ – وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان – لأحمد ابن خَلِّكَان – تحقيق الأستاذ: إحسان عبّاس – دار صادر – بيروت – بدون تاريخ.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١	المقدمة	٣١٤١
٢	التمهيد	٣١٤٥
٣	المبحث الأول	٣١٦٤
٤	المبحث الثاني	٣١٩٤
٥	الخاتمة	٣٢٣٢
٦	فهرس الآيات موضوع الدراسة	٣٢٣٤
٧	فهرس المصادر والمراجع	٣٢٣٦
١١	فهرس الموضوعات	٣٢٤٦